نسيم ضاهر

عن الأحزاب والدولة في لبنان





نسيم ضاهر

عن الأحزاب والدولة في لبنان



الطبعة الاولى، نيسان 2008
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-192-5

المحتويات

مقدّمة
لبنان، صناعة الاختلاف والمأزق

يشهد لبنان أزمة سياسية حادّة قد تكون الأعمق في تاريخه الحديث. إعتاد الوطن الصغير على صنوف النزاعات الأهلية، عصفت به غير مرة، ودفع جرّاءها أثماناً باهظة، بشرياً واقتصادياً وأخلاقياً وعمرانياً. إلى النتائج المدرجة في سجل الفرص الضائعة، أضافت الهجرة القسرية على موجات متتالية عبئاً أثقل على نسيج المجتمع وأفقده تباعاً أفواجاً من خيرة الكفاءات الواعدة التي أثرت الرحيل طلباً للرزق والأمان والكرامة.

استولدت هذه العوامل مجتمعة خللاً ديمغرافياً غير معهود، ونزوحاً مناطقياً زخّـمَ انتقال قوافل ريفية بوتائر عالية إلى المدينة وتخومها، وأفرز واقعاً سكانياً عصياً على الإندماج في بوتقة متجانسة جامعة، بحيث أضحت الجغرافيا محدداً للهوية السياسية الغالبة، تستنفر العصبيات وترفع منسوب التناقضات والمآخذ المتبادلة.

درجت الحياة السياسية في لبنان على الحماوة والصخب، استوعب مفاعيلها النظام البرلماني الديمقراطي، وتمكن، في أحلك المراحل، من تجاوز مطباتها، عازياً المساوىء إلى تداخلها بالعنصر الخارجي، وملقياً مسؤولية تأجيج الخصام على الاخرين الغرباء. بالفعل، وجدت هذه الرواية المخففة من الأسباب العضوية، بعضاً من سند ومسوِّغ، على امتداد الاحتقانات السابقة، إذ أنّ جوهر المسألة الصراعية إتّصل بخلفية من قماشة اقليمية، تعاقب أصحابها على اقتحام الحقل الداخلي، من باكورة اندفاعة ناصرية (1958) الى هيمنة سورية شاملة لغاية 2005، مروراً بتموضع منطقة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها وأجهزتها قرابة جيل كامل. غير أن الجاري حالياً، رغم عدم بلوغه حد السلاح على غرار

الحقبات المنطوية، يحفل ببذور من صنع المجتمع، المشبعة بالتماهي في نماذج على مسافة من الحاضنة العربية، ويؤشر لصعوبات عقدية من صميم الخيارات الاستراتيجية والأنماط السلوكية المتباينة.

ان التوفيق بين الرؤى المستقبلية المتصلة بموقع لبنان من المعادلة الاقليمية وكيفية الذود عن سيادته ودرء مخاطر الانزلاق مجدداً إلى دائرة المواجهة العسكرية مع العدو الاسرائيلي، إضافة الى هيكل البنيان الاقتصادي وأولوياته وتوجهاته، مهمة كأداء لاختلاف مرجعية القياس لدى الأفرقاء. ثم أن توكيد هوية لبنان العربية في اتفاق الطائف والدستور المنبثق عنه، لم يستتبع بانتهاج ما يترجمها في الثقافة السياسية، وحسم مسألة الولاء لموروثها والانتماء الى فضائها والالتزام بمعاييرها. فمن النافل ان الثورة الايرانية ألهمت فريقاً معتبراً وغرست مؤثراتها في نشاطه، كما زوَّدت تشكيله الرئيسي، حزب الله، بالخبرات والقدرات ومناهج التنظيم والأدوات الفكرية والتعبوية. كذلك حافظَ الجار السوري الشقيق على مواقع وحلفاء، وما زال يضطلع بدور ارشادي لانصاره، ويشدهم الى قراءته المنفردة عربياً لأصول تسيير المجتمع وإدارة الصراع العربي الإسرائيلي ومفهوم السلطة وممارستها، ويتوق الى عودة رعايته وإمساكه بالورقة اللبنانية.

تضافرت عوامل، نقيضة في الظاهر ومتكاملة في الواقع، على اجلاس لبنان في صحن كباش اقليمي ودولي، وجعلته ساحة مفتوحة وساخنة لصراع يتعدى حدوده وطاقته. فكيفما فُسِّرَ الأمر، ثمة اجماع على التوصيف، وتباين حول المسببات والممهدات، بين قائل بالتدخل الأميركي (والغربي عامة)، وآخر مُناهض لاقحام لبنان في المحور الايراني السوري. الأخطر أن طروحات جهوية مُغالية ترى فك الاشتباك في العُزلة عن المجتمع الدولي ولا تتلمس المصاعب الناجمة جرّاء السير على هذا النحو، ولا تجد غضاضة في الدعوة إلى تقطيع الأوصال التقليدية واهمال التروي والحكمة الملازمين لنهوض لبنان الاقتصادي واستقراره. فمهما تنوّعت جرعات العداء لسياسة هذا الطرف أو ذاك، أكان استكبارياً أم قريباً في التاريخ والجعرافيا أو الانتساب المذهبي، من غير الجائز استواء السياسة في مقام منفصل كلياً عن المصالح والحاجات، والاقتداء بتجارب لم يعرف لها، الا شعارياً تعبوياً، مقومات نجاح مستديم وانجازات ملموسة محققة لشعوبها. في هذا الصدد، يعطي السجال حيال

المحكمة الدولية الدليل الصريح عن الدرك الذي انحدرت اليه الخصومة السياسية، ويبيّن كم هو مغالط وعدمي القفز من الحذر المشروع الى الإطاحة بكيان المحكمة ومنع كشف القناع عن مرتكبي جريمة العصر بذريعة السيادة، بعد إجماع صريح على مبادئها، انتهى لفظياً موارباً نازعاً الثقة بها من الأساس.

ليس الاعتراف بفرادة لبنان والإشادة بخصوصيته بكاف أو مُعفى من البناء على مقتضاه. فموقع لبنان ورسالته ونهضته رهن بجميع أبنائهِ، المقيمين أولاً، والعاملين في المغتربات والمهاجر بسواء. ولقد رسمت معارج التاريخ معالم شبكة أمان واسعة خارج الحدود ترفد اقتصاده وتعين مجتمعه على توفير سبل البحبوحة النسبية والرفاه. الى ذلك، من المؤكد ان انفتاح الشعب اللبناني على النهضوية والحداثة مكّنهُ من تبوء مركز متقدم في ميادين العلوم والثقافة، داخل الأسرة العربية، وهيأ بيئته للعبور سريعاً باتجاه التثاقف والتواصل مع العالم الأوسع. لذا، من المسلم به أنه يواكب المتحولات ويتلقى باكراً اشاراتها والموجات الارتدادية لعواصف التغيير والثورات. من هنا تعامله وتماس شرائح من مجتمعه بالتتابع مع مناخات الثورات وأحلامها ومخاضاتها وقيمها، سواء تلك المؤسسة كالفرنسية والأميركية، أوالطليعية كالبولشفية الاشتراكية (ومشتقاتها وتلاوينها العالمثالية)، أو ذات الطابع الاحيائي والمسحة الدينية المعادية للهيمنة الغربية والأحادية القطبية.

إن البيت اللبناني بمنازل كثيرة حقل اختبارات تجذرت في ربوعه أقليات، ألِفَ العصبيات وما تفرزه دورياً من تشنجات وتوتر. بيد أن الأزمة الراهنة اتكأت على اخفاقات بنيوية، عظّمت الانقسام حيال ما يوصف بالمحاور، الحاضرة فعلاً ونفوذاً بواقع الأمر، ونتيجة للتبايـن في مقاربة راهن الصراع العربي - الاسرائيلي ومبادرة السلام التي أطلقتها القمة العربية المنعقدة في بيروت بالذات.

ارتضى اللبنانيون تسوية تاريخية في الطائف قبل عشرين عاماً، حددت أنصبة الطوائف، وأنهت حرباً أهلية ضارية. إزاء تثبيت السلم الأهلي، تـمَّ نوعٌ من التنازل (والتعاقد) المتبادل، شوّهت حقبة الوصاية السورية مضامينه، وغلّبتْ مواقع حلفائها آنذاك، وعلى الأخص من شُـرِّعَ له العمل المقاوم وأوقف عليه بعد أفول المقاومة الوطنية لأسباب لم يكن الاكراه بعيداً عن منطقها. ولقد نهضت المقاومة الاسلامية بريادة حزب الله بدور مجيد في إدارة العمليات

وإنجاز تحرير التراب الوطني بفرض الانسحاب الاسرائيلي وإشراف قوات الأمم المتحدة على الخط الأزرق. بعيد الانسحاب، طرأت مسألة مزارع شبعا بنـداً استبطنته التحفظات اللبنانية ضمناً خلال المفاوضات، وأفضت الى عمليات محدودة تذكيرية خوَّلت المقاومة الابقاء والتمسك بضرورتها ومشروعيتها ودورها وحقها في امتلاك السلاح. أدَّتْ هذه المهمة الى بسط ولاية حزب الله على المنطقة الجنوبية وإفراد مكانة خاصة له في المؤسسة السياسية عوَّلَ عليها الحزب للإنفراد بقرار الحرب والسلم والاستنساب في اطلاق وسير العمليات. كان المؤمل والمعلن ضبط المناوشات والاشتباكات وعدم تطورها الى مواجهة شاملة، لكن عملية 12 تموز (مقتل 8 عسكريين وخطف اثنين من وراء الخط الأزرق للمقايضة بغية تحرير الأسرى المعدودين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية) فجَّـرت الوضع برمّته وأخرجت نطاق العمليات عن سيطرة الطرف اللبناني.

القسم الأول

رحلة في فكر الأحزاب وسياساتها

1
الحزب القومي
النهضة الغائبة

احتفلَ الحزب السوري القومي الاجتماعي بمئوية مؤسِّسه أنطون سعاده، وتزامن ذلك مع إعادة تظهير الوجود الحزبي في كلّ من سوريا والأردن اضافة لحضوره العلني المحدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا غرابة أن يتناول البحث بعض ملامح التجلّيات الفكرية السياسية، لهذا الحزب العريق صاحب العقيدة المتميّزة والتاريخ الطويل المتعرِّج في خضم الإرهاصات والتداعيات التي شهدتها المنطقة، أكانت هلالاً خصيباً أم عالماً عربياً أم شرقاً أوسطياً كيفما اختلفت التسميات، وكأنه طائر الفينيق يعود إلى الحياة من غياهِب القمع وسُبات الرقاد القسري أو الانكفاء الطوعي الهامد.

يستوي كل بحث بالضرورة على قاعدة النقد، ولطالما عانى هذا الحزب من التجريح بحيث تكوّنت لديه حساسية خاصة، غالباً ما دمجت بين المُحقّ والمعادي واعتادت على مُركَّب القلعة المحاصرة، متفادية السهام بالتقوقع وراء لغة خاصة سندها رؤية نهضوية لا تتبدل نادى به المؤسّس، وعملت أجيال على إبقائها كما هي، أمانة وقناعة، وهما علامتان فارقتان تسجلان للقوميين، وتشدّهم في الوقت ذاته نحو عصبية مميزة تتجاوز الطوائف والحدود، وتجعل من الحزب القومي حزباً علمانياً بامتياز في فكره وسلوكيات أعضائه.

وإذا كانت العقيدة شأناً خاصاً بالقوميين الاجتماعيين، فإن ممارستهم السياسية تحفل بعناصر المساءلة. وقد يُفاجأ القوميون بمدى مواكبة الآخرين لحركتهم وتتبع مسارهم، لا ضغينة بما حملوه ويحملونه من مواقف وآراء، بل حرصاً على المكنوز التمرّدي، وأكاد أقول الثوري الذي اعتمرَ به تاريخهم، وانفضّ إلى انقلابية حيناً أو الى انبهارية بالنظم القوية أو « الجذرية» أحياناً.

يتطلّع الحزب الى التغيير بصيغته الإرادية أو بمعنى آخر فإن امتشاق السلطة على اختلاف مدلولاتها ومستوياتها يبقى هاجساً أساسياً دائماً وغاية لا وسيلة ؛ وما في هذا السعي من مأخذ لذاته، كونه التتويج الطبيعي لجهد أي تنظيم سياسي، وطموحاً مشروعاً على صعيد التشكيل والفرد على السواء، لكن المغزى العميق في طيّاته هو تلك القناعة بأن بلوغ الهدف يستتبعه تكيف المجتمع مع أفكار النهضة بالضرورة ما لا يترك مجالاً للآخرين، فكم بالحريّ لتداول السلطة بعد إرساء قواعد النهضة. وربّ قائل بأن هذا الطرح لا يعدو كونه من مخلفات الماضي السحيق (بدليل انخراط الحزب في السلطة اللبنانية بعد الطائف ضمن إطار تعدّدي). بيْدَ أن القاعدة لا تستمدّ من تجربة يتيمة فرضها واقع مصادرة القرار، من دائرة المجتمع، وتحويلها الى تفويض محدود، بل من ممارسة القوميين الشاملة في النضال السياسي والاجتماعي على السواء، وعلى مساحة الوطن برمّته. وفق هذا المعيار، يستدلّ بأن نظام التنشئة والأمرة والطاعة وتغليب الأمة على الفرد والاحتكام الى كلية السلطة والالتصاق بها، وإسقاط فريق عريض من المواطنين من اعتبار الحزب تحت شبهة الانعزالية، جميعها ما زالت ماثلة بصورة صارخة ليومنا هذا، وهي تنـذر باستمرار نمط التمايز عن سائر المجتمع، وتكوين لون من المجتمع المُصغَّـر حكراً على القائلين بالنهضة والمؤمنين بها، انحيازاً ذاتياً أو على توارث.

عرف القوميُّون على مدى سبعين سنة رياح التغيير في الرؤية السياسية والاصطفاف، على غرار انعطافهم نحو الحركة الوطنية في أوائل السبعينات وما رافق ذلك في ما بعد من تأويلات بلغت حـدّ الإنقسام التنظيمي. ومن المؤكّـد أن إعادة اللحمة منذ سنوات قليلة لم تثـنِ اليوم العديد من القوميين عن المراجعْة الدائمة وعن طروحات تساءل المنهجَ المتبع وتشاكسه أحياناً، ولا يخفى أن دخول السياسة في نزاع بطيء ومستمر منذ اتفاق الطائف قد أدّى إلى واقع مأزوم وطاولَ جميع التنظيمات على السواء، وأبعد بعضاً منها كلياً عن دائرة الاشتراع والسلطة في لبنان، وما من شك أن ذلك قد أحدث انقطاعاً لتجربة جبهوية يسارية الهوى (على شاكلة الحركة الوطنية)، وانبعاثاً لحالة شبه اندماجية في محور قومي إسلامي قوامه رفاق جدد بعيدون عن مبادىء العلمنة والحريات السياسية والتعددية.

والمشكلة عميقاً هي كيف رضيَ ويرضى القوميون بهذه المساكنة؟

الواقع أنها قد لا تستوعب بترحيب مطلق لدى أصحابها، ومنهم من يتمنّى سرّاً (وجهاراً) أن تبعد عنه هذه الكأس، أو أن يجد الحزب نفسه مجدداً في حظيرة الرفض واليسار، يساعده في ذلك خطاب حزبي شديد النبرة في تأييد المقاومة (التي أبعد عنها) وفي مقارعة ومنازلة الإمبريالية الأميركية واعتبارها أساس الداء الصهيوني. لكن القياس لا يصلح بناؤه على ما تُحبِّذهُ الرافضة أو المتذمّرة، بل على ما يسلكه مجموع الحزب من نهج متواصل منذ رسى الطائف على قاعدة يُمعِن في تشويهها في حيّز التطبيق، بحيث باتت اليوم نقيض التعاقد السياس والسلم الأهلي المطلوب.

هنا، السياسي لا مناص من الإقرار بأن الانحياز القومي للطائف قد خرجَ عن نطاق المقبول الجامع وارتدى حلة من الحماس المفرط والتأييد المطلق لإدارة الملف اللبناني من دمشق بالذات والدفاع عن كل خطوة شامية وكأنها سكبت من باطن العقيدة القومية الاجتماعية، فيما الأمر يتعلق بنظام وصاية وبوجود عسكري يصعب إدراجه (وإقناع الناس به) ضمن الحاجات الاستراتيجية العسكرية ؛ إن تبرير السياسة الجارية بالمرجعية العقدية، وتأسيس الموقف على علاقته العضوية بالإيمان الوحدوي في نطاق سوريا الكبرى، هو قفزْ فوق الواقع والتفاف على مضامين المفاهيم، وتغليب للشكل على المضمون. والحال، فأين الطوعية الارادية المجتمعية من ذلك؟ وما هو حجم الدور اللبناني مجتمعاً في ذلك؟ أين الفعل النهضوي الحقيقي من كل ذلك؟ وتطول سلسلة الأسئلة المشروعة ، خاصة في ضوء الدروب التي سلكها الحزب القومي سابقاً إبان الصراع مع الناصرية والانحياز لمشاريع الهاشميين، وصولاً الى الوقوف في متاريس الدفاع عن شرعية حكم شمعون عام 1958.

إن تبريرات مختلفة أعطيت حينذاك، وبلغت الحماسة درجة عالية في ربط السلوك السياسي بالمعطى العقائدي، (وبنيتْ أوهام كثيرة حيال انقلابيين قبل ذلك وبعده) إلى أن قام الحزب القومي بحركته عام 1962، ودخل معاناة شديدة الوطأة على كادراته ومناصريه على السواء. **فكيف لهذا الحزب الذي اختبر وطأة الأجهزة وجلاوذتها أن يُبرّر ورثة هذه الأجهزة بالذات أو حتى أن يسكت عنها؟**

وكيف لهذا الفصيل المُجرّب أن يلعب دور الظهير لمشاريع سلطوية ولسياسات قمعيّـة بعيدة عن الشعبية الصادقة؟

إن التاريخ دوماً حمّال أوجه عدة، يعمل وارثوه على إضاءة خفاياه وزواياه بانتقائية تتماشى مع المراد والمرغوب حاضراً، وتبقي في دائرة الشعاع الخافت وحتى الظل بعضاً من ثناياه؛ ولا يتمتع السوريون القوميون الاجتماعيون بالحصرية في هذا الحقل، ولا هم أصلاً من أوجد الكتابة التاريخية المنقوصة التي تزيّن الماضي بمساحيق وتجمل أو تخفي قدراً من آثاره. فالمتغيرات وتبدلات الزمان والمكان تفترض (وتفرض) افتراشاً مُحدثاً لأرضية النشأة، والتحافاً مموّهاً لقالب من نظريات وخيارات فكرية شدّت الى ما كبا أو سقط في الأعاصير التي اجتاحت القرن العشرين. وفي مطلق الحال، ما من حُكم تاريخي مطلق، وما من ثابت جامد في مسيرة كافة الحركات السياسية حيثما كان.

على قاعدة هذا التمهيد، يخرج الموروث عن كونه عبئاً محضاً، وينساب في السياق الزماني التاريخي دون وجل ، ويستوعب الحاضر ماضيه ككل كائن حيّ.

قام البناء النهضوي على أقانيم ثلاثة:

الحزب (أي التشكيل الكياني السياسي) والسورية الانتمائية القومية والاجتماعية. ولكل من هذه الأركان نسقها وخاصيتها، اجتمعت في بوتقة واحدة دليلاً على ديمومة العقيدة. والحزب، بهذا المفهوم، ليس تلك الوسيلة العابرة، القابلة للانحلال والزوال بالتقادم أو بانقضاء دوره، بل هو أداة النهضة وذراعها التي بدورها تدفع حركة التاريخ وتتعهّدها. فالنهائية للنهضة لا للحزب، أي للأمة الباقية، تماماً كما أن الحزب الشيوعي (في بيان ماركس) هو أداة الطبقة العاملة ورافعتها التاريخية ووسيلة أساسية لها لحسم الصراع التاريخي.

فثنائية الحزب / النهضة تقابلها وتوازيها ثنائية النهضة/ الأمة.

أما سوريا الطبيعية، فهي الكيان التاريخي الحاضِن للنهضة المنبثقة منه وحقل وجودها وحضورها وفعلها التاريخي، أي أنه شرط وجودها وهويتها وقاعدة عقيدتها، وسوريا خاصة وميزة السوريين عن سواهم وأرض تحقيق ذاتيتهم وإسهامهم المُتميِّز بين المجموعات البشرية.

وسوريا، في النتيجة، الأرض والتاريخ واللحمة والمجال الحيوي، لا تضاهيها في ما هي أمة، كاملة، حقيقة ماضية ولزوم مستقبلي، لا تتأثر بالتجزئة

التي فرضت عليها من الاستعمار، ولا بالخنجر الصهيوني الذي زرع في قلبها، ولا بالكيانات السياسية التي قامت في أرجائها.

ويلتقي القوميّون على ثالث الثالوث، الطابع الاجتماعي لرؤيتهم التنظيمية الاصلاحية للمجتمع/ الدولة، على قاعدة التكامل المجتمعي؛ وبمعنى آخر، ينبع التصالح الاجتماعي من وحدة الأمة ومصالحها. ويتخطّى الجامع المكون الطبقي، ناظماً لحركيته ولاجماً للغلوّ في ممارسة الوظائف الاجتماعية حفاظاً على تجانس الأمة الموافق لمصطلح السلم الاجتماعي الحديث. لم يلعب المنشأ الاجتماعي دوراً في الإنتماء للحزب (والنهضة) وتبوء سلم القيادة، رغم أن الغلبة الفعلية لذوي الأصول الشعبية المتواضعة في هيكل الحزب على مدى تاريخه.

إنّ هذا المزيج المُنبثق من العقيدة الكليانية على صورة المدرحية التي ينادي بها الحزب/ النهضة في الحقل الفلسفي حيث نعيد اكتشاف ارتباط الغاية التاريخي بالأرض أي أن سعي النهضة وتحقيق غاية الأمة ينغرسان في أرض محددة وهي في المصالحة مهد التوحيد والديانات السماوية.

وبعد هذا كله، هل من مكان لخلل أو لاستيراد (أو اقتباس فكري وتنظيمي) في بُنية النهضة؟

يتشبّث القوميون بفرادة عقيدتهم وصحتها، ويتمسكون بمنبعها السوري المشرقي، حصيلة صيرورة تاريخية جسّدتها مبادىء الزعيم ورؤيتهِ النهضوية، بدليل التحاق أجيال متواصلة بها واستمرارها حيّة بعد مضي عقود. لكن هذا الدليل ليس بالكاف ولا بالمطلق، وهو يجانب الحقيقة التاريخية الكاملة، ويعارض الجهد البحثي الطويل الذي قام به سعادة عندما درس نشوء الأمم. فما من شك أنّ ثمة قرابة (ليست رحمية بالضرورة) تجمع بين فكر سعاده ومنظري ما سمي ببروز عصر القوميات في أوروبا على وجه التحديد.

إلى ذلك، قارب سعاده الموضوع في حقبة اتسمت بصعود وهج قومي حادّ في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، نادى بوحدة الأمة وعرَّف عنها بمقوّمات شبيهة لما أنتهجه سعادة، من أرض/ مجال حيوي، وروح/ مصير (أو ثقافة/ رابط) تضرب في أعماق التاريخ، تميزها وتجعل منها وحدة كاملة. والأهم هو تلك المهمة الخلاصية التي أنيطت بالنهضة وارتقت لمصاف شرط بقاء الأمة، فشكلت ملمحاً راسخاً من الدعوة جنحَ أوروبياً بمخلب عدائي وأدى إلى

الحرب؛ وإذ تميّزت نظرية سعادة باحتواء التنوع والأقليات العرقية والدينية في مصهر الأمة وسوريانيتها، انحدر في ألمانيا الى تطهير عرقي دموي ومنبوذ.

في المقابل، دفع المشروع الاستيطاني الصهيوني بسعاده إلى إخراج اليهودية من ثلاثية الأديان السماوية وأرض نشأتها، فأخلّ ذلك بالركن السوري من عقيدته، وأسقط التاريخ على مذبح الحاضر تمتيناً لمقولة صراع الوجود، ودمج بين الموسوية والصهيونية على وجه الإطلاق.

لا بدّ من الإشارة الى **حصرية القومية السورية** كيانياً نسبة للقومية العربية وتداعيات الأمر على حقل الحزب السياسي ونشاطه وبالتالي المنزلة التي يحتلها سائر العالم العربي من اهتماماته. هنا بالذات، وخلافاً لمنازعة العروبيين واليساريين المديدة لأطروحة سعاده (ومنعها من الصرف غالباً) أو للدعوات الاسلامية، لا مناص من الاعتراف بأن استشراف سعاده حول الأمة السورية لا يمكن تجاهله بالمطلق، وأنه حمل معالم حلّ إنتمائي صريح لمكوّنات الأمة بتلاوينها العرقية والدينية، واستيعابي لأكثريتها وأقلياتها على السواء في بوتقة جامعة متساوية.

تجنب سعاده استخدام كلمة «شعب» وأحلّ الأمة مكانه، بما تختزنه من اختلاف تعريفي، إذ أن الشعب هو مآل حاضر زماني فيما الأمة تضرب جذورها عبر العصور، أي أن الشعب متكون بينما الأمة ثابت بجذوره مُتغيّر بحركته. والمعروف أن الأمة كذلك تحمل مفهوماً خلاصياً ذا رسالة يشدّ أبناءها بالضرورة، في حين أن الشعب حالة راهنة على غرار سائر الشعوب ؛ بذلك تخطى سعاده الفرد إلى الجماعة المنوطة بها النهضة تحقيقاً لذاتها، وأسكنه في دائرة التعاقد والتعاهد الفردي مع الزعيم توطئة لذوبانه الكلي في الجماعة الصاهرة (قارن مع ما سمي بالرسالة الجرمانية أو بالروح السلافية على سبيل المثال). لـذا، جاء التنظيم الحزبي الموعود، على صورة الفكر المكون، صارم وحديدي مع لون من التشكيل شبه العسكري، سهراً على صحة العقيدة وحُسن التنفيذ، أي في المحصلة لزوماً لتحقيق النهضة وهي الغاية القصوى الأبعد من السياسة بالمفهوم المتعارف عليه.

وكما في الميدان التنظيمي والتعبوي، عبَّر الاقتصاد لدى سعادة، أي «اجتماعية» النهضة عن الخطوط ذاتها، إذ لا يعقل أن تنتاب الأمة الواحدة صراعات وإرهاصات، فتمّ له بذلك محو الطبقية، أو بالأحرى تخطيها عبر

إذابة الفروقات الطبقية ودونيتها بالمقارنة مع الغاية الشمولية التي تطبع المجتمع بأبرز وأعمق سماته، وتؤهّل سوريا المتصالحة مع ذاتها للعب دورها كاملاً (ورسالتها الخاصة) بين سائر الأمم.

على هذا النحو، أخرج سعاده الصراع من دائرة الرأسمالية والإشتراكية (كما كان الأمر في زمانه)، فكلتاهما لا شأن لها في تعريف مجتمع النهضة، لأن سوريا منحازة لذاتها دون سواها، وهذا سيصعب على مكملي سعاده تبيانه والسير به على أرض الواقع. وفي هذا المجال برمّته، لا بد من الإشارة إلى أوجه الشبه الخالصة مع تجربة الرايخ الألماني أو روما موسوليني الجديدة، حيث انخرط أرباب الكومبينات الصناعية وأفراد الأسر الأرستقراطية جنباً إلى جنب مع الفئات الدنيا في إرساء قواعد البناء الاقتصادي والإجتماعي القومي، وإبراز فضائله على الرأسمالية المتهوّدة المتفسخة والسوفياتية الطبقية المتربّصة بالقوميات والمُعادية لها.

ويبقى أن القومية السورية لدى سعاده، المُنبعِثة من أمة أصابها التمزّق والاستعمار، وما رافقهما من تخلف في البُنى الاقتصادية والقدرات لن ولم يكن في مقدورها أن تجنح بطابع شوفيني قياساً بسواها، خاصة وأنها ابتليت بالمشروع الصهيوني الذي أصاب القلب منها وما زال جرحاً نازفاً ليومنا هذا. لذا حافظت على بعد احيائي، تمرّدي رافض للتجزئة، حالما تمخضت عنه نزعة انقلابية-ثورية لا تهمد.

والحال أن كلاً من ألمانيا وإيطاليا أنجزت وحدتها أصلاً في القرن التاسع عشر، وأخذت تبحث عن مجال حيوي أوسع، بينما واجه سعاده أمة مبعثرة فرّقها الاستعمار وقطّعها الانتداب، تبحث عن ذاتها الضائعة بقومية المقهور وإرادة العاصي، لا طالب التوسع والعدوان.

ما مدى مطابقة سياسات الحزب القومي مع الأفكار المؤسسة أو ابتعاده عنها؟

ما من مؤسسة سياسية بمأمن عن الزلاّت السياسية والكبوات، فحجم الصراعات والقضايا التي تواجهها منطقتنا يدعو إلى الحيرة والكثير من التنازلات الثانوية إنقاذاً للأساس. لكن الأمر يدخل دائرة الخطأ حين يتعارض جذرياً مع قواعد العمل السياسي وغاياته. فبمقابل النقلات الكبرى التي حققها الحزب القومي منذ مؤتمر ملقارت، في مجالات الحياة الداخلية والنظام

الحزبي الدستوري وبعض النقد الذاتي لمسيرته، يمثل أمامه حائط من العقبات النقيضة جذرياً لما ابتغاه أصولاً، فلقاء اعتماد جرعات الديموقراطية في حياته الداخلية، يدفع ثمناً باهظاً في غياب قراره عن موقع القرار التنظيمي المختار (وغالباً ما يصادر قراره على أعلى المستويات)، ولقاء دخوله جنة الطائف، ها هـو يكاد يفقد ذاتيته في تحالفات هجينة تكدّر عقيدته وتبعث الريبة في أوصال قواعده بالذات، وحيال دعوته للمقاومة وانخراطه الفعلي فيها، انطلاقاً من جوهر عقيدته وتحذيره المبكر منذ الثلاثينـات من خطر الصهيونية، يقف الحزب اليوم مصفقاً على قارعة الطريق ويُغالي في تأييد ما لا قدره له على تأييده، طاوياً بيرق العلمنة إلاّ بوجه الناطقين بمعاناة المسيحيين وإحباطهم بعد أن كانوا حلفاء الأمس البعيد وأصبحوا مُهمّشين في جمهورية الطائف وهم عرضة لنزيف دائم نحو الإغتراب وعلى هامش ذلك تتأصل عقدة العلاقة السلبية مع البيت الجنبلاطي دون كلل وكأن الموروث باقٍ بتبدل الزمان.

أما عربياً، فينفض الحزب كلياً عن مكونات أساسيّة، متجاهلاً أي دور فعلي لها في رسم المصائر المشتركة، فيغيِّب مصر كلياً مثلاً ويشطبها من أجندته، نابذاً سياساتها (خاصة معاهدة السلام مع إسرائيل، وهذا حقه) ونافياً أي دور ايجابي لها (وهذا مجافٍ للحقيقة).

وأياً كان مردّ ذلك، فإن اتصاله بالنظرية (مصر الفرعونية مقابل الهلال الخصيب) لا يدعو إلى الشك رغم عدم التصريح بذلك. وتتبـيَّن أبعاد هذا الموقف كاملة (من مصر وسواها) في ميزان الثقل الهائل المعطى لدور سوريا الدولة الإقليمي وتحالفاتها، بحيث يكاد المرء يشعر بأن العالم الحالي مختزل بمعسكرين: السوري – الايراني من جهة، وسائر العالم بقيادة الولايات المتحدة وهيمنتها من جهة ثانية، وهذا ما يُفسِّر الاهتمام الناشىء بكوريا الشمالية مثلاً (أو كوبا وفنزويلا شافيز لأسباب أخرى) التي يُصنِّفها قاموسه في خانة ضحايا الإرهاب الأميركي، وحيث تتخذ السلطة المتوارثة شكلاً مماثلاً في أكثر من وجه مع الجارة الراعية.

بنى القوميّون طوال عقود شبكة وحضوراً مميزاً في المغتربات، ولهم في هذا الحقل تجربة غنية ومتواصلة. وكانوا من أبرز قنوات التواصل مع المغتربين دون الوقوع في مستنقع الفرز الطائفي وتجمعاته. وكان لهذه العلاقة العضوية أثرها، وما زال، في حياة الحزب، حتى أنها خصته بعدد من قادته. ولقد رعتْ

المغتربات، والأواصر التي شدّت القوميين الى مؤسسات وسياسيي بلاد الإغتراب، العديد من ضحايا الملاحقات في سوريا والأردن أولاً، وإثر محنة الحركة الانقلابية والهاربين من بطش المكتب الثاني آنذاك. وكان لهذا الأمر، ولسواه، ومنذ نشأة الحزب القومي، دور في شدّ الحزب نحو الغرب بعامة. ولئن كان الانحياز الأميركي لإسرائيل لازمة منذ ما بعد عام 1956، وفيه الكثير مما يؤلب الضمير والوعي السياسي والقومي ضده، إلاّ أن خطاب الحزب في النقد والمجافاة والإدانة لم يبلغ السخط العارم الذي نشهده إزاء الإمبريالية والعولمة، خاصة بعد تفرّد الولايات المتحدة بأحادية غير مسبوقة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتجدر الملاحظة، أن هذا التقييم المعادي الجارف لا سابق له في أدبيات الحزب تاريخياً، وهو لا شك من حصاد انعطافه، غير أن نبرة الخطاب تعود أيضاً لخيارات اختطها الحزب إقليمياً ودرجَ على مواكبة السياسة السورية. لكن تعبيراته تعدّت المعيار الموزون المعمول به في العاصمة السورية، وأدخلته ضمن الجوقة الموالية دون تحفظ، مما ترك أثراً على شخصيته الخاصة، ودفعه إلى التخلي عن كثير من علاقاته المحلية والدولية. والحقيق أن صورة الحزب لم تعد كما كانت لدى أصدقائه وأخصامهِ على السواء، وكان لتعاقب ممثليه على رأس وزارة العمل، وبالتالي جلاء سلوكياته النقابية - إلى جانب الطلابية - مردوداً سلبياً عمقه تحالفه الانتخابي واتصاله بدوائر السلطة، فبدا وكأنه شريك مضارب من نوع خاص، متلق أكثر منه فاعل، ومحتكم دائم إلى المرجعية الإقليمية، وهو خسر بذلك روحه العاصية وبعضاً من ثقته بذاته، ابتلعتها حفريات النظام السياسي اللبناني وروّضتها الرعاية السورية.

لقد فاتَ القوميين، كما فاتَ غالبية الأحزاب اللبنانية، بروز الفرد المواطن في العالم الحديث مكوناً للجماعة وغاية حقوق الإنسان المعاصرة. وكان لهم من عقيدتهم وتاريخهم ما دفعهم دوماً الى تغليب الأمة (والنهضة) على أبنائها، وعزّزت قناعاتهم العمليات الانتحارية الاستشهادية التي شهدتها أرض المقاومة في الجنوب وفلسطين. غير أن المعطى الثابت مستقبلاً يمرّ دون محال عبر إعادة الاعتبار تأسيساً على المواطن ودوره واحترام ذاتيته كمصدر للنظام القيمي، وما في هذا من تعارض مع الجماعة المكوّنة إرادياً، لا بفعل تعاقد دائم لا ينفصم، بل بالإرادة المتجددة الخلاّقة الراصدة لمتغيرات العالم

المتسارعة في كل المجالات. وقد يصيب القوميون ما أصاب الأحزاب عامة من اهتراء في الانتماء الحزبي وجذب الأجيال الجديدة ، وهم بخاصة ضمن دائرة خطر الوهـن الذي لا يُعالجه تجديد ما بقيت راياتهم غائبة عن المشهد السياسي الكفاحي، فيما يعمل فيهم سراب السلطة ما عجز عنه قمع أجهزتها، فباتوا توّاقين إلى أيام خوال كانت ملاحقتهم واضطهادهم عنواناً لعنفوانهم ولحياة أرادوها وقفة عزّ عن أصالة.

2
استسلام الفكر القومي

تلاشى الفكر القومي مطالع القرن الحادي والعشرين. استغرقت دورة حياته عقوداً من التحولات الكبرى في العالم، إلى أن تعطل محركها وارتضت إكمال الطريق مشدودة الى إطار الصحوة الاسلامية.

بدأ المشوار نهضوياً، أرست طلائع ممهداته مُشبعة بمناخات عصر استفاقة القوميات، إستنجدتْ بقاموس التحرر، واستخلصت من شمولية طابعه عناوين يقظة العرب. وتأسيساً على إعلان السلطنة العثمانية المساواة بين رعاياها مواطنين من مختلف القوميات، استبشرت الحقبة الأولى بالتوكيد على المنظومة الحقوقية واشكال ممارسة المشاركة في إطار الاصلاحات واللامركزية. غير أن الاستبداد الحميدي، وخيبة الأمل من جمعية الاتحاد والترقي السائرة نحو الطورانية والتريك القسريين، دفعا أبناء العروة الوثقى الى المجاهرة بالاستقلال، فكانت الجمعيات السرية، المدنية والعسكرية، رابطاً وحافظاً لالتحاق نخب بالثورة الشريفية، ريثما يتحقق الوعد (البريطاني الحليف) في قيام دولة عربية جامعة بعد هزيمة الترك.

تقاسم طرفا إتفاقية سايكس/ بيكو مناطق النفوذ على خلفية تضارب المصالح واجتذاب زبائنية محلية، فتحطمت آمال جيل القوميين ورهانهم الطوباوي؛ تثبت قراءة وقائع التاريخ، على مسافة من الأحداث والعوامل العاطفية، أن نضج الحركة القومية وقدرتها على إنجاب كيان سياسي واحد، لم يرتقيا الى مستوى طموحاتها، بل افتقرا إلى عنصر اللحمة والواقعية، والالمام الكافي بالظروف الموضوعية الناجمة عن تبعية مديدة. وسيُؤدي إنكار هذا الأمر، والحياء من نتائجه، الى تعليق كافة الاخفاقات والسقطات والهزائم

على مشجب سايكس/ بيكو حصراً، لتنصل من المسؤولية الذاتية لدى عموم القوميين. من سخرية الأقدار ان تؤخذ لاحقاً الحياة الدستورية التي أرساها الرجال الوطنيون الأوائل في الدول الناشئة بجريرة المرارة من سايكس/ بيكو، وإدانة التقاسم الامبريالي بعد انهيار الاستعمار. تلك، بالضبط، مقدمات إطاحة البنيان النظري القومي، وتصويبه الانتقائي الخاطىء، في مرحلة ثانية، على الكيانات للتمويه على الخطيئة الأصلية والانحراف نحو الحقل الديني بحثاً عن الحل المفقود تحت ركام المرحلة الدستورية ووطأة نكبة فلسطين ووقودها الملحمي. فقدت الحركة القومية زخمها وبوصلتها لاجتماع العوامل الخارجية مع الأسباب الذاتية المحضة، التي بانت ملامحها منذ انطلاقة المسار وراكمت الثغرات. ولئن أحاطت بها التباسات، وهي طرية العود، فقد أقحمت ذاتها وروادها في اشكاليات من موروث العصبيات وتخلف البُنى الاجتماعية، أخذت تبعدها طرداً عن مسالك المعاصرة والتجدد، وتغلب المفهوم الارادوي على الرصف التدريجي التكاملي. ولطالما استحضرت سنداً لدعوتها ، حيثيات تاريخية وراهنة مجتزأة تعوزها الصحة والدقة، واستقت من الماضي شواهد ذهبية مضخمة، آلت بها الى الارتماء في النوستالجيا والقياس الخاطىء والتعويل على رافعات من صناعة غريبة عن النسق القومي ونسيجه.

لا ريب أن للقومية العربية خصوصيات من دفء فتح أسطوري وحضارة تألقت يوماً، ثم ذبلت أثر غزوات التتار ووقوع معظم الأمصارالعربية تحت حكم الأجنبي أو السيطرة والاستتباع. ولها في اللغة والتاريخ والأنساب ما يشفع بمشروعية تطلعاتها ويسبغ المصداقية على مرادها الوحدوي. وبدون أدنى شك، هيأت لهذه الميزات تقاسيم وجدانية، وشحنت قالبها بمضامين ومسوغات. إلا أنها، في الجوهر، تماثل سائر النزعات القومية وتتقاطع معها في وفرة المشتركات من حافظة التاريخ والجغرافيا، أي رزمة العناصر التي تكون الأرضية الأساس والمرجعية الانتمائية. لكن التجزئة الحاصلة في بلاد العرب أثمرت كيانات دولتية قائمة، نمت وتفاوتت مجتمعياً واقتصادياً ومكانة وهوية، ولم تبعثر أو تفرض ذوبان العنصر العربي كأقليات مقهورة في نطاق دول غريبة بادئاً. لذلك أضحت مأساة فلسطين استثناء صارخاً للقاعدة مزّق قلب المشرق العربي، وشكل المحور المركزي للحركة القومية ومخصّب وثبتها الثانية، فيما انتصرت الجزائر لهويتها، وامتدت الجامعة العربية تلف موريتانيا

والصومال وجزر القمر وجنوب السوداان الى قلب أفريقيا.

تستقيم معاينة واقع العالم العربي موضوعياً بالإضاءة على جوانب المسألة كافة. ففداحة الخسارة الفلسطينية حجبت، لهولها ومركزيتها، مسائل تسجل في باب الخسائر الصافية، عنيتُ لواء الاسكندرون وإماة المحمّرة (خزعل) وهما اليوم في دائرة الكتمان، بعد قضمها (أو ضمهما) من جانب الجارين القوميين، تركيا وإيران.

من ناحية أخرى، يجدر الاعتراف أن الفكر القومي العربي قلما أصغى للأقليات القومية المنتشرة في دنيا العرب، ولم يول تطلعاتها وشخصيتها جلّ اهتمام على قاعدة الاحترام الكياني والمساواة بالذات، بل مارس حيالها أساليب القهر المعنوي والالحاق النافي للخصوصية وحقوق الجماعة وثقافتها ونصيبها كشريك.

أوجد الفكر القومي حججاً ذرائعية، من قماشة دينية، وارتضى بها غلافاً إزاء إشكالية الأقليات. صاغَ مقولاته من مواد تراثية محضة، اقتطفها من الحقل الديني أو من بستان الحضارة الاسلامية، فشهر مفهوم البعد الإيماني الموحّد بصيغة «الاسلام روح العروبة» تارة، والجامع الثقافي النابع من ميراث الخلافة طوراً. وفي كلا الحالين، اتخذ مسافة من الأفكار «المستوردة» محاذراً إتهامه بالتأقلم معها، ومحذراً من مغبة الأخذ بتعاليم غريبة عن العادات والتقاليد، وافدة من قضاء ثقافي آخر مشبوه.

بهذا قيَّدَ الفكر القومي حركته، وأسكن قياسه المرجعي في دائرة شبه مغلقة عزيزة على المنظومة الدينية، وكيلا عن أصيل أكثر التصاقاً بالعفوية الشعبية وأكثر تعبيراً عن منبتها. تدريجاً، وبموازاة أزمة حركة التحرر واضمحلالها، تلاشى المحتوى المدني في خطاب قومي آخذ بامتصاص جرعات الوصفات الدينية، والانقياد للغتها ومسلماتها، وآثر اتقاء مصادمة الجماعات الإسلامية (أو توهم بإمكانية الالتفاف عليها) عبر توسل بعض طروحاتها صراحة. اختلفت التجارب والنماذج، من السادات المؤمن» بمواجهة اليسارية الناصرية»، إلى البعثيين، مروراً باليمن الموحد والسودان العامل على تعميم أحكام الشريعة. وفي غير مساحة، اختلط الوطني بالاسلامي، مع باكورة لبنانية معبِّرة في الثمانينات، واستنساخ في فلسطين، وموجة عارمة أغرقت الجزائر بالدم. على وجه العموم، اقتطعت الحركات الإسلاميّة المساحة الأوسع من ميراث العمل القومي، وتصدر

الخطاب الديني المنابر السياسية، يحاكي الأصولية الراديكالية (ويتبرأ من عنفها) بلسان قومي ورداء مذهبي، ويتقمّص الشخصية الوطنية بالعداء للآخر.

استطاع معظم الحركات القومية في العالم الاطلال على الحداثة واستخدام الدفع القومي رافعة لدور مؤثر بين الأمم. تعطينا اليابان أبلغ أمثولة في أقصى الشرق، وتسير الصين بخطى سريعة نحو صدارة الأسرة الدولية. قريباً منا، وبمعزل عن المعيارية الضيقة، تجتاز تركيا بثبات امتحان القومية المعاصرة المتآلفة مع الاتحاد الأوروبي، وتخطو أوروبا الوسطى والبلقان - أرض القوميات المتناحرة - قدماً في دفن ماضي الحروب والاقتتال. وتقترب الهند من تحقيق معجزة علمية تقنية رغم الشوفينية الخانقة التي تحيط ببعض فصائلها القومية، وقد اختارت الانفتاح على العصر طريقاً لمزيد من الوحدة والرفاه. وفي إيران، بات البحث العلمي والتقدم التقني عنوان العزة القومية والرصيد الاقليمي الوازن.

الخلاصة، إن تخصيب العمل القومي يستوجب غرسه في أرض تؤهلها المعارف والعلوم الحديثة والتقنيات ، والاّ فقد زخمه وانطوى متقوقعاً على الذات، مرتداً إلى الماضي، قانعاً بالدوران في حلقة مفرغة.

ما من حركة قوميّة عاشت بمنأى عن التعرّجات والاخفاقات وعثار الطريق. وليس من القول المبالغ أن معوقات جمة أرهقت القومية العربية، وكبحت إلى حدّ مسيرة الوحدة، ونالت من صفاء الدعوة ومرتكزاتها. ولقد راكمت حقبة القرن المنصرم مظاهر التلاعب الخارجي بمصائر المنطقة العربية وتعطيل ارادتها بالاختراق والاملاءات. نتيجة لذلك، تأثر الفكر القومي سلباً، دون أدنى شكّ، وازداد توجّسه من اللقاحات والمؤثرات الضاغطة على فضائه. كان عليه المضي قدماً في المسار النهضوي، وتصليب محتواه ومبناه باستيعاب المتغيرات والتكيف مع المضامين المستقبلية الواعدة، لكنه شاخَ في التردد، ووهن عاجزاً عن الإبداع. الحاصل انكفاء على التقليد، وتراجع أمام صعود ونبرة الخطاب الديني (والمذهبي) لم يعد بعيداً عن الاستسلام. بذلك اختار السهولة وطوى بيارق النهضة مسايراً الحكم الفردي ومنحازاً إلى الأنظمة الشمولية، خجولاً من الإعراب عن مبادىء المؤسسين، وإعلاء شأن المواطنة والديمقراطية وحرية الفرد ومساواة المرأة والرجل وسواها من تواصل وأنماط حداثة بمواجهة قيود الإسلاميين.

3

حزب الكتلة الوطنيّة
بين لحفد وحيّ السراسقة

دخل إميل إدّه السياسة إثر حلول الانتداب من الباب الأكثر شيوعاً بين الموارنة آنذاك، أي المحاماة والثقافة الفرنسية، وكانت حقبة تكريس انهيار السلطنة العثمانية وقيام مجموعة دول في المشرق العربي على أنقاضِهِ تقضي بضخّ دم جديد إلى جسم الطبقة السياسية المُترهِّلة، القادمة من نظام المتصرفية، والمثقلة بأصفاد المعادلات البائِدَة. فبقاء القديم على قدمه لم يعد جائزاً بعد إعلان غورو دولة لبنان الكبير ومُحاصرة المشروع الفيصلي وإجهاضه، ثم إخماد الثورة التي اشتعلت في جبل العرب وامتدت الى غالب سوريا وبعض من أطراف لبنان.

كالعديد من أترابه، انحازَ إده منذ نعومة أظفارهِ للنمط الغربي في التفكير والثقافة والممارسة، وحمل قيم الجمهورية الفرنسية الثالثة معه على الفرقاطة التي حملته من مصر، بما هي محصّلة متحركة ونخبوية لديموقراطية صراعية تمزج بين الدولة الحديثة والنظام العام، تخشى الغليان الاجتماعي القادم من الثورة الفرنسية والصراع الطبقي المتمثل بكومونة باريس؛ وهي الى ذلك تنفز من جنوح البونابارتية ومن حصرية دعاة الملكية النوستالجية الرجعية.

وكسواه من أبناء الطبقة السياسية الصاعدة ، تبلورت رؤيته واقعاً في المهجر وفي ترحاله بين ثغري الاسكندرية ومارسيليا، بوابتيّ القاهرة وباريس، ليعود من جالية مُبعثرة راودتها أحلام بدأت بالدعوة للمساواة، مروراً بالإصلاح واللامركزية، وصولاً الى الحرية والاستقلال. بيد أنه خلافاً للعروبيين المسكونين بلوعة الامارة أو بالخوف من الغرب «المسيحي» لم يأبَهْ كثيراً باستنهاض القوم وبإحياء الأمجاد الغابرة والتاريخ الضائع، فغرس

معوله في حاضر الصورة، وجلّها من صنع الغرب، على أشلاء سلطنة تهاوت دون رجعة. حمل إميل إده رؤية مُثيرة للجدل الأكيد، وجاهر بها طريقاً نحو الدولة المعاصرة. ولم يماه الانتداب والاستعمار جوهراً وغاية، على قاعدة التوصيف الحقوقي، وقد يكون أقرَّ بضرورته المؤقتة مقتدياً بهيئة الأمم التي أوصت به وكانت المرحلة الاستعمارية في نهايتها ومبادىء ويلسون في أوج تألقها في الوقت الذي هزّت فيه الثورة البلشفية أسس العالم القديم. لم تكن تلك خطيئته الأصلية، فواقعيته المنحازة أسلست له نماذج ومناهج تأسيسية اقتدى بها، واعتبرها مدخلاً لا بدّ منه نحو مجتمع الأمم والرقي، افتقده عالم الشرق (الأوسط) كيانياً بعد سُباتِهِ الطويل وانقطاعه عن التحولات العميقة التي عصفت بالغرب طوال قرون. لكن كيانيته الجارفة، وعزوفه عن التداخل مع العمق العربي والاتكاء عليه سوف تتسبب له بأكثر من إشكال وتدفعه الى مأزق وسوء فهم بلغ حد التخوين.

بدأ تشكيله السياسي كتلة، وكانت هذه الصيغة مألوفة في فرنسا كصيغة جمع وجهاء محليين في تيار سياسي ومجموعة برلمانية مُوحّدة. سمح هذا الإطار المرن بتأليف وتآلف مجموعة من العاملين بالسياسة، لهم مواقع، وقواعد ورصيد شعبي، جمع ما بينها في تيار مسيحي في الغالب بمواجهة كتلة دستورية أكثر تلويناً في الحلبة السياسية، وسيل من الاعتراضات والرفض للكيانات في أواسط إسلامية بحتة (يرفدها مسيحيون عروبيون مثقفون طليعيون ضعيفو التأثير أو عاملون في الأطراف عموماً). عرفت الكتلة الوطنية أوجها طالما حافظت على رموز محلية وعلى مواقع دانت لها عبر وجهائها أصحاب الحضور المشهود في الحياة المحلية والمناطقية.

عكس النزاع مع الكتلة الدستورية التنافس القائم في المنطقة بين الهرمين البريطاني والفرنسي، ورغم أن بريطانيا لم تحـظَ بالانتداب على سوريا ولبنان، الاّ أنها بقيت ، بفعل موقعها الاستعماري الأعرض، عاملاً مؤثراً في التوجهات السياسية للفرقاء المحليين (بينما أبعدت فرنسا كلياً عن فلسطين والعراق مكتفية بحصة الربع من شركة نفط العراق). هذا حشر الكتلة الوطنية في خانة فرنسا، وجعل من رائدها، خيار المنتدب (صنيعته كما يحلو للبعض)، وأخرجه من الحركة الاستقلالية المتعاطفة وغير بعيدة الصلة بالمعتمد البريطاني سبيرز ومكائدهِ الدائمة للحليف - الخصم الدولي. غذى الفرنسيون دون شك

نفوذ الكتلة، وردّت الكتلة الجميل لهم بمسايرة المندوب السامي وبانتصارها للمسلمين المُناهضين لزعماء مؤتمر الساحل؛ قاموا بذلك بداعي الحاجة، وتفريق الصفوف، وبفعل ما عانى الانتداب من مشاكسة دائمة خلعوا عليها صفة القلاقل، وتلاعب البريطانيون ببعض من أركانها وتداعياتها إحراجاً لفرنسا، وغطاءاً لقبضتهم الثقيلة في العراق والأردن ومصر، ولتأرجحهم المتواطىء مع الإستيطان اليهودي في فلسطين. وانتظم إده في حلقة المشايعين للانتداب عاملاً في الساحة ورئيساً للجمهورية برؤية توفيقية تعود لما قبل بروز الجبهة الشعبية وقيامها على دفة الحكم، وصاحبته، مخلصاً لفرنسا العظمى والتاريخ كما رآها، دون تعاطف «أيديولوجي» مع اليسار الفرنسي الحاكم بمواجهة دسائس وتحريض اليمين المُتطرِّف، ووقف مع فرنسا في محنتها بعد اجتياح جيوش هتلر لباريس وفياً لقيمها، مُسهلاً إعادة الاعتبار لها كقطب دولي.

باستقلال لبنان (وسوريا)، وجلاء جيوش فرنسا عن الشرق، استتبت الساحة لبريطانيا تراقبها الولايات المتحدة اللاعب الجديد في المنطقة، ودخلت الكتلة منبوذة في المطهر. جرجر إميل إده أذيال العار والإدانة بالخيانة الصادرة عن المجلس النيابي الوليد حتى وفاته عام 1949، وبقي بعض الكتلويين صامدين في دوائرهم، فانتزع ابنه بيار مقعداً، فيما احتجب شقيقه ريمون. غامر الشيخ كسروان الخازن باستلام دفة الكتلة المجتمعة حزباً عام 1946، وسط الأمواج العاتية يشهد بمرارة ذاكرة النسيان لدى البعض وتنصّلهم، وانكباب شقيق بشارة الخوري سلطاناً على القهر والأمر الناهي. وحده صائب سلام تجرأ على مؤاساة العائلة بفقدان كبيرها وكـأنّ المسلمين ثابروا على تصفية حساباتهم مع إميل إده في حياته ومماته.

تجاهلت دنيا العرب غياب مؤسس الكتلة، منشغلة بنكبة فلسطين، وعاودَ بيار إده البورجوازي طرق باب الداخل من خلال اشتراكه فاعلاً في الجبهة الوطنية الاشتراكية التي أسقطت الشيخ بشارة الخوري بعد تمديد لم تكتمل ولايته. ولئنْ انتخب نائباً وتسلم حقيبة المالية في أول حكم شمعون، خرج شقيقه ريمون الأرستقراطي الى دائرة الضوء عميداً للكتلة الوطنية بدءاً من عام 1949، ليطبع بشخصيته ونكهته الخاصة مسارها المقبل.

بصعود ريمون الى المواجهة، بدأ حضور الكتلة المُتجدد وغياب أركانها

كركائز. لَخَّصَ ريمون إده المنطق السياسي بالشرعية الجمهورية (القانونية) والنزاهة، واستمرّ شديد الحذر من السياسيين (المسيحيين بخاصة) ساخراً من ألاعيبهم، متقناً تكتيكاتهم، مترفّعاً عن الحرتقات التي أطلق عليها عنوان السياسة الرخيصة. لم يكن لوريث آل سرسق العازب من حاجة للمال، ولم يكن لعميد الكتلة الشاب من مربط الا السياسة ؛ ما عرف لظريف صالونات بيروت منفعة، فثابر شخصية متميّزة تجمع بين جد الموقف وصخب الحياة، بين صلابة الرأي وتكتكة النكتة، وبين برلمانية الجمهوري الخالصة وحصرية عميد حزبه المُتكتِّل هكذا باتَ شمساً يدور في فلكها الكتلويون، تهزأ من الطبقة السياسية إلاّ بعض الاستثناءات غير المسيحية (كمال جنبلاط تحديداً وصائب سلام عطفاً)، وتنفر من تدخل رجال الدين في السياسة (رغم تديّنه الشديد). ولو استطاع ريمون إده لآثر محاكاة ربّه مباشرة دون وسيط.

آمنَ العميد بدولة المؤسسات، مرجعيته الدائمة ديمقراطية أوروبا الغربية وسلطة القانون ومجلس النواب المُنبثق عن الإرادة الشعبية، وفي المقابل شاحَ بنظرِه عن «الديمقراطية» الأميركية المركبة فلم يقمْ لها وزناً في المفهوم الحضاري والحقوقي ولم يتطلع لها قدوة ومثالاً ، بقدر ما اغتاظَ دوماً وتكراراً من مآربها وبراغماتيتها الأنانية غير المقبولة. وأسقط الاشتراكية كلياً من عقلة ووجدانه، فكانت للإرستقراطي في منزلة الشعبوية، وللقانوني في مهلك نظام الحزب الواحد القامع للحريات والمقيد لشعوبها. حبذ العدالة الاجتماعية بديلاً عن كل اشتراكية (بما فيها اشتراكية جنبلاط الطوباوية) والتزم قضايا الشعب حسب مفهومه ممثلاً له بالتكليف وممسكاً يده القاصرة لقيادة خطاه نحو المواطنية والوعي المفقودين شرقاً. ابتعد عن إشكاليات العروبة والتنازع حولها وعليها، كونها لا تعطي الجواب لمسألة الديمقراطية العالقة دون حلّ، وخلا قاموسِه السياسي من المُشاجرة الانتمائية. فغاية السياسة لديه إدارة شوؤن الكيان ومصيره ومستقبل أبنائه، وليس بحال ربط نزاع دائم مع العصر ومُتغيّراته. والطريق الى ذلك القانون دون سواه. فالثورة ، في نظره، عجز عن الحل الصعب المُتمثل بالتدرّج في البناء واستكمال سِمات المجتمع المعاصر.

بهذه القناعات عمل ريمون إده على إعادة دولة القانون من موقع وزير الداخلية بعد أحداث 1958، وبها ذاتها، تمسّك بالمؤسسات الحديثة التي صبغت عهد فؤاد شهاب، وبخلاصات بعثة إيرفد، وأضاف اليها بعضاً من

عنده (السِّرّية المصرفية) تعكس تشبثه بالنظام الرأسمالي وتطوير آلياته. عبَّـرَ بذلك عن مفهوم الوطن - الملاذ للأفراد والجماعات وللرساميل أيضاً، لا استناداً للتاريخ وحسب، بل بموجب واقع تطوره وما يختزنه من طاقات وخامات بشرية دونما تمييز طائفي. فالماروني القحّ اختصَّ بالتحذير من مخاطر إسرائيل ومطامعها على لبنان بالذات لما حمله الوطن الصغير من قيم تقيضه النزعة الصهيونية، وعرف منذ البدء مكامن القوة والأطماع الاسرائيلية ومخاطر المواجهة العسكرية غير المتكافئة.

وكان من جرّاء ذلك، غيظ شديد على كل سلوك لا مسؤول، وتحميل لبنان ما لا طاقة له به. بهذه المعايير، افترق ريمون إده عن الكتائب ونهجها، عند كل منعطف، ولم يلتق معها سوى مرتين، بفعل الضرورة، مرة في بداية العهد الشهابي، صوناً للحمة الوطنية، ومن ثمّ في الحلف الثلاثي عام 1968 (عن غير قناعة تذكر)، ضد تسلّط المخابرات. وفي الحقيقة احتقر ريمون ادة العسكرتارية كونها تخدش النظام الجمهوري البرلماني (وتثير حساسيته العميقة) وتحاول دون جدوى نسف الأسس الديموقراطية والحريات العامة. وكان يحاذر مسايرة كميل شمعون، صاحب الشعبية، مخافة حبائل سياساتهِ وتقلباته، واتقانه فن مغازلة مشاريع القوى العظمى.

يصعب تحديد أصدقاء ريمون إده طوال حقبة نصف قرن تقريباً، والأسهل ببعيد تعريف أعدائه وأخصامهِ، من عسكر مسيس إلى حديثي النعمة السياسية، الى مجندي التشكيلات شبه العسكرية، الى أعوان النظم المتشددة، إلى أنصار الشيوعية، الى من أسماهم أكلة الجبنة، مروراً بكل وصولي صاحب منفعة خاصة.

فهذا السياسي النموذجي لم يرتحْ إلاّ في صحن المعارضة، يتأفف من السلطة وما تحمله حكماً من شطح استبدادي فردي في هذا الشرق المهزوم. وهذا العامل في الحقل العام يؤثر الوقوف وحيداً في الساحة عوض الاستكانة وتليين موقف (كما في رفضه التاريخي لاتفاقية القاهرة). وهذا المُناهِض لإسرائيل، وجوداً وحكومات ومشاريع توسع، لا يتورَّع عن مواجهة المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان بالكلمة، رافضاً المبررات ، مُشكّكاً بآفاق العمل المسلح بصيغه المطروحة، يائساً من قدرات وإرادة القتال لدى الأنظمة العربية والشعارات التي ترفعها طوقاً محكماً على شعوبها عوضاً عن إسرائيل. لذا، يبقى إده الغائب

اليوم، كما الأمس، محيراً على صعيد من أحبّه ومن كرهه. والأرجح أن مُنتقديه ورافضيه ما زالوا كُثراً بين حلفائهِ السابقين، وان مقدري فرادته وأخلاقياته كثر بين أخصامه، ومن حلت عليهم نقماته البورجوازية اليمينية بخاصة. فمن جادلَهُ خلال تألقه البرلماني ودفاعه عن المصالح الرأسمالية وتجاهله لليسار، يقف الآن عند مناقبيـة وحسّ رجل الدولة لديه وإيمانه العميق بالنظام الديمقراطي والجمهورية، ويجد فيه رجل مبادىء وسياسياً عمل من أجل صيغة للاستقرار، والاتفاق والاختلاف، مهما باعدت الأيديولوجيات.

قضى ريمون إده حوالي نصف حياته السياسية في باريس بعد أن ترك دارته في الصنائع مُجبراً ؛ تعرّض لمحاولات اغتيال نجا منها، وعرَّضَ مواليه لأخطار وأخطار. غادر لبنان حاملاً وثائقه وحزبه في حقائبه، ليحطّ وحيداً في مهد الثورة الفرنسية ويتخذ من فندقه مرصداً لأحداث لبنان ومحجاً لزائريه الكثر. وبقي على رفضهِ البورجوازي للقتال والاقتتال وعلى تقييمه السلبي للوجود السوري في لبنان. كان يخشى من هذا الوجود بديلاً عن العناية والالتفاف الى الشأن السوري والجولان تحديداً. ضاع الوطن ليُضحِّي بدلاً عن ضائع بمباركة أميركية أدانها عميد الكتلة منذ البدء، ورفض إغراءات الرئاسة الأولى لاشتراطها القبول بما لم يرضِ ضميره، فاضل بين الضمير الغائب (المنفي) وفخامة الرئاسة، فاختار خلَاف أبيه الأول دون تردّد، وباتَ ينتظر الموت بديلاً عن العودة الصاغرة.

عاد كارلوس إده بجُثمان عمه العميد، وحلَّ غريباً في عالم السياسة المحلية يحاول إعادة أوصال حزب تقطعت بفعل الغياب والزمنِ القاتل، و«أمَّنَ المجتمع المسيحي» رأسماله تركة معنوية وموقف أخلاقي لا غُبار عليه. مَهَدَ له عمه بدافع صلة القربى والروح، واصطفاه قبل مماته رغم اختلاف الأساليب والاهتمامات. لذا، انتخب كارلوس اده عميداً لحزب هو من أشباله، وباتَ عليه أن يقود أنصاراً هم بمثابة الملقنين له والكشافة لطريقه. وإذ بوشرَ لمّ الشمل وجدت الكتلة نفسها مجدداً أمام خيارات كيانية وجودية، فانحازت بكليتها الى ثورة الأرز، وانصرفت عن الطرف البونابارتي المتمثل بالعماد عون، تحذر من الجموح الشعبوي، وتعمل - قدر مستطاعها - لشحن الخطاب السياسي والاقتصادي بالعقلانية والصدق والدقة في الحسابات. على هذه الحال، استوى العميد الجديد مكمِّلاً لإرث عمه الثابت على طريقته الهادئة، عاملاً

على إخراج مواقف متميزة دون صدام، صاغياً باهتمام أبلغ لنبرات مطالب الفئات الشعبية، ومُراهناً بتشاؤم أقل على عودة الروح إلى جسم الوطن.

هل من حاجة اليوم وغداً لحزب الكتلـة الوطنية؟

قد يكون الجواب بالنفي من حيث الشكل والصيغة، لكن المؤكد أن لبنان سيبقى ولزمن طويل يشتاق الى رجال من نمط الكتلويين المعتدل والمتسامح، المُدافع عن النظام الدستوري، والمبتعد عن المراهقة الميليشاوية وأوهام العظمة.

في مطلق الحال، ولإشعار آخر، تقف الكتلة بين الأحزاب المسيحية (عفواً لعدم الدقة في هذا التوصيف) عنواناً لعقلنة السياسة وعصرنة العقل يحدّها لون من النخبوية، ويعوزها مزيد من الابتعاد عن وحدانية البحث وجرعة إضافية من التطلع نحو مصالح الفئات الدنيا في زمن العولمة والتحوّلات الساحقة.

4

حــزب الـكـتـائــب
لمـــن تـقــرع الأجــراس؟

استغرقت رحلة حزب الكتائب من الجميّزة الى الصيفي زهاء سبعين سنة، ورستْ اليوم على تصالح بين الرئيس المُنتخب سليل العائلة النبيلة التي حكمت أرمينيا الصغرى يوماً في كيليكيا وحفيد الشوام من آل الجميّل الذين حملوا المؤسِّس الشيخ بيار الجميّل من المنصورة في أرض الكنانة إلى ساحة الشهداء. هكذا اكتشف حزب الكتائب بعد تجواله المديد أن إنتسابه للعروبة شأن طبيعي لا تشوبه شائبة ولا يحدّه الولع بالكيان.

بالطبع، لم يكن ذلك سهلاً وتلقائياً، فلقد استدعى استحضاراً لمفاهيم زيّنت العروبة بمساحيق النهضة وجلببتها بريادة المسيحيين وإعلان استحكام عدائهم للصهيونية ، وبعض الخروج عن دعوات مجمع الفاتيكان الثاني بغية الإيحاء بخطيئة اليهود من دم المسيح. مسيرة الألف ميل ابتدأت بأعجوبة منذ نهايات عهد الرئيس سركيس وانتهت مزدوجة إذا جازَ القول، حيَّدت الرئيس السابق منير الحاج دون أن تصرعه وأقنعت أكثرية من هيئة ناخِبة ومكتب سياسي ممزّق بفضائل لمّ الشمل والائتلاف.

إنّ ما جرى بالأمس في حزب الكتائب ليس بالإنقلاب، ولا هو توبة متأخرة أو فعل اعتراف. منذ زمن رصدَ بعض القياديين الكتائبيّين أسلوب رباطة وجأش الرئيس حافظ الأسد، ووجد في باطنيّتِهِ وحزمِهِ وطول أناتِهِ ووجدانيتِهِ ما يجمع بمؤسس منظمة الكتائب، وأخذ بقرادوني على همته تحويل الرمز إلى واقع، فكانت الكتابات والخطابات المُشفَّرة، إلى أن اجتمعت الظروف وتشابكت الأيدي، وما أفضى الى إحراج ، فإخراج للوريث الشرعي العائد من باريس بعد طول انطواء.

أخذ بقرادوني الحزب ولم يأخذ معه الكتائب، جلس في سدّة البيت المركزي وبقي تمثال بيار الجميّل في ساحة بكفيا يصرخ تحت الشمس أن الكتائب ما زالت هناك، حيث يتدفق المناصرون لتجديد العهـد، خلافاً لجماهير مهرجانات الحزب المبتور التي رفدها ميشال المرّ مخافة قلة عددها. والحال أن في هذا المشهد الكثير من السوريالية والواقعية على السواء. فلقد اعتادَ جمهور الكتائب تاريخياً على القائد لا على القيادة، وتربّت أجيـال على أن صاحب الولاء هو وحيد أوحد، يقود صفوفها المتراصّة ويتصدر طلائعها؛ ركن الحزبيون إليه في زيهم ورياضتهم ومسيراتهم، واحتفالاتهم، وأفراحهـم وأتراحهم، وأضحى بيار الجميّل مرجع تقليد فوق الجميع، ولم يجرؤ أحد يوماً على اعتباره الأب الروحي فكان المحترم والمهاب في آن. بينما تحلق حول موريس الجميل رهـط من الشباب ما لبثَ أن تفرَّق.

إنّ هذه الصفات والاعتبارات والحقائق هي بالضبط ما أرهق كاهل القيادة الكتائبية، وهي عرفت ان الحزب المأزوم بحاجة الى استنهاض في الوقت الذي يميل فيه ميزان التصفيق فاضحاً الى الشرعية العائلية لا الحزبية رغم ديناصورات المكتب السياسي.

لم يكن من المتصور ذكر الكتائب دون مؤسِّسها وزعيمها ورئيسها لما يزيد عن نصف قرن، فارتبطت عضوياً بشخصيته وهواجسه وأسلوبه في العمل السياسي. وكانت في ذلك أصدق تعبير عن أخوية أقامت جسراً بين اليسوعية والعامية، وجمعت نفراً من أبناء العائلات المارونية (خلا استثناءات قليلة) الى ريفييّن ساخطين على الإقطاع وحديثي العهد من صعاليك مدينة بيروت بالمعنى الاجتماعي، وسرعان ما جذبت قطاعات من مسيحيي الأطراف أصحاب الذاكرة الذمّية، بسطاء ، صادقين وخائفين. واتسموا جميعاً بحرص شديد على الكيان - الملاذ وما أفرزه من مؤسسات حامية تمثلت بمواقع ثابتة للموارنة في السلطة الإجرائية والقوات المسلحة.

وعلى غرار منظمات مشابهة شهدتها أوروبا (وأميركا اللاتينية وحتى بعض آسيا) في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، نهضت الكتائب منظمة كشفية - رياضية تجاهلتها البورجوازية والعائلات الإقطاعية في البدء، واعتمرت خوذة التشكيل شبه العسكري يجوب شوراع المدينة وصولاً إلى خطوط التماس مع المسلمين في وسطها بالذات.

نمتْ صفوفها النظامية وراء المُؤسِّس فلم يعد من حسبان لمن تساقط على الطريق من رفاق الدرب الأوائل، وأحدثت ريبة وردّ فعل لدى «الشارع الاسلامي» الذي واجهها بتشكيلات مقابلة لم يكتب لها الدور والديمومة لضعف أبوّتها ومقاصدها. فالكتائب وليدة عصرها تنهل وجدانيتها من مشارب أيديولوجياته اليمينيّة، الوطنيّة، المغالية لحدّ العنصرية في آن، وتسكبها في قالب لبناني. فالقول بتماهي الكتائب مع الفاشية والفرنكوية يصحّ جزئياً ولا يفي بكامل الحقيقة؛ وإزاء المثلث المعهود (ألمانيا الهتلرية، ايطاليا موسوليني واسبانيا الفرنكوفية - جانبت الكتائب النازيّة لوثنيتها وعدائها للحضارة الغربية، ولم تنبهر بفاشيّة موسوليني ببعدها الأمبريالي الروماني وجاورت الفرنكوية في أكثر من ملمح، لكنها أضافت الى هاجسي هذه الحركات مجتمعة، أعداء الداخل والخارج من بلاشفة ومحيط، بعدين ومرتكزين تزامناً وتناما مع الزمن.

1- الاستقلال الوطني أو بالأحرى الخلاص من الانتداب وانبعاث دولة في الشرق الأوسط يقودها مسيحيون يشاركهم فيها مسلمون، وهذه سابقة في الفضاء العثماني الشرقي وفي دار الاسلام بالذات، وقفزة نوعية تتعدى جوهراً ومساحة حكم المتصرفية و «استقلالية» جبل لبنان النسبية المُنبثقة من السلطنة، تطورت على قاعدة لبنان الكبير وتوجت في الميثاق الوطني؛

2- المضمون المُعبر عن التطلبات الاجتماعية والسياسية للفئات الشعبية والشرائح الصاعدة - وهي تعبيرات ملطفة عن الطبقة العاملة والطبقة الوسطى - بمواجهة طغيان الاقطاع السياسي وميوعة البورجوازية المدينية النخبوية البعيدة عن الأحاسيس الشعبية والريفية.

بهذه السمات مجتمعة تابعت الكتائب مسيرتها بعد الاستقلال فناصبت اليسار العداء، محليّاً ودولياً، وانخرطت في الحركة النقابية متطلعة إلى فكر إيمانويل مونيي الاجتماعي (أو تيلار دو شاردان فيما يخصّ المجموعة المتحلقة حول موريس الجميل ومنها كريم بقرادوني بالذات)؛ وحاكتْ الساسة المسلمين في نطاق المشاركة مع مراعاة خاصة لمن اعتبرتهم معتدلين، وبقيت على مخاوفها الدائمة من جمهورهم ومن الموجات القومية (السورية أو العربية) ومن الناصرية بخاصة وصولاً إلى المقاومة الفلسطينية حين حلت في بيروت بالذات بعد أحداث أيلول الأسود، وانتشرت في عمق لبنان. وكادَ طابعها

العسكري يزول ظاهراً بعد أن تحوّلت من منظمة الى حزب اجتماعي ودخلت معترك الانتخابات البرلمانية بنجاح، وبحصة دائمة فيما بعد.

صدَّق العديدون من جيل الكتائب الجديد بالمنحى البرلماني الديمقراطي للحزب، وانفكّ نفر قليل عنها انطلاقاً من قناعاتهم الاجتماعية الجذرية (جوزيف مغيزل أو نخلة مطران مثلاً) على غرار ما حصل في بلدان أخرى من تحول نحو مواقع اليسار. لكن ذلك، على أهميته لم يفعل كاملاً في جسم الحزب الذي بقي معقود القيادة لبيار الجميل، يحيط به متنوّرون اصلاحيون شكّلوا همزة الوصل مع حلقات اجتماعية عديدة، وعرفوا سواء بالخطابة (رزق، ربابي، أبو شرف ...) أو بالعمل الهادىء البرلماني - (جوزيف شادر) أو النقابي والمهني (عديدون ومنهم أنطوان معربس وانطوان أيوب) أو بالنصح والحوارية السياسية (جوزيف أبو خليل وجورج سعاده وغيرهما). وبقي موريس الجميل علامة فارقة نهجاً وعلماً الى ان وافته المنية. لكن بيار الجميل اختص بطرفي المعادلة على قاعدة الوعي الأيديولوجي المؤسس الذي يمكن اختزاله بالجمهور والسلطة وما بينهما من مؤسسات ديمقراطية (حزبية أو برلمانية) لا يعدو عن كونه منبراً لا جوهراً... فالمشهد بالنسبة له لم يتبدل كثيراً: مسيحيون ومسلمون، لا كتلاً برلمانية، يسار دولي يمزج بين القومي البعثي والناصري والشيوعي دون كثير تفرقة. ومدافعون عن النظام (مع استحضار للعائلات الاسلامية العريقة ورجال الدين بمواجهة غوغائية الشارع). وعلى تخوم هذا الوصف، دلس كتائبيون كشافة يعقدون الروابط ويبحثون عن خيوط ويطرحون التساؤلات.

مـرَّ المد الناصري بأقل خسائر ممكنة وتنفست الكتائب الصعداء بعد هزيمة 1967، لا فرحاً باسرائيل بل كُرهاً بالدعوات الناصرية ومخاطرها. وتخللت تلك الحقبة أحداث 58 التي كانت حرب متاريس أكثر منها حرباً أهلية، انخرطت الكتائب فيها ركناً أساسياً (وهي شكّلت منصة لها وتكريساً لحضورها) ووريثاً محتملاً لزعامة شمعون. واذ انتهت الأحداث تحت شعار لا غالب ولا مغلوب التي ما زالت الكتائب تحنّ لها ولمطلقها، سرعان ما تجاوزت الكتائب الشمعونية، وهي لم تدافع عنها أصلاً بل عن الوجود المسيحي المتمثل آنذاك بها، وأقبلت على الشهابية سنداً لها لأسباب ثلاثة أساساً: وطنيتها، حكمها القوي وأفكارها الاصلاحية، وهي كلها ملامح تتقاطع مع رؤية

الكتائب ومضامين أيديولوجيتها، وتجاري الترقب النظري والانفتاحي لجيلها الجديد.

قعدت الكتائب بقناعة متناهية ظهيراً ورديفاً للمؤسسة العسكرية في وجه جمود التقليديين ونمو اليسار على اختلافه، حتى برز الوجود الفدائي وما حمل معه من معطيات ومخاطر داهِمة على الصيغة والنظام، فبدأ الغليان والحشد، ونضجت لديها خيارات استدعت طاقات ووجوه جديدة تعبر عن الحاجات دون قطع مع الأصول. في هذه المرحلة بالذات، طافت مجموعة ظاهرات متناقضة على السطح، وإن بقيت محكومة بحضور بيار الجميل ومكانته، وبمنطلقات ونزعات الفكر الكتائبي على السواء، فبين خطاب وطني قاس وبين مد الجسور مع أركان المقاومة الفلسطينية وحلفائها، لم يكن في نظر الكتائب أي تناقض. والأمر كان فعلياً هكذا، اذ أن هذا التحرك يحمي ذاك الخطاب، والعكس بالعكس، ومن الناحية النظرية صح ذلك، لأن الكتائب في نهاية المطاف طرف لبناني والمقاومة عنصر غير لبناني (مهما بلغت درجة التقييم النضالي والأخوّة العربية). لكن المعطى الجديد هو توزيع الأدوار، اذ اختص بعض الدعاة الكتائبيين بالاستكشاف والمحاورة فيما غاص الآخرون في عمليات الحشد والتعبئة السياسية والعسكرية دون ملل، ولم يعد يحسب كثير حسبان لإشباع المنضوين الجدد بتلاوين الفكر الكتائبي وقابليته للتكيف والمرونة بفعلِ جذوره بالذات. وخلال ربع قرن سوف تختمر هذه الخامات وتتفاعل تبعاً لموازين القوى الداخلية والمحيطة، تتقارب وتتباعد عند المنعطفات.

فبشير الجميّل، الظاهرة – النيزك الكبرى، وسمير جعجع في ما بعده لا يقلان ملامح جدلية عن «الاصلاحيين»، وربما فاقَ بشير الجميل بعد عودته من نهاريا، وسمير جعجع بعد حرب الإلغاء، أقرانهما الكتائبيّين في لمعة توثبهم نحو الاصلاح السياسي بالنسبة لبشير الجميل والريادة الفكرية الاجتماعية لدى سمير جعجع؛ وإذ خبا دور السياسيين طوال فترة قرقعة السلاح، نما دورهم بعد ولوج مسالك السلم الأهلي الهشّ، فاندفعت حلقة بشير الجميل تخط وتحاور وترسي قواعد الحكم قبيل وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وهزم جورج سعاده منافسه وغريمه سمير جعجع في معركة رئاسة الكتائب.

أدَّى غياب المؤسس بيار الجميل الى سقوط معادلة الكتائب الداخلية التي

لم تعد تلك البوتقة الجامعة، حاوية الشيء والنقيض الظاهر، وغابت عنها ديالكتيكية الصراع المحكوم. فغرّدَ سمير جعجع منفرداً مع مريديه في حزب القوات، وأدار جورج سعاده حزباً مزقته الانشقاقات والخلافات لكنه بقي عائماً طالما استدعته ظروف قيام تسوية الطائف وملابساتها، الى ان استبعد من الندوة النيابية بعامل الخذلان الشعبي المتحكم به من بعيد. لم تفلح ولاية أمين الجميل في اضافة مكاسب للكتائب، وأغلب الظنّ أنه، بطبعه وصعوبات حكمه (ونضيف دون عجب لقامة رئيس اللبنانيين الجامع التي هدف لها) ، لم يعمل لها حثيثاً. ولربما كان تصوره لحزب الكتائب مغايراً ومتجاوزاً للصيغة السابقة تاريخياً. بيد أن سيناريوهات الخفاء كانت تهيء لكتائب من نوع آخر على أشلاء الحزب اليتيم. منذ أن بدأت الصلة، فالتعارف، فالتقارب بين موفدي الكتائب (بتفويض أو بمبادرات فردية أو الإثنين معاً) وأركان السلطة في دمشق منذ نهايات السبعينات.

هنا، لا بد من الاشارة الى أن مجيء منير الحاج الى رئاسة الحزب تـمَّ بواقع الظرفية في الوقت المتقطع، سرعان ما نخرتها التيارات المتصارعة في أحشاء الحزب، الى أن زعزت كيانها الانتخابات النيابية التي خاضها ضعيفاً ومكسور الجناح، فباتَ بديلاً عن أصيل، وخاتمة لفترة انتقالية ليست أكثر من فاصلة في تاريخ الكتائب الطويل.

دخلت الكتائب في غيبوبة قاتلة، ورهـطٌ من قادتها يتناتف البيوت الحزبية والأقاليم، فيما قبعَ رئيسها وأعوانه في البيت المركزي. لكن العين الساهرة من بعيد كانت تتحيَّـن الفرص، يتنازعها مقصدان صعب جمعهما لحين غير قصير: الحفاظ على الشكل كيفما أمكن والتغيير الجوهري في المضمون.

هل نضجتْ ظروف انبعاث حزب الكتائب من جديد؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال خاتمة البحث بالتأكيد. فالأحزاب لا تصنع من عدم والقيادات لا تنبت من فراغ. لـذا وجدت القيادة لها مرجعاً في تاريخ حزب الكتائب وسياساته ومؤسساته وبعض قواعد. لكن هذا نصف الحقيقة أو قل الحقيقة المبتسرة والكيان المنقوص. فالتوفيقية والسلطوية والتسربل بمصالح المسيحيين وحتى مخاطبة المسلمين كشركاء في المواطنة، هي جميعها من تراث الكتائب وتركة المؤسس، لكن روح الكتائب كما عرفناها غابت عنها ونفرتْ منها ربما، لا لخلل في الشعارات بل لذلك البعد عن عائلة الرمز،

ولفعل الندامة الزائد تجاه العروبة المرابطة في دمشق دون شريك. فالتخلي عن جبرانية سمير جعجع المثالية واعتماد الواقعية السياسية شيء وولوج قلاع المسيحيّة في جبل لبنان وأطرافه تحت يافطة الأحزاب الوطنية والاسلامية شيء آخر بالنسبة لقواعد الكتائب التقليدية؛ والحرص على مقام رئاسة الجمهورية والدفاع عنه أمرٌ في الجمهورية الأولى والتنطح لدعمها وإحاطتها بهالة قديمة أمرٌ آخر في جمهورية الطائف. أمّا صيدنايا وتلة سمعان، فلم تحلا، على أهميتهما وقداستهما محل بكركي والديمان.

لقد ندمت الكتائب على قرع أجراس الكسليك، وهي على حق من ذلك، لكن كان عليها ألا تدمج العلة والدواء وتنساق الى معاشرة أحزاب اختلط حابلها بنابلها، تجهز الحملة تلو الحملة على المُخرِّبين والمُتخاذلين وتعيد انتاج العزل والربط تحت شعار الصمود.

عادَ أمين الجميِّل رئيساً أعلى للكتائب بعد احتجاب طويل. جاءت عودته لحاجة المؤسسة الى استعادة الهيبة والهوية الأصيلة، ولأن عطل محرِّكها بات يمنعها من الاقلاع. بسط جناحيه على الماكينة الحزبية والجمهور، وصالح الماضي مع الحاضر إثر حقبة شرود امتدت زمناً، اعتبرها فاصلة لا فاصلاً من وجود الحزب، واختار المساكنة الهادئة طريقاً للوئام ودمل الجراح. أراد بحكمة ورويّة طوي صفحة أليمة وضرب الصفح بغية المشاركة العضوية في الحركة الاستقلالية، فتحقق له ذلك بنجاح؛ أبى المساومة (بالتفاف المحازبين ونصرتهم لمراده) وآل الى دفع عائلة المؤسس ضريبة الدم مجدداً باغتيال الوزير الشاب بيار الجميل في وضح النهار.

أيقظَ الفداء حزب الكتائب وحرّك كهوله ومُخضرميه، على مشهد المنضوين الجديد من عنصر الشباب. انتهت الإزدواجية واسترجعت الكتائب موقعها الطبيعي وبعضاً من مساحة على الخارطة السياسية وهي تعمل للافادة من بعض الأواصر والخيوط التي حاكتها القيادة في زمن الغيبة، ما يُشير الى ملمح مرونة في الأداء مع التزام بالثوابت التاريخية. لكن الحِنكة المرافقة لبعث الحياة، إذ تفيد بمحمول ايجابي، فهي لا تخفي مكانة الغلاف العائلي وحقيقة البُنى الحزبية. إنّما الدرس الأبلغ، فهو بالمحصلة، غلبة البيئة الاجتماعية على ما عداها وصعوبة اقتلاع الموروث أو التصرف به على وجه مُغاير لغايته الأصلية.

ومهما كانت قسوة الملاحظات حيال التوريث العائلي في المجال السياسي،

الأمر الحاصل في الكتائب على غرار سواها، فان متسع التعددية والتنوّع كفيل بانعاش العمل السياسي وبث الحيوية في الحراك والتنافس. وليس من مغال ان الفصيل الكتائبي اجتاز امتحاناً وجودياً صعباً وخرج سالماً وان نحيلاً من انفصال القوات عن جسمه، ومن إغـراء التطبيع مع عهد الوصاية والجلوس بين صفوف دعائمه. كتائب الغـد لن تكون على ما كانت عليه، لا في سابق طفرة وسكرة بالمجد والقوى النظامية، ولا في أمس انتحـال شخصية وعبور إلى دار الضيافة القومية.

عبر الصيفي، مركز الحزب المتصالح مع ذاته، عادت الكتائب الى بيت بكفيا حيث المزار والزعامة والقرار الفعلي، تبعث الرسائل الى الأقاليم، وتدعو من زال متحفظاً الى الالتحاق بركب نذر فخامة طليعه ورئيسه الأعلى الجهود لجمعه، وآثـر، رغم الفجيعة، صفة العاقل على لقب القائد، دون أن يتخلّ عن العِناد.

5

القوات اللبنانية
إلى الضوء والدور من جديد

يطرح عديدون سؤالاً خاصاً حول القوات اللبنانية واقعاً ودوراً قيد الاستعادة. يأتي ذلك غالباً مداورة، وأحياناً صريحاً مباشراً. ولقد قفز الموضوع إلى الواجهة بإلحاح إثر نجاح القوات النسبي في فك الطوق الذي ضربه دعاة الإضراب العام يوم 23 كانون الثاني 2007 وبيان قدرتها على التعبئة ببرودة أعصاب قياساً بانزلاق التيار الوطني الحرّ الى ممارسات غير حميدة.

أسارع إلى القول أنني لست في موقع العارف، بل المتابع عن كثب بحكم الاهتمام بظاهرة قديمة/ جديدة عبّأت الوسط المسيحي دهراً، نال أمثالي قسطاً من سهامها سابقاً، في المنطقة المسيحية الوحيدة التي انبرت لمواجهة طلائع القوات في حرب السنتين، عامي 1975- 1976. وأضيف أن تبدُّل الأحوال ومر السنين والمراجعة المتبادلة أفقدتني جرح الشهادة، ولست بنادم أو بحاقد يعيش في أسر الماضي، لأن السقطات لم تكن وقفاً على فريق دون آخر، ولأنَّ الأمانة الأدبية تستدعي صدقيّة المصارحة.

خرجت القوات اللبنانية من كهف تاريخها يوم هيّأ سجن الدكتور سمير جعجع لظلم مقصود، أودعه مقام الزاهد بعد رفضه دخول جنة الحكومة ودائرة السلطة. لا أجرؤ القول أنَّ ربَّ ضارة نافعة، ففي ذلك استباحة لحرية الفرد وهوية السجين، لكنّ جعجع خاض تجربة عبور الصحراء بكفاءة أثمرت تعمُّقاً في القراءة (الكتبية والسياسية)، ونضجاً لم تتحه حقبة السلاح، وعودة له (وبه) إلى جبرانية كمنت في نفسه طويلاً. ان خيار فتوته الكتائبي جاء تعبيراً عن المتاح في بيئته آنذاك، وكان من الممكن العثور على جعجع الشاب في مناخ سياسي آخر (وربما تنظيمي يعانق اليسار) لو أتيح له ذلك. إنما التاريخ يسجل

وقائع الأحداث، وما عُرف له رحمة أو أسباب تخفيفية على قاعدة النوايا، لأنه خازن الأفعال، ولكم كانت بشاعتها معممة شاملة طوال الحرب الأهلية.

إنَّ ميل د. جعجع الدفين نحو الاعتزال والنسك واضح جلي، يفترق عبره عن جبران ببعده الإيماني ويجتمع معه على رفضية سليقية. وإذا جاز الوصف لقلنا أن الأول أشبه براهب/ جندي انتهى به المطاف إلى الأوسبيتالية المعروفة بفرسان مالطا، آثر دوماً بولس الرسول على بطرسِ الصخرة، وهو اليوم يمتشق الكلمة عوض السيف، ويصبو إلى لقب المعلِم بدل القائد. وحيث التحق بمدرسة القتال باكراً، جاء ربيعه مقصوفاً وفق تعبير الكاتب الألباني اسماعيل قدري، فعاجله القدر في زنزانة الانفراد، ومضى في التأمل سنوات جبر ووحدة، منكفئاً عن الناس في شواغلها، تلفه المرارة من الوقت الضائع. هكذا، أدخل سجن التوبة قائداً كسرت شوكته وتفرَّق الأقران من حوله، وخرج منه حكيماً تخلَّى عن النطاسة، مدنياً نزع ثوب العسكر، واختار صومعة له ومحجَّة لمحبيه المؤتلفين حوله من جديد وقد غابت عنهم وجوه عرفها، وانتظم منهم شباب لم تسمح له العزلة بمعرفتهم قط.

تغيَّر سمير جعجع، أو بالأحرى، غيَّرته الأيام. لكن صورته بقيت لصيقة بالقوات التي احتضنته ورفعته إلى صدارتها بعد تعاقب ذوي الأرحام عليها. شقَّ البشراوي المتواضع الجذور طريقه وسط الصراعات الجانبية في المعسكر الواحد، فرفده الجرد الذي انتمى إليه دون معايشة، بفصائل وفية طبعت التشكيلات تحت أمرته، وأسبغت على قواته لوناً ولهجة ريفية لم يستسغها دوماً «المجتمع» المسيحي، فنفر منها من نفر، وقبلها البعض على مضض، وانعكست سلبية معتورة في مرآة الآخرين.

تطوَّع الحكيم وعرَّض شخصه لامتحان الشدَّة وطليعة المهام، ليكتشف أن طريق النفاذ طويل. فما أن داوى عوارض القوات العضوية، وانفرد بالإمساك بها، منعتقة عن وصاية عائلة المؤسس الأول ومن قبضة جهاز حبيقة الأمني، حتى اصطدم بمشروع غريم نهض به ضابط طموح، انتشلته الحرب من مغمور السلك والمنشأ العائلي. مذ ذاك، وقف فاقدا النسب السياسي والغريبان عن النادي النخبوي وجهاً لوجه، وتخاصما ومارسا قتال الأخوة الدامي في دفاعهما عن السيادة، كل يدَّعي الأحقيَّة والصلاح، وكلٌ ربما على خطأ وصواب في آن، إلى أن فرغت الساحة وعرفت نزفاً بشرياً هائلاً نحو المهاجر، فانقضَّ الوصي

السوري، صاحب التفويض الأميركي ومطلق اليدين تبعاً لغض الطرف الإسرائيلي، عليهما تباعاً، ليسير العماد عون إلى المنفى القسري مهزوماً، ويطأ جعجع لاحقاً عتبة السجن الإنفرادي ملطخاً بحكم قضائي مجحف كيدي.

ألحقت حرب الإلغاء وتابعتها التحريرية خسارة متبادلة، دفع ثمنها الفادح الحضور المسيحي، وأدَّت إلى خلل فاضح في التوازن الديمغرافي. ساد الإحباط جمهور المسيحيين عامة، وتبعثرت قواهم بعد أن ضربت «الرعاية» السورية طوقاً محكماً على قياداتهم المناوئة لها. وإذ عملوا مجدداً على تجميع الصفوف في لقاء قرنة شهوان بعطف ملموس من بكركي، أفلح الحاضرون في إبقاء شعلة الممانعة حيَّة. لكن شبح الغائبَيْن خيَّم على اجتماعاتهم التي افتقدت الزخم الشعبي والترجمة الحركية؛ بموازاتها، نشط التيار الوطني الحر في ميدان التعبئة وضاعف من تحركاته الشبابية بوحي من خطابات العماد عون ورسائله ورسله من بعيد، بينما التفت جعجع، القابع وراء القضبان، إلى ما بات يتقنه بحكمة وتقية، أي إزالة آثار الهزيمة بصمت وترو في الداخل، وعلنية في الخارج بقيت في معظمها على العهد بالمحتوى القديم والنبرة الأصولية.

عاشت القوات المحظورة ازدواجية خفية بفعل تباطؤ (ومشاكسة) ذراعها الاغترابي ورموزه القيادية ـ الوسيطة رتبة إنما الفقرية عصباً، وعدم مجاراتها التحوُّل الجاري لدى الحكيم. وعلى النطاق المحلي، أضحى الالتفاف حول ستريدا ـ صلة الوصل بالسجين المؤتمنة على الأسرار والمراد ـ عنوان خلاف وحرد طاول مجموعة من الضباط القواتيين السابقين؛ انضم إليهم مواربة طامحون إلى خلافة غير مطروحة، وتذرع باحتجاجهم من أنفك أصلاً من رفاق الدرب، أعضاء الهيئات القيادية المنحلة، وهجر مدار القوات وفلكها إلى رحاب منظومة الاحتواء والمنافع التي أدارها السوريون بحنكة. كان جعجع مطلعاً على أدق التفاصيل، يدير خيوط اللعبة باحتراز، ويراهن على ما اكتشفه في تأمله ومراجعته الوحدانية الوجدانية، من أن إحياء القوات رهن باستمالة القواعد إلى النهج العقلاني المستمد من النضج والمتغيرات (وفق قراءة جدلية ماركسية إلى حدّ تنضاف إلى خطابه الاجتماعي قبل الأسر)، مع التعويل الشديد على جيل ما بعد الحرب والانتكاسة. لذا استقرَّت رؤيته على بوصلة المستجد، وثبت على قناعة ـ تعكس بوضوح ميله الفكري ـ بأن البناء الجديد لن يقوم على حطام الماضي، وأن ثمة درساً لا بد من استيعابه، يؤول إلى تفادي

الغوص في جدال بيزنطي فوقي بغية عودة النعاج الضالة إلى الحظيرة وإقناعهم النظري، والاستعاضة عن ذلك بأسلوب يكفله وزن المناصرين وحشدهم، بحيث تصبح حركيتهم محور اجتذاب رفاق الدرب وشدِّهم بعاملي العصبية والفاعلية، يفيان بالرضاء المعنوي و«الانتهازي» في آن. تلك امثولة واقعية في السياسة لن تغيب عن بال الحكيم، الخارج من السجن بكتلة نيابية محدودة هزَّ شباكها غياب إدمون نعيم نائب بعبدا عن صفوفها، وانتخاب الدكتور دكاش كحل وسط.

احتجب جعجع لفترة في فرنسا بداعي النقاهة، والأرجح أنه استفاد من وجوبها للإطلاع على مدى تلكؤ منظمات الخارج وحلحلة بعض عقدها قبل الرجوع إلى لبنان وبدء حواراته في معقله الحصين مع الوفود المؤيدة والزوَّار المخضرمين.. ما لبثت 14 آذار أن كرَّسته ثالث الثلاثي مع سعد الحريري وجنبلاط، في غياب العماد عون المتفاهم مع حزب الله. بيد أن الحكيم شعر حتماً بضعف التوازن النسبي ضمن التحالف والحاجة إلى تظهير دور الطرف المسيحي كركن أساسي ومعالجة الخلل لاعتبارين: كياني توافقي حيال الحلفاء، وصراعي/ تنافسي/ تسابقي مع العماد عون الممعن في الاقتراب من حزب الله والتماهي مع سياساته خلال الحرب. فرغم تعدد القوى المسيحية وتنوعها، أعادت أرجحية العماد عون في الانتخابات طرح الثنائية المفقودة تيار/ قوات لقطع طريق عون في الاستقواء على خصومه المبعثرين فرادى وبالتالي الاستئثار بما يسمى القرار المسيحي. أي أن تسليم زمام الأمور لجعجع وقواته النشطة شعبياً، بات ممراً لا مفرّ منه لمجمل المسيحيين المنضوين تحت لواء 14 آذار سياسياً وتحت خيمة سيد بكركي معنوياً، مهما تكن المآخذ التاريخية على القوات، ومع الاعتراف بصعوبة مهمة تبديل صورتها الماضية لدى شرائح من المسيحيين.

كيف سيتصرف الموكل إليه الأمر في المدى المنظور؟

لرصد الاحتمالات، علينا التنبه إلى أن مسار جعجع والقوات مقبلاً وليد ظروف تسارعت على غير المرتقب، وفرضت روزنامة عاجلة في غمار تعقيدات محلية ودولية. بمعنى أوضح، أن جعجع، صاحب الحسابات والميزان، لم يعد بقادر على إدارة الحركة بترو وبطء مدروسين، فرضت عليه وتيرة الأحداث الإقدام على ما يغاير طبعه المحترز، المتوجس، المعني بأبسط التفاصيل. وظني

أيضاً، أنه قابل للقفزات الرّفاصية التي علَّمته الحرب تمارينها، شريطة مواكبة الشخصيات المسيحية له ومباركة خطواته ـ وحريصا باكورة المضي بها ـ لقاء عدم زج نفسه في معركة رئاسة الجمهورية والتزامه سقفاً يجعله أولاً بين متساوين. لكن دون ذلك عوائق ومطبّات، أبرزها إغراء سحب الزعامة على القوات، القائمة والمطلوبة، إلى ريادة تمهد لتبعية الآخرين المرفوضة، والثقافة القواتية الموروثة من مدرسة شمولية عصبوية. وعلى الحكيم أن يوائم عاجلاً بين النواة الصلبة والجمهور العادي، وبين حماية «القوة الضاربة» وحصانة مجتمع متنوع خائف على شخصيته (ولا يضيره التمعن في محاولة ترؤس حزب الكتائب الفاشلة) وعليه خاصة العزوف عن التعويل على قدرة الأسرة الدولية لفض الاشتباك الداخلي، وبالتالي قراءة متأنية لحجم كتل المكونات الطائفية والاكتفاء بسقف معقول للدور المسيحي. وقد يكون نقد ممارسة الأكثرية الحليفة من على يسارها، وتجاوز سلوكها المحافظ في الميدان الاقتصادي (وشبكتها الزبائنية في الإدارة وعالم الأعمال)، خير معين له في مواجهة شعبوية العماد عون وطبعه الحاد الناقم والانفعالي، وسبيله إلى كسب العطف بعد نيله الاحترام.

عاجلاً، من مصلحة القوات صياغة الجمل المفيدة التي لا تتسم بالاعتراض، بل بالطرح الصريح للشريك القادر على بلورة مفهوم حديث للسلطة ورؤية عصرية للدولة المدنية. بذلك تتجاوب مع مناخ المسيحيين راهناً، وتعكس الدور الذي يصبون إليه في وطن أساؤوا قيادته عند المقدرة، فعساهم لا يفرِّطون بدور الشريك بعد الضمور والتقوقع.

تـمَّ ترتيب البيت الداخلي القوّاتي بقدر محدود من الخسارة الشعبية حجب التخلّي عن كادرات ورفاق قياديين سابقين وتركهم على قارعة الطريق، ما يُؤشّر إلى مقايضة المعنوي بالعملي. بيـد أن مشهد القوات الجديد أزال ساتر القيادة الجماعية المشاركة في بلورة القرار وأقعد رئيس الهيئة التنفيذية في وحدانية تشخصن العمل السياسي على حساب هرم البناء، لا يعوّضها الجهد التنظيمي الدؤوب لتأطير القواعد وتمتين لحمتها واستنهاضها. وحيثُ بانت القوات رقماً معتبراً في المعادلة الوطنية وكياناً حاضراً في الوسط المسيحي، باتَ لزاماً عليها الإنكبـاب على كيفية استيعاب عناصر مجرّبة ذات خبرة ومراس، والبحث عن صيغة متقدمة من التحالف العضوي مع مكونات وعاملين في

الحقل السياسي بغية الانتقال من العصبوية الى القطبية، والارتقاء من مفهوم المناصرة التاريخية إلى الاحتكام الشعبي اي ذلك الثوب الفضفاض الذي يناسب الطموح الى تيار سيادي استقلالي منفتح رائده ديمقراطي، ويليق به عنواناً وضماناً.

6

الحزب التقدّمي الإشتراكي
الضعف في القوّة

ملأ كمال جنبلاط الدنيا وشغل الناس طوال ربع قرن كامل، كيف لا وهو قد تعدَّى بقامتِهِ كافة الساسة اللبنانيين وبقي شامخاً كجبل لبنان الى لحظة استشهاده المشؤومة. ورغم كل ما كتب عنه لم يعطه المُؤرِّخون والمعلقون على السواء حقه كعلامة فارقة في السياسة، لا في لبنان وحسب، بل على مساحة العالم العربي، ولقد ترك بصماته على ملفات السياسة الدولية أبعد مما هو شائع، من التضامن الأسيوي الأفريقي، الى كتلة عدم الانحياز، إلى الاشتراكية الدولية التي شكّل أحد أركانها باستمرار، الى هذه العلاقة المميزة والاحترام المتبادل مع المعسكر الاشتراكي القائم آنذاك.

نهضَ كمال جنبلاط بكل هذه المهمّات مُثابراً، هادئاً، متقشفاً، زاهداً ورسولاً. واخترق المفكر المثالي والروحاني، الاصلاحي الرؤية فالإشتراكي النزعة، الستار الحديدي وكل ستار ضرب على الحركة التحررية، ولم يجرؤ أحد يوماً، في الغرب أو الشرق، على تناوله بغرضيه أو مصلحة، أو رشقهِ بتهمة وانجراف، في خضام حرب باردة نصبت سدوداً بين شعوب ودول، وقصّرت معادلة التقويم على صديق وعدو، وما بينهما فراغ. فجنبلاط الاشتراكي، صديق السوفيات وحامل وسام لينين، بقي أميناً لقيم نهلها عن المصلحين الاجتماعيين الغربيين ذوي النزعة المسيحية بخاصة، فحاورهم وروادهم ، أو تتلمذَ بها على أيدي حكماء الهند المُزدرين بالمادة، دعاة اللاعنف والتأمل والتبحر. وجنبلاط التقدمي نأى بنفسه عن حتمية الصرع والمادية التاريخية (صراع الطبقات)، مؤمناً أن التطور والارتقاء هما عجلتا التاريخ وان ديالكتيك العلاقة كفيل بدفع البشرية الى الأمام. وهو ، في هذا وذاك، كاتباً أو مفكراً أو أديباً، لم يعاد

غرباً بمفهوم تأصّل العداء، ولم يوال شرقاً بمفهوم الإلحاق والإتباع، بل بقي على مسافة المستنير يجادل الموقف بالقناعة، يرفع سلوكه السياسي ويترفع به على هرم من القيم الإنسانية الرافضة لكل ظلم وظلامية.

لم يظهر كمال جنبلاط هوى في ما صنعه، واختار دوماً الودّ طريقاً فلم يعرف حرجاً في علاقاته، داخلياً وعربياً ودولياً. فهو صديق الصين والاتحاد السوفياتي في آن، وهو من دارسي مسيرة ماوتسي تونغ الكبرى، والمتعاطفين معها لسبب من انتماء الى عالم ثالثي وكتلة عدم انحياز ، لكنه حليف السوفيات الأمين لسبب من تقدير للوضع الدولي ولمصالح الشعوب العربية وقضاياها. وهو حاضن للحالة الناصرية، يبادل عبد الناصر عاطفة غير مألوفة ويؤمن بفرادة تجربة مصر الناصرية دون أن يتبع مسالكها في الحياة السياسية اللبنانية ، أو أن يحمل تناقضاتها ومناوشاتها للأنظمة العربية. وهو معجب بفؤاد شهاب ونزاهته وتعففه، يرى في المؤسسات التي تبنى صروحاً للاصلاح، وفي حاشية الرئيس ومخابراته عائقاً ونقيضاً، وفي كل ذلك لا يُساوم أو يُهادن.

كان يحلو لكمال جنبلاط استخدام تعابير خاصة ملطفة هي مرآة شكه العميق بالمعنى الفلسفي، أي دليله الى الحقيقة، وانعكاس لايمانه العميق بوحدة العالم التراتبية الوجدانية. واعتمد النسبية طريقاً الى الكلية الجامعة، فما من مطلق سوى الحقيقة، وما الحقيقة إلاّ ذلك الخيط الرمادي الجامع غير المرئي، الحاضر غير الماثل المتأمل غير المدرك بالضرورة.

طبِعَ سياق خطابه بأوصاف تحمل مضامين غير قاطعة عن قصد، أخصها كلمات لون وضرب وحكم وبعض من ناس بقيت عنوان تواضع لافت في القياس، وتردد في حسم الأمور المتبدلة في سيرورتها. فالقول بلون من العدالة الاجتماعية يعطي المعنى الايجابي ويبقي الباب مفتوحاً على حاجات التطور، كذلك لون من الاشتراكية اعتراف بتعدد المدارس ووحدة الغايات. أما ضرب فهي للدلالة على الخروج عن مألوف الأخلاق وغالباً ما استخدمها، وهي بنظره سلطات بقانون الواقع الاجتماعي، مارس هو بعضها دوماً كمرجع أخلاقي وفكري وسياسي لنفر غير قليل من الناس. وقد تكون « البعض» على علاّتها أوضح التعابير، إذ تحمل في طيّاتها المعنيْن، الايجابي والسلبي في آن، وتبقى، كما الحياة، بحاجة لإكمال حتى بلوغ الوحدة.

كان كمال جنبلاط رائداً في محيطه، غريباً عن طبقته الاجتماعية والسياسية،

وزاهداً في حياته، لذا صعب عليه، لا بل استحالَ عليه، بناء حزب بالمواصفات المعهودة، فبقيَ الحزب ورشة قائمة يدخلها أصحاب الحرف حسب تقدم الأشغال، قوامها الدائم جمهور العاملين المخلصين في القاعدة. فالحزب أساساً مجموعة متساوين يلتقون بإرادة طوعيّة، وأين المتساوون من المؤسس؟ هو المعلّم أكثر منه الرئيس، فالحزب مدرسة سياسية يدخلها المريدون الى يوم التخرّج، ولقد تخرَّجَ كثر من الحزب التقدمي الاشتراكي، وبقي جنبلاط على لوعتِهِ من عدم حيازتهم الامتياز، وكمال جنبلاط نفسه ما انفكَّ يُؤمن أن الانسان الفرد تأمّل وصناعة ذاتية (واجتماعية)، يصبو إلى الهدى باتجاه الكمال، وان الحياة حركية دائمة، فكيف له ببناء مستقر على قاعدة متغيرة، حتى لو كانت اشتراكية؟ ولقد عجز أقرب المقرّبين عن اللحاق بمسيرة جنبلاط (التي أسماها أخصامه التقلّبات) في مطاردته لما اعتبره الحقيقة. وغالباً ما وقف وحيداً عند المنعطفات يتطلع إلى نهايات الأمور قبل ولوج خضمها. وكانت أرجحية العقل التي أحبها نمطاً غير مألوف في السياسة اللبنانية، فحيّرت الكثيرين من خلصه وأتباعه وأعدائه على السواء. وأدَّتْ قناعته بالنسبية، ونسبية الحقيقة بالذات، الى حذر دائم من الرسوخ في الموقف - المعطى والحكم القاطع على الظاهرات السياسية والأشخاص بحيث رذلَ الصنمية الشائعة وانفردَ في التأييد المشروط (والخصام المشروط)، فتساقط حوله من تشيع للرموز القائمة التي حالفها حيناً، وخاصمها أحياناً، من كميل شمعون إلى فؤاد شهاب ومدرسته.

وفي كل الحقبات، بقيت له قاعدة أمينة، أخلصت لشخصِهِ قبل نهجِهِ، ركيزتها درزية عريقة وامتداداتها في عمق المناطق (والتنظيمات) اللبنانية.

قال كثير من الباحثين المراقبين أنّ كمال جنبلاط انعطف نهائياً نحو اليسار في منتصف الستينات حيث رأسَ جبهة الهيئات والأحزاب والشخصيات أولاً، ثم الحركة الوطنية (لاحظَ تعبيري الجبهة والحركة بضبابيتهما وانفتاحهما)، والواقع أن جنبلاط ما انحازَ بالمعنى الضيِّق، إنما أسهمَ أساساً في قيام كلّ منها وتأسيساً.

وهي لم تكن لترى النور لولا وجوده بالذات أياً كانت مكانة سائر أعضائها وتفانيهم. ساعدَ النهوض الشعبي كمال جنبلاط على قراءة الأحداث في ظروف تاريخية محددة ومعروفة وسرَّعَ وتيرة إندفاعه ومفاضلتهِ

للعمل الشعبي بمواجهة السياسة التقليدية. وكان لذلك الأثر البارز في إعادة الحياة لجسم الحزب التقدمي الاشتراكي، ففرح جنبلاط به وزاده اقتناعاً، لكنه لم يفارق يوماً نادي السياسة المعهود، لا عن رضاء، بل عن ضرورة وواقع، وهذا ما مكّنهُ من إدارة لعبة ثنائية صعبة مع ياسر عرفات. قد يغفل كثيرون أو يتناسون أن شخصية الحركة الوطنية المستقلة (وإشعاعها) مردّها نوعية القوى المُنضوية تحت لوائها دون شكّ. وفي مواجهة الفكر السياسي الضبابي والمعقد لمنظمة التحرير الفلسطينية وقدراتها المسلحة وغير المسلحة في الجسم اللبناني ، بيْـدَ أن وجود كمال جنبلاط على رأسها مكّنها من بعض التكافؤ وشدّها باستمرار الى قلب التاريخ والهوية والمشروعية. وقد تكون الأرجحية التي حظيت بها المقاومة الفلسطينية في تحريك الصدام وتحديد الانقسام الداخلي، وبالتالي ضعف الحركة الوطنية قياساً، العامل المؤثر في الأخطاء التي ارتكبت وصولاً إلى الردّات الانفعالية التي طبعت سلوك جنبلاط عن غير عادة، وأدّت إلى قراءة كلية وحتمية لديه، بحيث جمع المرجو والمراد، واستحضر التاريخ في غير مكانه، ووقف على الطاقات الهائلة التي رآها بأمّ العين عند شعبه (الذي عرفه بالأحرى عن كثب)، إلى أن استشهد بقدر محتوم.

راعَ كمال جنبلاط ما شهده من فظائع وتجاوزات لدى فريقي الصراع، وآلمهُ بخاصة السلوك الفاشي في المقابل الذي اعتبره عداءً لجميع اللبنانيين، وانتهاكاً للتاريخ، وهو في فكره وسلوكياتهِ من أبرز المقدّرين لقيم متوارثة واعتقد دوماً أن للحرب على بشاعتها حيّزاً من الأخلاقيات والمحرمات، ففاجأه وأثر به عميقاً اقتلاع شخصيات قريبة الى عقله ومناقبيته من أمثال ريمون إده، واسكات تقليديين خاصمهم دون إغفال مكانتهم مثل صائب سلام، وتطلع ليجد نفسه وحيداً في عالم المناصب عالم تربيته الواقعية وهو اللاطائفي، فسعى الى اجتثاث المرض من الأساس، الذي باتَ أمراً مفروضاً خلافاً لكل رجائهِ ومسيرة حياته الفكرية والسياسية والنضالية.

بموت كمال، دخل وليد جنبلاط معترك السياسة يافعاً، وريثاً دون سعي أو طلب أو إرادة. لم يكن في مقدوره التأمّل في مسالكها والانتظار فحشر في أصعب وضع، ودم والده لم يجف بعد.

كان استشهـاد كمال جنبلاط هزيمة كبرى وليس إيذاناً بالهزيمة، وكان

هزيمة تاريخية بكامل المعنى لآمال وتطلعات وأجيال، رافقه مزيد من الدماء، ومزيد من التعقيد. عند خلع عباءة الزعامة عليه، التقط وليد جنبلاط صرخات الألم من حواليه وبكاء الثكلى على ألوف الشهداء. يتيمة أضحت الحركة الوطنية، وغائب الحزب التقدمي الاشتراكي في طيّات العسكر، يفصل قيادته وكادراته عن رئيسه المقبل جيل وواد سحيق من التجربة والمراس. لم يكن الظرف (أو الوقت) مناسباً لإعادة إحياء الحزب، ولا كان في مقدور وليد جنبلاط ولا سواه النهوض بهذه المهمة، فزجَّ قسراً وراء المتاريس القائمة مع دخول الأحداث مرحلة وقف القتال وبعض الارتخاء.

اتّسم عهد الياس سركيس بالتسويات المتساقطة الأقرب منها إلى سياسة الخنجر والغطاء، ما أكسب اللاعب الجديد وليد جنبلاط حسّاً بالميكافيلية التي تحكم السياسة وتتحكم بها من وراء الحدود، وزاد اطلاعه المبكر على أساليب المقاومة الفلسطينية (وابتكارات أبو عمار) وضبط سياستها على إيقاعات غامضة ومُتأرجحة، من ظنونه، فيما استوى النزاع العسكري على تنازع سياسي قوامه الرموز الصاعدة، والعلاقات المُشخصنة، فكان عليه الإيفاء بالمطلوب واحتلّ مكانه على طاولة الكبار.

في تلك المرحلة، غيّبت صراعات الأفكار واحتلت الغرائز واجهة المجتمع، فيما بدأت إسرائيل صولاتها في الجنوب إلى أن غزا شارون بيروت بالذات، وخرجت المقاومة مثقلة بالجراح ورافعة الرأس. ولسوف لن ينسى وليد جنبلاط خروج عرفات والمقاتلين الفلسطينيين من مرفأ بيروت، والدموع التي تساقطت في وداعهم، ويسجل طيّ صفحة من التاريخ. لكن الدرس الأبلغ من الصمود سرعان ما انهار في أزقة وشوارع بيروت حيث الفراغ، وحيث سيرتكب الرئيس الجميل غلطته التاريخية القاتلة قريباً.

حُمِّلَ وليد جنبلاط أمانة حركة وطنية ذهبت إلى التشرذم وتعدّد الولاءات، ورئاسة حزب طيّع غائب عن مسرح المقاومة، حاضر في الصراعات الأخوية والمذهبية الشائعة. تحت راية هذا الحزب اقتطع مغامرون ودخلاء أحياء لهم وزواريب لمجموعاتهم مقابل نماذج من طية مماثلة حملت أسماء تنظيمات أخرى باستثناءات قليلة جلّها من اليسار. ولسوف ينتظر جنبلاط ردّحا قبل أن يقرّر الخروج من هذه اللعبة، ونفض ورذلَ القائمين عليها. لكن عساكره في الجيش الشعبي المنتصر في الجبل لن تمحو الصورة السلبية التي لحقت بحزبه في

بيروت، مما سيدفعه إلى الانكفاء الذاتي والعفوي ويزيد رئيسه اقتناعاً بصعوبة ترميمه في الأمد القريب.

ثابرَ الحزب التقدّمي الاشتراكي على عضويتِهِ في الأممية الثانية مع وجود حزب العمل الإسرائيلي فيها، وعاصرَ تجربة غورباتشيف (البيريسترويكا)، فاستنتجَ وليد جنبلاط بواقعية ؛ ان انهيار الاتحاد السوفياتي لم يغيّر موازين القوى أو يدخل العالم تحت مظلة أحادية أميركية وحسب، بل فتحَ عهداً من الممارسة الحزبية وطرحَ مسألة وجود الأحزاب ودورها. لم يكن معنياً بأساليب التنظيم اللينيني أساساً لأن الحزب التقدمي لم ينتهجها قط ، واعتمد منذ نشأته صيغة مرنة بالغ حكماً في آلياتها بحيث دارت هيئاته في فلك الرئيس ولم يعهد لها يوماً بقيادة فعلية (رغم ما حاوله كمال جنبلاط في فترة أولى)، لكنه حرص باستمرار على تلاوين في مجالسها ومفوّضيها، تكتسب شرعيتها من الرئيس بالذات وتعاونه في بعض المهمات. لكن جنبلاط الإبن، رغم عدم احتلاله ناصية الفكر التأمّلي والاجتماعي العميق، فاقَ والده في مراقبة متغيرات العالم الجارية، وتبدّل أنماط العيش والتفكير والاتصال، والثورة العلمية والدور المتعاظم لوسائط النقل ووسائل الاعلام، فجعل للمستشارين مكاناً دائماً عنده، واصطفاهم غالباً من خارج الحزب يستطلع منهم الثابت والمتغير ويبني حساباته بعدئذٍ.

رافقَ كمال جنبلاط حركة التحرّر في أوج ذروتها ، وعاشَ وريثه انحدارها وأزمة إفرازاتها، فوسَّعَ الأول دائرة اهتمامه وخصها بجهده ووقته، بينما اختار الثاني بصمت قضية فلسطين التي رافقها منذ دخوله العمل السياسي، وانكبَّ على مظاهر العولمة ومساوئها. غاصَ كمال في الحلم العربي وتبوأ دعاته، وعالجَ وليد تداعياته بمرونة لا تخلو من المعاناة في موضوع العلاقات اللبنانية - السورية والوجود السوري المتعدد الوجوه في لبنان.

بدأ وليد حيث انتهت رحلة والده بواقعية مؤلمة، وضبط إيقاع سياسته بدقة متناهية مخافة الإنزلاق وردّات الفعل، حاجباً هذا الموضوع الحسَّاس عن الحزب بالذات ومُحتكِراً ملامسته إلى حدّ بعيد. ومع ذلك، ورغم اختلاف الظروف، يشارك وليد جنبلاط في العمق شعوراً دفيناً ومكبوتاً بتخلف الساحة العربية وببعض اليأس من إمكانية خروج مجتمعها الى العالم المعاصر، وهذا ما يُفسِّر التنويه الدائم بالأمجاد السابقة وبما تختزنه الحضارة العربية الاسلامية

من إشراقات تخلّى عنها العرب حالياً، وذابوا رغم صراخهم وتنوّع رؤيتهم وسياساتهم، في ركاب القاطرة الأميركية السائدة. كما يُفسِّر مفاضلة الأب والإبن للون من ثقافة العالم القديم وإنجازاته الحضارية في أوروبا الشمالية تحديداً.

أدخلَ الطائف لبنان عصراً جديداً، وتحوّل من وثيقة اتفاق وطني ومدخل للسم الأهلي إلى واقع مُثقل بالوصاية والحضور السوري المضطرد في كافة مناحي الحياة العامة.

لم يخرج وليد جنبلاط حزبه من القمقم في المرحلة الأولى، لا بل تخلَّى ، بفعل التقادم والانقسام الجغرافي السابق، عن التواجد في العديد من المناطق اللبنانية، مُكتفياً بيافطتهِ والمسرحين من قادة وإطارات الجيش الشعبي والإدارة المدنية. وكان من نتائج هذا الإنكفاء غياب الحزب عن الحركة العمالية فعلياً ؛ وزادَ الإنكماش توقف العمل التثقيفي والدعوى منذ زمن بعيد ، وانفراط عقد المثقفين الملتفين حول الحزب ورئيسه.

وصادف أن تقاطع هذا الضمور مع نظرة وليد جنبلاط الذاتية للجيل القديم، وتردّدِهِ في إعادة انتاج ماضي الحزب، فضلاً عن قناعاتهِ بوجوب سلوك دروب جديدة في المعرفة ومراقبته لمسار الأحزاب في الداخل والخارج الآيلة الى التراخي والتعدّد.

هكذا راهنَ جنبلاط على انبلاج فجر جديد للعمل السياسي، قوامه حكمة القيادة ودرايتها من جهة، والعناصر الشابة القادمة من منظمة الشباب التقدّمي من جهة أخرى، وهو يقوم بذلك دون إعلان، خوفاً عليها ومنها في ذات الوقت، وأصبح الشباب التقدمي (مع السياسة الانفتاحية في الداخل تجاه المسيحيين والإمساك بملف عودة المهجّرين الى الجبل) جسر عبور نحو شرائح المجتمع الأخرى، ومعياراً لمدى الانغماس الجنبلاطي في التحركات النضالية الصاخبة، مع بعض الكوابح من حين إلى آخر.

يحمل رئيس الحزب التقدمي ميزان الصاغة بكلتا يديه، ويقول بالفرنسية والإنكليزية، ما يتميّز بعض الشيء عن تصريحاته ومحاضراته العديدة. وإذ يعامل رفاق الأمس وخاصة اليسار بنوع من التجاهل المقصود، فإنه يعزو ذلك إلى واقع الأمور وأزمة الحليف السابق (وهو عنصر منها). والأرجح أن الجفاء يعود إلى مرارة حقيقية من تجربة الحركة الوطنية، وما آلت إليه

خصوصاً، فضلاً عن استخلاص جنبلاط لبعض الدروس من تراجع التيار الشيوعي ومستقبله.

اعتادَ جنبلاط عدم الوقوف وحيداً، وهو العارف بثقل الطائفة الدرزية في لبنان (وامتداداتها في سوريا وفلسطين)، ووجد في الحريري رفيق درب ذي خصوصيات ثلاث: أولاً، كونه الأبرز بين ممثلي الطائفة السنية، وثانياً ، لمساحته المالية وما يمكن لها أن تفعل في العلاقات الدولية، وثالثاً لعصريته بالمقارنة مع سائر أعضاء نادي رئاسة الوزراء. وهو، في حرصه على مجاورة موقع رئيس الوزراء، إنما تشبه بالسلف، وبقاعدة جنبلاطية دائمة. وبديهيّ أن خياره هذا قد أبعدهُ عن حرارة العلاقة مع الفريق اليساري، إلاّ أنه، بميزانه، ضريبة لا بدّ منها، لا تغلق الباب كلياً كون التحالف عروة تنفصم إذا تبدّلت الأحوال، ولقناعتهِ ضمناً بأنّ احتضان اليسار له (أي للحزب الاشتراكي) لن يكون بالمستحيل أو الصعب، نظراً للإرث المشترك ولمكانة والده التاريخية، ولجرأتهِ وإقدامهِ هو بالذات.

على هذا النحو، سارَ جنبلاط دون مركب نقص تجاه اليسار المُطالبْ بالتجدّد مقابلة، وهذا ليس بالخطأ. أصرَّ رئيس الحزب الاشتراكي على إظهار فوارقه عن الحريري ولم يغفل من انتقاد أسلوبه ورؤيتِهِ الخيلجية بعض الشيء.

لقد أثبتت الانتخابات النيابية صحّة تقديراته وتوقعاته، في ضوء انفتاحه على الوسط المسيحي واحتضانه لقرنة شهوان بعد سلسلة لقاءات ثنائية مع أطرافها. إلاّ أن النقلة النوعية الكبرى التي حققها، فهي علاقة الاحترام المتبادل والتشاور التي نسجها مع بكركي وعزّزَها برعاية الرهبانيات لخطواته، وإحياء التراث الذي يجمع المختارة بالطوائف المسيحية. بهذا أعادَ وليد جنبلاط حياكة شبكة عريضة في عمق المجتمع المسيحي، لا ينوي استتباعها بإشاعة تنظيم حزبه، وحمى ظهره من مغبّة وخطورة نظام أمني يُدغدغ مخيلة حديثي العهد بالسياسة وبعض المُتماهين بالأنظمة العربية المتشدّدة. فجاءت طروحاته المبكرة حول تموضع الجيش السوري على الأراضي اللبنانية وفقاً للاعتبارات الاستراتيجية المحضة مؤازرة للرافضين وترشيد للدعوات الحليفة في آن بضرورة اجتياز مرحلة مليئة بحقول الألغام طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية، وطالما بقيت القضية الفلسطينية على اشتعالها.

تصَدَّر جنبلاط المُحذرين من أبعاد العولمة الأمنية منها بوجه خاص وثابر

على حث المقاومة بالتنبه للمعطيات الجديدة بعد 11 أيلول وقياس خطواتها، قارئاً السياسة السورية بحذافيرها البعيدة ، ومبتعداً عن وكلائها اللبنانيين الذين يعاملون بازدراء مطلق.

يعمل وليد جنبلاط بهداية المحترف المسكون بمتابعة التفاصيل واليوميات. ولو قيّضَ له لتركَ السياسة برمّتها لينصرف الى مشاغل العولمة والتاريخ والحداثة. لكن عدم الراحة كتب على سيّد المختارة ولم يكتب على حزبه، وإذا تطلع وليد جنبلاط للمسألة لوجد أن الحزب حاضر فيه. لا يُمانع جنبلاط في فكّ قيود هذا الحزب والنيل من المعادلة اللامعقولة بين ضعف الحزب وقوة رئيسه، لكنه يعي محدودية وحدود المؤسسة الحزبية في الجغرافيا السياسية القائمة والبيئة العربية الأعرض، وعمق مسألة الولاء وجذورها التاريخية.

عارضَ جنبلاط التمديد بما أوتيَ من شجاعة وقدرات، و«استشرف» ويلاتها القادمة المرسومة من حسٍّ فطري معاد للعسكرة وقراءة مُتأنية في تحولات السياسة.

نبَّـهَ وأفاضَ، بيـدَ أنه لم يفلح في إنقاذ صديقه الرئيس الحريري الذي وقع عليه حكم التصفية أولاً. مذ ذاك، عرف جنبلاط أن لا مفرّ من ترحيل النظام الأمني ورحيل القوات السورية المرابطة في لبنان. رويداً وتباعاً، صاغ جنبلاط (أو بالأحرى اختزل) مهمات المرحلة، يواكب مبادرات الأسرة الدولية، ويتفحَّص نقلات حزب الله ودفين مراده من خلال طاولة الحوار الوطني، حتى تبين نفور الحزب/ المقاومة من إشراك ومجرد اطلاع الدولة (واللبنانيين) على قرار الحرب وإقدامه على تجاوز كل الخطوط، بما فيها الخط الأزرق، وانتقاله من العمليات التذكيرية المتقطعة في مزارع شبعا الى مجازفة خطرة من حيث الحجم والتوقيت.

سكتت المختارة عن الكلام طوال فترة توسّع الرد الإسرائيلي إلى عدوان مُدمِّر. وحين وضعت الاشتباكات أوزارها،وأقرّت مندرجات القرار الدولي رقم 1701 بالإجماع، استشعَرَ جنبلاط بدء الهجوم/ الارتداد على الداخل من جانب حزب الله، فور ظهور أمينهُ العام على الشاشات. يومذاك تأكد له أن محور طهران/ دمشق بلغ الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ونزل لإقامة مديدة بغية الحاق «الهزيمة» بأميركا وأعوانها من عرب «متخاذلين». وعرف أن مطلوب سياسة المحور الايراني/ السوري تحويل لبنان الى ساحة مشاغلة دائمة

وجبهة مفتوحة على أسوأ الاحتمالات تتوصل رصف معارضة تعطل السلطة بادئاً وتقوّض الدولة في ما بعد. ومن الاعتصام «الحضاري» في قلب بيروت، إلى الإضراب العام «السلمي» لتطويق العاصمة بالذات، وما تبعه من هجوم تأديبي على منطقة الطريق الجديدة، والتنكر للوساطات العربية واجهاض مقررات القمة، لم يعد من سبيل إلاّ للمواجهة الشاملة والصمود دفاعاً عن السيادة والديمقراطيـة والنموذج الاجتماعي.

من باب الواقعية، وطالما انقادت بيئات الجوار الى التمنطق بالتكليف الشرعي والتبعية للنسور والأبطال الملحمين، ولم تحطّـم أسوار السجن العربية الكبير، لا بأس من استمرار جنبلاط الرفيق الأول في حزبه، على خُطَى المعلم والوالد، ولن يضير الديمقراطية، في زمن المخاطر الشمولية، عنوان وفاء ولقب تشريف.

احتوى الحذر الجنبلاطي موجة الإعصار الأولى، كما أسماها منفرداً ومنتقـداً على مبالغته. ولقد دلّت التطوّرات أن تحوطه بصيغة الحلف الرباعي خلال الانتخابات لم يفِ بغاياته، إنما أرجأ المحتوم، نظراً لإستحالة التكيّف مع المنظومة الغيبية، وما تهيء له من مشهد داخلي بمثابة انقلاب كامل على الطائف والمواثيق والأعراف الدولية، بدءاً بالمحكمة الدولية وانتهاءً بمفهوم السلطة والدولة والمجتمع على السواء. وعليه، لزم وليد جنبلاط المختارة مجبراً من الحزب التقدمي الاشتراكي والحلفاء، لعلمهم الأكيـد بالمخاطر التي تحيق بشخصه، فلم يبخل على القراءة من مرصدهِ، ما أرجعه إلى صفاء تأمّل واتحاد روحي بمورثه الشهير. ولئن تلكأ زعيم الجبل عاقد الخناصر مع ما يراه جامع لبنان التاريخ والمعاصرة، كما لم يبلغ سلفه من درجات، فهو استعاض عن ضعف بُنية الحزب التقدمي، بالاستنهاض الشعبي المشهود، والاعتماد على كوكبة من المعاونين الحزبيين الشباب الذين أظهروا عزماً وموهبة في الشدّة، ويعطون اليوم لمحة عمّـا يمكن أن تكون صورة الحزب (واللقاء الديمقراطي) غداً مع الجيل الجديد.

7
الحـزب الشـيوعـي
المهمّة المستحيلة والفرص الضائعة

أدمتْ جراح الحرب الحزب الشيوعي اللبناني، وحاصرته قوافل الطائف العائدة عبر دمشق. فلكل حرفة أربابها، ولكل ساعة شياطينها. درجَ طوال ما يفوق الثمانين سنة من حضوره على مقاربة الظاهرات وفكّ أسرارها عبر ثالوث منهجيته المُتمثل بالوضع الدولي، نزولاً إلى المشهد العربي، وصولاً الى الواقع الداخلي: وشارف نهايات القرن العشرين على عكس ما رآه دوماً إطاراً لعلاقاته (وسنداً لنضالاته): أحادية قطبية أميركية جارفة تقطر عولمة متوحشة ونظاماً أمنياً جديداً، وعالَم ثالث محطّم يسير الفرادى وجمهورية تحت الوصاية.

هزّت الثورة البلشفية العالم خلال عشرة أيام حسب وصف الأميركي جون ريد، وبعث الإتحاد السوفياتي الوليد آمال الانعتاق في العالم. وانتصبت جبهات مُعادية للاستعمار تؤازرها حركة عمالية عميقة الجذور في أمصار الغرب، ثم انتقلت قارات بأكملها تقريباً حركة تحرّر تبني بدائل البُنى الاستعمارية الموروثة وتعمل على الخروج من كنف الرأسمالية. وفي لبنان (وسوريا لغاية الخمسينات) تأطير سياسي ويسار في صلب التحوّلات الاجتماعية والسياسية يستقطب نخب الأحزاب القومية، تشدّ أيديولوجيته الاشتراكية قطاعات عريضة وتنظيمات حليفة حيناً ومُعادية أحياناً وتنمو بعامل الوزن السوفياتي في المنطقة.

ما التهم الحزب الشيوعي اللبناني يوماً أي فصيل سياسي، لكنه أحاطَ نفسه بأصدقاء وحلفاء، حلقات تنمي دائرة حركته، من بعض ممثلي **«البورجوازية الوطنية»** إلى القوميين العرب والبعثيين والناصريين الى مجموعات الإصلاحيين المسيحيين، اقتربوا منه أو تباعدوا عنه في فترات (أو خاصموه ورشقوه بتهمة

التعارض الأممي مع القومية، ومنهم من عمل على إبقاء دمّل الموقف من قرار تقسيم فلسطين نازفاً)، لكنهم احترموا مكانته واستبقيته في المنظمات العمّالية، واحترافه المتقن للتوليف الشعبي والحشد الخارجي المؤيد، وأقروا بإشعاعه بين الطلاب والمثقفين رغم زلاته التي طبعتها الحرب الباردة (عملاً بمقولات جدانوف التحريمية آنذاك). وطّدت أممية الحزب رسملته الشعبية من جهة، وألحقت به خسائر من جهة أخرى، احتضنه الكومينترن بدءاً وسدّدَ خطاه وزوّدهُ بكوادر، ثم أحاطه الكومينفورم بشبكة واسعة من الصلات والأحلاف. لكن ومنذ أواخر الخمسينات، حرص الحزب على شخصية خاصة تألقت بعد عقد قصير، غالباً ما تمايزت بدقة ودون ضجيج عن الكثير من الأحزاب الشيوعية العربية الشقيقة، وعملت على تذويب التناقضات وحصرها في المجال القومي، وعلى مواكبة السياسة السوفياتية دون مطابقة.

جهد الحزب واجتهد ليكون سيّداً في رسم سياساته، الداخلية والعربية منها على الأخص؛ بنى ذلك عن وطنية وقناعة سندتها خصائص الواقع اللبناني، تاريخاً وتطوّراً، عبّر عن انتمائية كيانية لبنانية منفتحة حملت التضامن الى أقصى الحدود، توجّهاً بدفعه أبلغ الأثمان دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية. نقد التجربة الناصرية وميلها الى البونابارتية، وبكى عبد الناصر علماً وعنواناً لحركة التحرّر العربية. فرَّق عميقاً بين القيود التي لفت الشيوعيين في مصر، والإنجازات التي حققتها الثورة المصرية، قيّم التحولات بكليتها ودلالاتها، وعضَّ على جراح فتحتها الأنظمة التقدمية وأثقلت نقلتها، وغلّب المحتوى على الشكل خوفاً على المكتسبات. هكذا، تبلورتْ صورته لدى الآخرين عاقلاً، مرناً في تحالفه ومخاصمته. وهكذا، مدَّ جسر عبور نحو الساحة الإسلامية، فيما أخفق حملة رايات العداء لليسار الدولي من جرّ المسيحيين إلى لفظ غريزي له، فرذَل هؤلاء، في أحلك أيام الحرب الأهلية، الخلط بينه وبين المشاريع الطائفية والفئوية التي عبقت بها حركة الصراع.

انخرط الحزب الشيوعي في الحركة الوطنية، ركناً مؤسّساً واستعاد دوراً لعبه في معارك الاستقلال والمؤتمر الوطني الذي قام آنذاك. شارك في حرب السنتين دفاعاً عن عروبة لبنان وعن الثورة الفلسطينية فصيلاً مقاتلاً وصدامياً على معظم الجهات، وأطلق شرارة المقاومة الوطنية ومارسها لسنوات مقدماً كواكب من الشهداء وملحقاً أكبر خسائر بالآلة العسكرية الإسرائيلية. في كل

رحلة، وفي كل موقع، أبدى حماساً مشهوداً، غير عابىء بالصدارة، مرسّخاً التحالف الوطني بقيادة كمال جنبلاط، وملتقطاً مشعل الكفاح بعد غيابه. هذه السياسات (وغيرها من مثل الحرس الشعبي نهاية الستينات) تسجل للحزب الشيوعي رصيداً تاريخياً في الذاكرة اللبنانية، وتشهد لخلاقيته السياسية. ولسوف تؤذن بأحجامه المتعمّد عن إراقة الدم الفلسطيني في حرب المخيمات ورفضه ردّ الفعل العشوائي على المجازر التي تعرض لها، وترفعه عن ولوج حقل الاغتيالات التي طالت كوادره وقياداته، واعتماد المصالحة الشاملة طريقاً للسلم الأهلي بعد الطائف، وحرمانه المزمن من الندوة النيابية، قبل الطائف، وبالأخص بعده.

إن خصال الحزب الشيوعي آنفاً، لا تعني أن مسيرته الطويلة كانت دوماً على بساط من الورود. فصدقيته لم تحصّنه من أخطاء داخلية جسيمة طاولت الإنسان - الفرد ارتدّت على مناضلين مخلصين صنّفوا عشوائياً في خانة التخاذل والعداء. عرف الحزب الستالينية على مدى عقود ثلاثة، كانت حصيلتها نزيفاً بشرياً أودى بالعديد من الشرفاء إلى خارجه وتخومه، وحطّم مواقع تاريخية له في الوسط الأرمني مثلاً. ولقد دفع بعض قادته حياتهم قرابين القبضة الحديدية وجمودها (كفرج الله الحلو)، أو نفي إلى المهاجر بعيداً (هايغازون بوياجيان وفؤاد قازان وغيرهما) أو سدّدَ فواتير شعبيته (مصطفى العريس) أو لجأ الى الظلّ وفقد رصيداً حرمه من صدارة التجديد (نقولا شاوي).

وفي عزّ نهوضه الإصلاحي عام 1968 والانتقاد الذاتي العميق الذي مارسه علناً، حافظت قيادته الجديدة على ملامح الماضي في حقل الحياة الحزبية، وآثرت مفهوم المجموعة القيادية الضيقة (والخفية الى حدّ) على الهيئات المنتخبة، فغلب الطبع على التطبّع، وبان مدى الحاجة لثقافة الديموقراطية وتمارينها. تجاوبت معظم قواعد الحزب مع نظم وأساليب القيادة في مختلف المراحل بفعل تعلقها الشديد بكيان الحزب وولائها الصادق، فالشيوعيون شعبٌ له خصائصه، باقٍ على عهدهِ بتبدّل الأحوال والزمان. ولقد عبَّدَت هذه الميزة الطريق دوماً للقيامةَ القائمة، وأضفت عليها هالة من التقدير والريادة و«القداسة». ما فتح الباب على مصراعيه للإستئثار الفردي بالسلطة داخل الحزب انطلاقاً من قدرات مبكرة وصفات أقدام وكاريزما خاصة (خالد بكداش أو جورج حاوي رغم تباعد الشخصيتين).

يضيق المجال على البحث المفصّل في كيفية بلورة السياسة داخل الحزب الشيوعي، ودور هيئاته وأعضائه، ومبدأ المركزية الديمقراطية الذي اعتمده طويلاً. وبمؤازاته فقدت ديكتاتورية البروليتاريا مكانتها كعقدة بحثية تخلّت عنها الأحزاب الشيوعية، وعن حزمة من المقولات شكلت مدار بحث ومنافسة وتدقيق لأجيال. لكن أغلى ما افتقده الحزب الشيوعي على الدوام هو الربح الخالص، وترجمه رصيده الشعبي والمعنوي تمثيلاً وحضوراً في الندوة النيابية أو اقتراباً من مواقع السلطة. هل تلك لعنة أم ان الحزب انطبع بالمازوشية أو نكران الذات؟ تعطينا العقود الثلاثة الأخيرة أصدق جواب على هذه التساؤلات.

فهذا حزبٌ جماهيري نسبياً وناشط، يحرّك قطاعات واسعة من الكسبة والطلاب، يُغذّي بدايات الحركة النسائية، ويحتضنه سربٌ من كبار المُثقفين والمُبدعين، يواكب كمال جنبلاط حميماً من 1968-1977، ينسج شبكة عريضة من التحالفات، ومع ذلك تسدّ في وجهه أبواب البرلمان. وهذا ممثل لتيار عريض فاعل في عمق المجتمع اللبناني، رقعة انتشاره على مساحة الوطن خلافاً لسائر التنظيمات بالمطلق، (باستثناء الحزب القومي ربما)، يضرب قواعده في كل الطوائف (ولو بتفاوت)، ولا يحظى بدور تشريعي مباشر. وهذا فصيل أساسي من الحركة الوطنية (ومن المقاومة الوطنية من ثم) يستبعد كلياً بعد إتفاق الطائف، وهو من أوائل من أسهم في إرساء السلم الأهلي واقعاً سياسياً على الأرض!!! هذه الإشكالية اللامعقولة تدعو إلى الوقوف على جوهر الأمور، فأين مكامن الخلل؟

للمسألة وجوهٌ متعددة وأسباب، منها ما يعود بالقطع للحزب بالذات، تؤرّقهُ وتجعله في مساءلة دائمة، ومنها ما نزل وينزل عليه بقدرية جغرافية وتاريخية. تتقاطع هذه الأسباب اليوم أكثر من أي وقت مضى لتطرح قضية عميقة تتناول وجوده (أو بالأحرى صيغته تحديداً) التي خرجت من حقل النظرية منذ مدة حين جرى تداول مقولة العودة إلى حزب الشعب مع ما تحمل من رمزية تاريخية تعود إلى مرحلة ما قبل تأسيسه.

ويمكن تلخيص المعادلة بالآتي: ما العمل لتحقيق نقلة نوعيّة تحافظ على المضمون والموروث، وتسوق الحزب إلى المشروعية التامة؟ كيف يبقى على جوهر التمايز عن سائر التنظيمات مع انسياب الحزب طبيعياً الى قلب النسيج

السياسي عنصراً ثابتاً وحاضراً على كل مستويات الحياة السياسية؟ ما هي معايير المقبولية الكاملة لدى الآخر وكيف الوصول إليها؟

هنا بالتحديد، نصل الى قعر المسألة لأن المراد ليس مجرد إعلان ذاتي أو إقرار بل ما يتعدّاهُ في الحقل العربي وفي بلدٍ تنخره العصبية المذهبية. قد يكون الاعتراف بالعوائق الموضوعية أولى خطوات حلّ الأحجية المُستعصية. فالعالم المحيط بلبنان «بإسلامييه وعلمانييه» شديد الحساسية تجاه تعبير الشيوعية، يعبث به كلما اشتدت أزمته وانغلقت آفاقه، ويسمح لكل صنوف أصحاب الغرضية بركوب موجة العداء وتسخين التشنج وإثارة الغرائز، سواء تحت ستار الدين أو محاربة الأفكار المستوردة. وليس في الأمر من لفظ للقيم التي يحملها الحزب أو مناداته بمصالح الكادحين، بل إنه محاولة دائمة لجرّ النقاش الى الحقل الديني وإحلال التحريم بمنزلة التعارض مع البيئة والتاريخ. وللإنصاف ، فإن جسامة الدعم السوفياتي والاشتراكي والمساعدات التي قدمت للبلدان العربية لم تفلح يوماً في تغييب دعوات العداء للشيوعية التي خمدت جزئياً ولحين، وبقيت كالجمر تحت الرماد، لتعاود ذرّ قرنها عند أول مناسبة، وتنفلش بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

وبمؤازرة ذلك، يلعب ضعف الطبقة العاملة العربية، وتخلف البُنى الاجتماعية دوراً حاسماً في غياب الديمقراطية وهزالة شيوعها. بذلك يفتقد الحزب الشيوعي إحدى أهم مقوِّمات وجوده فيما يفقده انحسار الديمقراطية سياجاً، ويعطل حلبة الحراك السياسي، ويفتح الباب على مصراعيه للجاهلية ونظم الاستبداد.

وفي لبنان، تجتمع هذه الأسباب نسبياً، ويُضاف إليها وباء الطائفية، لتوقع الحزب بين نارَيْن، وكلاهما يعمل على تقويض الديمقراطية، وافقاد الحوار (والصراع) حقله العقلاني تغليب الانقسام العامودي على الانقسام الأفقي الحقيقي المعبر عنه بالصراع الطبقي.

يتطوّع حرّاس الهيكل دورياً لنبش مغالطات وإسقاط تُهم بالية على « الأفكار الهدّامة» التي تنسب الى الشيوعية، وتقيم جداراً محكماً بينها وبين المقبول، وعبثاً، اعتقد الشيوعيون في لبنان والعالم العربي أن بإمكانهم احتواء هذه الحملات أو الردّ عليها ببيان إخلاصهم لقضايا الشعب والمراهنة على الوعي، غير أن «جماهير» ما زالت تصغي عفوياً لنداءات التحريم والعنصرية الزائفة.

هذه وقائع - معطيات - يستحيل تجاوزها راهناً وفي المستقبل المنظور. صحيح أنها مغالطة ومعادية للتاريخ، وإن القائمين عليها يعوزهم الصدق ويلفهم الجهل وغايات تقييد المجتمع وتعطيل التغيير الحتمي، بيد أنها تطفو على السطح سيفاً مُسلّطاً على الحزب الشيوعي فريسة نهمها الرجعي الخالص. وفي العمق، يشتبك مجتمعنا مع الحداثة تائهاً في الماضي السحيق، ويلجأ محتمياً وراء عصر ذهبي عتيق مفقود، غطاءاً لاخفاقاتهِ وحلاً بديلاً أسطورياً لأزماتهِ.

لم تتمكن عقاقير الإعتدال في اللغة والخطاب ومساحيق مسايرة الفكر الديني السائد ومهادنة تجلياتهِ (كالقول بالأحزاب الوطنية والإسلامية) من كسر الطوق المضروب على الشيوعية «والمادية الملحدة»، ولن تدفن قريباً المنظومة الفكرية القروسطية المتحكّمة في أوهام التناقض المطلق بين الشرق والغرب، ولسوف تصطدم، ولحقبة طويلة «معايير الأمة-المرجع» مع أسس الدولة الحديثة وضرورة بنائها لبنة لبنة (والأحزاب من لبناتها والقبول بالآخر من شروطها).

هذه، في المناخ العام، كتلة الأصفاد المقيّدة للحزب الشيوعي، يُضاف إليها القصور الذاتي في تلقف المتغيرات وإحداث التغيير.

فالحزب، اليوم، مهشَّـم ومتعثر، يشكو من خلافات في الرأي وتباينات في الرؤى، تدير قيادته أزمة موروثة بصعوبة بالغة، بعد أن صفقتْ (أو سكتت واستكانت) لشعارات الحزب الجماهيري المقاتل، وطربت للزغاريد وطقوس الإشادة والتمجيد بالأمين العام، حاملاً للأمانة وقائداً للمسيرة.

يتخبَّط الحزب يتيماً في انكفاء (وعزلة طوعية وقسرية في آن)، ضائعاً في تعريف وتوحيد مبتغاه، غير معافى في صحته، ملؤه التساؤل عن المستقبل. معه، وبمقابله، وبموازاتهِ، تقف صفوف مبعثرة ، لكنها ما زالت من أفعل القادرين على التعبئة والحضور الشعبي رغم الخسائر التي لحقت بها على مرّ عقديْن كاملين. هذا بالضبط ما يطرح ضرورة المراجعة والعودة إلى الفرص الضائعة، وأخصّها اثنتان على وجه التحديد.

بانتْ أولى الفرص أواخر عام 1977 بعد اغتيال الشهيد كمال جنبلاط.

كانت حرب السنتين قد انتهت محلياً، خاضها الحزب بصدق، مهما اختلفت تقييمات الخطأ والصواب في الأمر ومسبباته. آنذاك تكرّست عوارض

الإنقسام (واستمرار الاقتتال الطائفي والمذهبي) صارخةً، وتحطمت فعلياً الحركة الوطنية. وكان في مقدور الحزب(ومسؤوليته التاريخية) إعلان الخروج صراحة من الحرب الأهلية الطائفية، ونبذ كل اقتتال، والمراهنة المطلقة على وحدة الأرض والشعب وضرورة إحياء الدولة بمؤسساتها. فَوَّتَ الحزب هذه الفرصة، وانغمسَ في بدائل الإدارة المدنية (تحفظ حقيقة)، وسرعان ما انجرَّ كلياً إلى خنادق بعيدة عن مبادئِه وقواعد سياستِه، فغازلَ الفريق «الإسلامي» وغالى في تقدير ضرورات المرحلة، وضيَّعَ ميزة أساسية التصقت به تاريخياً كحزب علماني لبناني بامتياز، أقدر على المراجعة العميقة والمؤلمة من سواه.

فشِلَ الحزب في قراءة المتغيرات، بهت لونه الوطني في تظهير عروبته دون أن يكتسب ثقة المسؤولين السوريين المتلاعبين صعوداً ونزولاً بقوات الردع العربية. خسر، لا بفعل سوء تقدير بل لتغييبه جوهر وجوده الوطني اللاطائفي الحاسم، ونسيان شمولية رؤيته. ولليوم، يحصد الحزب نتائج تناقضه مع ذاته وفهم صورته لدى الآخر، حتى لو كان هذا الآخر شقيقاً (بدليل تطويق مقاومته وشلّها واستبعاده من الحقل السياسي بعد الطائف وحرمانه المطلق من «حصة» لهث وراءها دون جدوى). ولا يُفيد في هذا المجال إلصاق هذه السياسة وهذا السعي ببعض الحزب، ففيه تكرار للخطأ وتنصّل من مسؤولية. إنهارَ الاتحاد السوفياتي، وتحطّم جدار برلين بداية التسعينات. وإذا كان مُؤمّلاً أن يقف الحزب عند هذا الزلزال، وأن يرصد موجاته الارتدادية، اكتفى ببعض الخلاصات والأفكار التزيينية، وغاب عنه التحليل العميق للمُتغيرات التي سوف تحدثها العولمة في أشكال الصراع المقبل وأدواته.

والحقيقة إن انحلال المعسكر الاشتراكي قد فاجأ الحزب (وهذا ما وجب التأكيد عليه عميقاً) عوض التلطّي وراء استشرافات مزعومة والإدّعاء غير الصادق. ما كان من عيب في ولوج جادة النقد الذاتي العميق (فالموضوع يطال صيغة وضرورة الحزب بالذات وكيفية ممارسته) لأن الحزب، شاءَ أم أبى، ارتبط تاريخاً ومساراً بتجربة الأحزاب الشيوعية الحاكمة بعد تمايز جوهري مع الاشتراكية الثانية.

تسبّبت جمهورية الطائف بنسف البُنية الاجتماعية وأثقلت السنوات الماضية كاهل المجتمع المدني بما يفوق قدرته على الاستيعاب والتكيف، من تجنيس

جماعي دفعة واحدة لكتلة بشرية ضخمة غريبة عن النسيج الاجتماعي؛ رافق هذا التدبير غير المعهود، تعميق لهجرة اللبنانيين بوتائر متسارعة، فاقتْ كل متوقع وشطبتْ كمّاً هائلاً من الخريطة البشرية بلغ تعداده حوالي المليون نسمة أي ما نسبته أكثر من ربع اللبنانيين المقيمين غالبهم من المسيحيين.

وكانت الحقبة العونيّة - حرب الإلغاء بخاصة - قد مهّدت لهذه الظاهرة فجاءت مرحلة السلم لتكملها وتعمل كالخنجر في جسم مجتمع ينوء تحت أزمة اقتصادية متزايدة بلغت حد الاختناق، وحطّمت الطبقة المتوسطة مجهزة على صمّام أمان اجتماعي بالغ الضرورة.

ولئنْ حتَّمت آثار الحرب الأهلية الطويلة إمكانية بروز بعض هذه الظاهرات السلبية، إلاّ أنّ الإنفجار الحاصل بفعل السياسات المتبعة، وطبيعة السلطة الجديدة نقلها إلى مستوى الخطورة القصوى.

هكذا، ارتسمت صورة جديدة لمجتمع منكوب شرَّعَ حدوده لليد العاملة الوافدة بأعداد هائلة من سوريين (بشفاعة النظام الجديد والوجود العسكري) ورعايا بلدان الفقر من آسيا وأفريقيا على السواء، والطارئين من كل حدبٍ وصوب.

نسفت هذه العوامل تركيبة المجتمع اللبناني وتوازناته في زمن قصير، وشوّهت صورته التقليدية الراسخة. وبالطبع، كان الحزب الشيوعي من أبرز المتأثرين بها، (والخاسرين من جرائها). فلقد أطاحَ نزيف الهجرة البشري بفئات واسعة من الطبقة العاملة (والأجراء والحرفيين) وبدل صورتها. حلت العمالة الجديدة في مواقع كثيرة تعدّت قطاعي البناء والزراعة حيث العمل الموسمي كان رائجاً، وغلبت العمال والمستخدمين والأجراء المحليين في المصانع والمؤسسات الخاصة. وعليه، لم يعد في مقدور الحزب الشيوعي(وليس بمستطاعه) التعامل مع هذه «البروليتارية الرثة» وتأطيرها، فهو ليس مرجعها، ولا هو بحاميها وحامل مصالحها بهذه السهولة، وهي بالمقابل تبحث عن فتات مجتمع الاستهلاك وتخشى النضال الاجتماعي مخافة البطالة، واستطراداً فإن ميزان الحراك الاجتماعي مائل بالضرورة نحو الأبوية والحماية السلطوية، ورعاية الأجهزة المتحكمة بمصائر ضعفاء خائفين على إقامتهم (غير المشروعة عامة) وقوتهم اليومي.

فوق ذلك كله، عمّمت الأزمة الاقتصادية الحادة حالة الإفقار وطوت

شرائح عريضة من المجتمع، دون أن تلوّح بدائل ممكنة، جاعلة الحوار الاجتماعي (والتخاطب الصراعي المطلوب) ترفاً غير مستحبّ، وحملت وكلاء النافذين من أرباب السلطة إلى صدارة الاتحاد العمالي العام، بعد أن أشبعت النقابات تمزيقاً وشرذمة، ليقوم قادتها على الولاء والمحسوبية، وتحلّ المساومة (والتسوّل) على موائد رأسمالية الفخامة الظافرة، موضع العمل المطلبي الصريح.

أطبقتْ الظروف القاهرة على الحزب، وتردّد في استخلاص النتائج العميقة. ناقش في التداعيات وأغفل جوهر المتغيرات فخلص إلى مراوحة مخافة خسارة جسم من المتعلقين بالصيغة المخلصين عامة بسليقة وعفوية لماضي الأحزاب الشيوعية وأمجادها. صبّ نار غضبه على الامبريالية بردّ انتقامي على الهزيمة، فيما المطلوب التاريخي يستوي في دائرة الذات.

أغفلَ الحزب مواكبة إعصار ثورة المعلوماتية ووسائل النقل والاتصال، وما تحمله العولمة المتسارعة من معطى جديد في الحقول كافة، لا بل إنه تراجع عن الإمساك ببعض مفاصلها كقناة تلفزيون الجديد تحت وطأة أزمته المالية. فقد صوته في الصحافة السياسية (وهذه ترجمة لحالة عامة) وترنّحت دوريته الأدبية (الطريق). وثمّة مخاوف حقيقية من تباطؤ صياغة خطابه الدعوي بلغة الحداثة وما تستدعيه من عناوين في سلم الاهتمامات والأولويات (البيئة، حقوق الإنسان، علاقات العمل في ضوء التكوين الجديد المتلاحق لتوزيع العمل على الصعيد العالمي، وبعامة حركة الرساميل، والمكانة المُتزايدة لقطاعات الخدمات الجديدة في عالم اليوم وما يرافقها من تبدّلات في اللوحة الاجتماعية)، وما تثيره من إشكاليات بالنسبة للهرم الاجتماعي. وبمعنى آخر، تحتم المجريات بحثاً متواصلاً عن بوصلة دلالة ينبغي اجتراحها حُكماً فهماً لعالم متحرك، ولو كنا ما زلنا على هوامشه، (ولو كان ذلك قطعاً يتعدّى قدرات حزب واحد فكرياً وعملياً). وإذا كان المطلوب حالياً سعياً، فالأجدر أن يكون حثيثاً لتقصّي الجديد والإصغاء إلى ما تنشده الأجيال الطالعة باهتماماتها المُغايرة لما عرفته مجتمعاتنا سابقاً، والضاربة في وجدانية كونية قد تكون من بذور أممية قيد الاختمار.

أعوامٌ من المآسي والتشرّد والمعاناة طالت المجتمع اللبناني وهمّشتْ دعاة الحداثة والتغيير في أحشائه، بينما تغير المشهد الدولي برمّته. كان من الممكن

(والمرجو) أن يعود الحزب الشيوعي عموداً فقرياً لمحور تاريخي يتجلى في الدعوى لصياغة حزب عريض لليسار والعمل الحثيث لجمع مكوّناته بتعددية الآراء واعتماد أكثر من مرجعية تاريخيه له، ماركسية بتحليلها ومنهجها، غنية بتنوعها، تتطلع إلى المستقبل لا إلى الماضي، وتتمحور حول الفاعلية.

كان ذلك رجاء العديدين، ومنحى قادراً على كسر طوق الجمود والمراوحة، لغرس العمل السياسي في عمق الحاضر وابتكار أدوات وأشكال جديدة، لكن الحزب ما فعل.

القسم الثاني

الأشقاء: رايات الفتوّة والبطولة

1
التيّار الوطني الحرّ

كيف ننصر العماد؟

نصب العونيّون أراجيح تحملهم ذهاباً إلى الحزب وتعيدهم إياباً إلى التيار. اعتادَ نشطاؤهم على التمارين البهلوانية والهبوط الآمن في عهدة عماد يراقب الساحات بمنظار القائد الميداني ويحرك القطعات. أنجب التيار، وقد بلغ سن الرشد، وليداً حزبياً ووريثاً محتملاً، أودعه فوراً غرفة العناية بانتظار إفراج مؤجل، ريثما يصلب عوده، وينال البركة الأبوية. وإلى فرح الدوحة بمزايا التنظيم واكتمال ملامح التشكيل السياسي القادم، انفرد الواهب والرمز بقطاف ثمر الشجرة وبواكير الشجيرة، والإفادة من محاسن الإزدواجية، فيما عملية الثقيف، كما أرادها مدرسة للتنشئة، جارية دون سقف زمني محدد.

أقام العماد عون مطهراً بين التيار والحزب، وهو العالم بآلية ضبط المناصرين والإبقاء على الشمل. وقد يكون استقى الكثير من العلوم العسكرية واستوعب دروس التكتيك بخاصة، وما يستوجبه من مرونة حركية ونظامية، طبقها بنجاح في غير مجال. فهو سياسياً المصادق على وثيقة تأسيسية وباني تفاهم مع حزب الله معدوم الصلة بها، وهو، نيابياً، صاحب اللوائح والكتلة والتكتل في آن، يجمع النقائص ويستوي فوق التناقضات، يجيز ما حرّمهُ في وقتٍ مضى، يغفر السقطات ولا يسامح الأخطاء، يحالف من عاداه، ويعادي من حالفه بلا تحفظ.

يفخر التيار الوطني الحرّ باستبعاده عن جنة الطائف، وبالتالي غربته الكاملة عن عهد الوصاية وزمنها. وبحق، يستطيع المباهاة باستقراره ضحية للنظام الأمني الذي ساد، وخصماً عنيداً لتوليفاته ومؤسساته. غير أن تبدّل الأحوال، بعد الانسحاب السوري، وعودة العماد عون من منفاه، أتى بقطع

مع الماضي، أراده العماد حاسماً بريئاً من كل مخلفات من جانب سوريا، وسيفاً مسلطاً على حلفاء الأمس الذين تعاونوا أو خضعوا لموجبات الحقبة. فمن منظورهِ، لا تصلح المراجعة، ولا حتى التوبة، لترميم الثقة بهم، ولا يفيد في الأمر مناهضتهم المتأخرة للوصاية وانقلابهم عليها تحت وطأة الإغتيالات. المفارقة أن العماد عون تعامل بانتقائية مطلقة مع تداعيات انتفاضة الاستقلال وما استولدته من محاور وأزمات، إنطلاقاً من مسوّغات خاصة رفعها إلى مصاف الأطروحات، فاجأت بحدّتها ونبرتها وتفلتها من الضوابط ومن شواهد النهج المعتمد طوال سنوات.

هكذا ضـمَّ المقرّبين لصيقاً من سوريا الى لوائحه بمواجهة الحلف الرباعي، وهادنَ حصراً في ما بعد حزب الله وأمل، طرفي الحلف المدان، إلى أن وقَّـع تفاهماً مع الحزب، توطئة لتحالف صريح معه، اتسع لأخلص المنسقين مع دمشق. في حركة لولبية، التف التيار على التمديد لرئيس الجمهورية وبقائه على السدّة رمزاً لوحدة المسار والمصير، بودلت بما يشبه التناغم والإطراء المتبادل. بذلك، حطّ التيار في صحن المعارضة، وغدا، من خلال الاعتصام واحتجاز المواطنين على الطرقات قسرياً، نموذج الغلوّ في المواقف، ورأس حربة الانقلاب على الطائف.

بنى التيار شبكة روابط، دولياً، أدارها من باريس طوال فترة أبعاد قيادته عن الوطن، ما لبث أن فرَّطَ بها بعد العودة، ودمّرها بانحيازه إلى محور طهران/ دمشق، رغم الموقع المعتبر الذي باتَ يحتله على اللوحة السياسية نتيجة الحصاد الانتخابي.

ويحضر التساؤل تلقائياً عن مردّ انعطافة التيار، ومدى علاقة المسببات الداخلية بالأمر، إذ لا يُعقل أن تؤول المآخذ على الشركاء والتوجّس من مشاريعهم، إلى قطيعة مع المجتمع الدولي ومناصبة العداء للغرب واقعاً. لذا وجب البحث عن معابر أخرى ربما في دائرة المناخ الفكري وما يُؤسس له من مفهوم للسلطة وعلاقتهِ بسبل الوصول اليها وجدلية العلاقة بين التيار والآخر. وهذا يستتبع ضرورة معاينة كيانية التيار وموقع القائد/ الرمز من غايته وسلوكياته.

ينتمي التيار الوطني الحر الى شجرة سياسية تستقي مشروعها ومشروعيتها من نظرية خلاصية مبعثها تمردي ومحورها شخصية كاريزماتية خرجت من

رحم المؤسسات النظامية غاضبة على تردي حلقة السياسة وناديها. يتموضع دليل هذا المنهج خارج المسار التقليدي، ويتفيأ بالأصول المتواضعة لحامليه ردّاً على النخبوية الذي يراها جامدة مغلقة، تحاصر التغيير وتمنع الاصلاح المرجو في المجتمع والدولة وضمن كياناتها بالذات. من هنا، تفهم الهالة المحيطة «بالمارد» القادر على كسر المعادلات القائمة والثقة الممنوحة له سلفاً ووكالة من المناصرين والبراءة المعطاة له بالاقدام على غير المتوقع لأنه كاشف بواطن الأمور والخصم العنيد لاحابيل السياسيين الفاسدين وألاعيبهم. كما يتبين أن ثمة اتحاداً روحياً يجمعه بالقاعدة الشعبية، يقف بعفوية على نبضها، وتضمن نزاهته أبوياً حسن الخيار وإعادة النظر على سبيل التفويض الشامل والقوامة في آن. وعليه، ما من خطر على الشفافية وصدق التمثيل من منظور المؤيدين، كون البطريرك/ الوالد يختصر عنوانها، وما من ضرورة لوسيط، كالتشكيل الحزبي وهيئاتِه، الاّ بقدر إيفائه بمهمة الجهاز الوظيفي وقناة الوصل لا الإتصال. إن عمر هذه الطائفة من التيارات، الشعبوية بامتياز، على غرار كيانها، رهن ببقاء مطلقها أيقونة حية ومتابعة المسيرة، إذ أنها تضمحلّ وتتفكك بغياب صانعها، ولا أقول مؤسسها، حيث تطفو وتزهر بعامل الولادة الطبيعية دونما تاريخ تأسيس يُسجل. رفضية هي، نشأة واعتباراً، يلفها الحلم وتعنى بالشعارية الهادفة الى تظهير الاختلاف، شديدة التعلق بهوية ذات علامات فارقة، تشد جمهورها في لُحمة مظهرية بائِنة.

على هذه الصورة، ينمو التيار ويستمر في جو تسكنه القناعة بالتجديد النوعي ومسلّمات امتلاك الحقيقة، وتشحنه العاطفة بالحماس والوفاء للعهد. وفي ذلك، على وجه العموم، تمايزَ عن سائر المُكوِّنات السياسية، وشيء من الكفاية الذاتية يحجب الآخر، ويحدد القرب او البعد من سائر الأطراف على قاعدة الولاء لخيارات الزعيم والتكيف مع مزاجه، فيقفز من تفاهم بنقاط عشر عامة مع حزب الله، إلى تحالف عضدي معه وربط نزاع مستديم مع رفاق الأمس، نافضاً مندرجات مرجعية، وناقلاً التيار برمّته إلى فضاء فكري/ قيمي غريب عن الأصل، وإلى مدار إقليمي نقيض فاقَ كل التوقعات.

تضرب رفضية التيار الوطني الحر في عمق التاريخ، وترتدي، من غير إعلان، طابعاً ثأرياً على خلفية مزدوجة؛ المظالم المتأتية من الماضي السحيق والنابعة من الذاكرة الجمعية المسيحية إزاء الدونيّة التي وسمتْ حضورهم في

كنف الدولة الإسلامية (السنِّية عبر العصور على اختلاف صنيعها)، وتلك الناجمة عن التراتبية الاجتماعية الموروثة لدى المسيحيين في دولة لبنان الكبير. بالطبع، يختلط الاجتماعي بالسيادي وموضوعة حماية الأقليات، تنصهر كل الاعتبارات في بوتقة ضعيفة السند الإيديولوجي، حافلة بأسطرة من صنع الضعفاء. على هذه الخلفيات، يخاطب رئيس التيار الدول الكبرى بكلام قاس، يُعظِّم القرار الحرّ، ويصف رعاية الأسرة الدولية بالتدخل السافِر، دفعاً لاملاءات الأجنبي.

مشاحنة «الغريب» المتغطرس والطامع في التهام زاد المسالم الصغير، مادّة تعبوية مثالية تنمّ عن قوة الضعيف في الدفاع عن حقوقه وقدرته على الصمود شريطة توفر الإرادة الذاتية والعنفوان. وفقاً لهذه الخطوط تضحي الانفعالية ردّ فعل مشروع، والعقلانية الهادئة تسليماً بالإجحاف وانصياعاً لحسابات الصاغرين.

تتفاعل هذه الوجدانية مع المكبوت من ضغينة على السلف والدهر، وترضى تلقائياً بالمخارج التي تتنكر لواقع المؤسسات وتقود إلى تفاسير انقلابية تحاكم انحراف الطبقة السياسية وافرازاتها. فلا عجب أن يلبي التيار نداء العماد بحماسة وهمّة، وأن ينخرط الشباب في صفوفهِ أملاً بتصفية ذيول خنوع المحافظين التسوويين الذين يُعيّنهم القائد في اللحظة. ولا غروْ أن لا يُبدي هؤلاء الناشطون خشيتهم من حلفائه الجدد، أياً كان مشربهم العقيدي وتاريخيهم السياسي، ظنّاً منهم أنه العارف في ما يسير اليه، والمقتدر العامل على احتوائهم وكسبهم في السعي نحو الصدارة السلطة وإقامة معادلة من وحي التيار وهندسته.

يستدعي تقويم الاعوجاج، في عُرف التيار، الحزم في طلب السلطة والزهد حيال إغراءاتها، أي تلك الصفات التي ترسم معالم الرجولة وتضعها على مسافة قريبة من المغامرة باعتبارها الوجه الآخر للحلم. فكلما اشتدت المصاعب، ازداد الإزدراء بالمتشائمين والامعان في النهج لأن المراجعة رديف التراجع، والقصووية مفجِّر التاريخ على أيام السعادة الموعودة.

لكل خطاب لغة، ولكل لغة غلافها النظري إذا جاز القول. يُفاجىء العماد عون بتبنيّه الكامل لقراءة غيبية من صلب منظومة فكرية، يصعب فهم علاقته النسبية والتراثية والوجدانية بها. فدليل العماد لنوايا إيران السلمية في المسألة

النووية حاسم، مرتكزه أن ثمة فتوى من السيد علي خامنئي بتحريم السلاح النووي، وإيران تعد بأنها ستتقيد... فأين المخالفة في ذلك؟ ويسترسل على ذات المنوال لجهة نفي عدوان إسرائيلي مستقبلاً لأن ما دمَّـروه دُمِّر، ولم يُبن مجدداً، إذاً الوجع سيكون أقل، فماذا سيفعلون؟

للأمس القريب، ظل العماد عون مصراً على أن ما يجمعه بحزب الله سقفه التفاهم. وخلال فترة الحرب العدوانية على لبنان، رفض صراحة الذهاب أبعد من ذلك، ورحَّـلَ مجمل الموضوع بأناقة وحياء، رافضاً استدراجه إلى خانة التحالف. اليوم، يبدو جلياً أن وصف الحليف بات ضيقاً وقاصراً عن تعريف ماهية ونوعية العلاقة التي تجاوزت مفهوم التحالف بوضوح، تعززها ذاكرة العماد عن مجريات ما قبل الحرب، ومبادرات التيار الوطني الراهنة، واشتراكه المادي بتوزيع المال الحلال الطاهر النقي. ويمكن وصف الطرح العوني راهنا بما يُشبه الاندماج العضوي، أقلّه سياسياً فكرياً وعملانياً مع حزب الله، هذا يشيد بحكمة العماد ويؤازر صفته التمثيلية العريضة للمسيحيين وطموحه المشروع من على الشاشات والمنابر وذاك يضرب صفحاً عن ماضي التقييمات المتبادلة (الموثقة أيضاً والمسحوبة من التداول)، ويكشف مستور الأخصام اللدودين ليطيح بالحكومة ويعلن وفاة الدولة توطئة لانبلاج فجر الدولة القادرة المقتدرة من عدم، ينفخ فيها حزب الله روح المقاومة ويسهر على سدّتها أقوى المسيحيين، العلماني بوجه المذهبية السنّية دون سواها، «مالك» ثلث الأصوات، والخصم العنيـد للغرب المتفسِّخ الشرير.

يتكلم العماد بنبرة الواثِق بشهادة التاريخ وبلا حرج، لأن الدولة، من منظورِه، قيد الدرس والصناعة، تبدأ معه وتترسخ بدخول حزب الله اليها، شريطة رفس تجار الهيكل الفريسيِّيـن الكذابين. ويُلاحظ أن العماد يخرج حزب الله من الدولة، وهو الشريك الفاعِل في مؤسساتها، ليدخله مجدداً في نعيم الدولة الموعودة برفقته حصراً، ولربما بجوار ممثلي اللقاءات السائرة على هدى ووقع الزمجرة السورية. وإنفاذاً لهذه الرؤية الاستشرافية، يُدغدغ العماد مشاعر حزب الله لناحية الحرص على أمنِه، جاعلاً من هذا التدبير محور الحل وخاتمة الحديث ومفصل التاريخ وعصب الدولة وعلّة وجودها.

يقف التيار الوطني الحر بعد أن طوى برنامجه ووثائقه المؤسسة، وحدد لبدء زمانه السياسي الحاضر تاريخ وثيقة التفاهم الموقعة مع حزب الله في شهر شباط

عام 2006. قطع التيار أميال الرحلة بسرعة مذهلة، واجتاز نهر الروبيكون غير عابىء بالتداعيات والهزات الارتدادية الناجمة عن انتقاله من رابية المشاكسة الى معسكر المُناهضة، يتوسل تكتله أسبوعياً رداء الاصلاح الدستوري على الطريقة السويدية، ويلبسه القادة الايرانيون بزّة القتال والمقاومة. لم يكن مقدراً، في البدء، أن يجسِّد التفاهم الهوَّة الفاصلة بين التيار وحزب الله، لأن صياغة الوثيقة المشتركة جاءت بمبادىء عامة وتعابير ملطفة أثمرت فتحاً إيجابياً واعداً في العلاقات بين طرفين متباعدين في النشاة والبيئة والأسانيد العقيدية، خارجين من اصطفافات انتخابية متنافرة في دائرة بعبدا-عاليه المفصلية. إن عوامل غير معلنة من كلا الجانبين سرعان ما قلبت المعادلة جذرياً، وجعلت من التيار ركناً يُحاكي الحزب من الجناح المسيحي وينخرط معه عضوياً في المعركة القاسية الراهنة من موقع الحليف الموثوق على قاعدة الندية والاعتبارية الكاملة.

إن ثمة قطبة مخفية في هذا الشأن، تنتظر كشف النقاب عن سببيتها. والمرجح ان دوافع العماد عون تتصل بالتزامات سابقة ووعود قطعت لطرف خارج دائرة العلاقات الثنائية مع حزب الله.

لذا، وجب البحث عن الأمر ومرده من منظور المسيرة العونية الحافلة بالانعطافات الحادة والمراهنات المجبولة بشخصانية مؤكدة وطموحات غير بعيدة عن القراءة الانتقائية للوقائع الاقليمية والدولية، المعقدة في قياس القوة الذاتية والتعويل على استتباب الخلاصية والخلاص في يد الجنرال. وفي ذلك عودٌ على سابقة ممارسة منذ البدايات، ودليل على أن متغير الظروف والمعطيات لن ينال من جوهر مسألة التيار بوصفه أداه طيعة وظيفتها تعبيد الطريق إلى السلطة أياً كانت الأكلاف والأثمان.

2
تيّار المستقبل
رفيق الدرب والمأساة

غادرَ رفيق الحريري التنظيم السياسي الذي انتمى إليه في فترة الدراسة وبقي على حبه لمدرسة القوميين العرب ورجائه ببعث ملامحها النهضوية وإيمانها الوحدوي. ترك لبنان الى السعودية، أرض ميعاد الطامحين الى كسر حلقة الفقر، وهو الذي سُدّت أبواب الرزق في وجهه، بعد أن حاول جاهداً إيجاد وظيفة صغيرة له في مجلة «الحرية» ريثما يتدبر الحال. في غضون سنوات قليلة، تمكن الشاب المثابر من أن يصبح متفوقاً، لصدقه وإقدامه في مجال الأعمال وتعلقه بمعنى الصداقة والوفاء. ومن خلال مزاملته مدراء الشركات الأجنبية ورجالها، وملازمته رجالات المملكة النافذين، أكمل ثقافته وطعّمها باللقاح العملي والعصري، وصالح، في عمق ذاته، البعد القومي والحداثة، السياسة والمال، الناصرية وأهل الخليج، وعلى الأخص سحر الشرق الروحاني ومادية الغرب.

لم يُعرف عن هذا البنّـاء المسكون بالنجاح ارتداد أو نسيان لاحلام الصبا. عزف عن النشاط السياسي بصيغته المؤسسية المعهودة، وانخرط في سلك واهبي الفرص، توطئة لولوج نادي صُنّاع السياسة ومبتكري الحدث. اجتمعت لديه الهمّة / اللوثة ورافعة المال في كنف عرّاب بدوي أصيل سكوت محترز في الخطاب، رأى فيه الثرى الشاب القادم من جوار فلسطين حلاّل الأزمات، الجدير بالأمانة، والضامن لجمع الشمل، في مرحلة انهيار حركة التحرر الوطني.

وفّرت المملكة، كما درج الحريري على تسميتها باختصار بليغ الدلالة، ادوات النجاح، وأعطته بسخاء واحاطة، فدان لها بوفاء شديد معلن وأكبر في

قادتها الفروسية والأصالة العربية وحكمة الصابرين. سهَّل له ذلك الاندماج في بيئتها، ونقل اليه عدوى البرّ سبيلاً، فما أُوصيَ حريص، وراح يستذكر رفاق الصعاب وأيام الشقاء، واضعاً نصب عينيه الايفاء بنذر قطعهُ على ذاته بما أنعم عليه المنّـان.

من مُعترك العمل الى خضم السياسة تغير الموقع ولم يتبدل الموقف القادم من إيمان قومي ونشأة رافقتها أحداث جسام طبعت وجدان الصبي الصيداوي إثر نكسة 48 وهزيمة الجيوش العربية، وصدمت الشاب المتوثب مرتين بفاصل سنوات ثلاث شهدت هزيمة حزيران عام 1967 وموت البطل عبد الناصر بعد أيلول الأسود عام 1970. إنما افترق مثيل معظم الشباب اللبنانيين ذوي النزعة (والممارسة) اليسارية أو القومية العربية، عن أقرانه، بثرائِه الذي مكّنهُ الانتقال من النظري الى «الميداني». من هذه الطينة استقى الحريري مساره، ومن هذا المنطلق راوده الطموح السياسي. وحسب عارفيه، يستفاد أن الحريري جبل بإحساس وطني عميق ترجم واقعياً بذلاً وعطاءاً لإيقاف الحرب الأهلية، ونشاطاً عارماً في كواليس مؤتمر الطائف تمثل بالتنسيق بين المجتمعين والمساهمة في صياغة مسودة الاتفاق.

لم يذهب الحريري الى السياسة، هي جاءت إليه، هذا قَدَرَهُ وشكل صناعة حياته. من هنا، قعد الحريري في الخيار لزوماً لنهجه وتوكيداً لرؤيته أياً يكن الموقف المقابل من حركته وموقعه المتنامي في الحياة السياسية اللبنانية.

بَيْـدَ أن النظام السائد كان أقوى من صاحب التجربة، وانتهى، بعد مشاكسة دائمة وعناد، الى قتله مرتين: معنوياً عبر إجهاض مشروعه ومنعه من إيصاله الى خواتمه، وجسدياً بتصفيته واستشهاده. عبثاً حاول رفيق الحريري الامساك بمفاصل النظام، وخطأ الحريري القاتل دفع أثمان التخلف البُنيوي لهذا النظام بالذات، وهو الغريب عنه في الأساس، والبعيد عن علاقة عضوية به على غرار السياسيين التقليديين.

إلاّ أن بلورة حضوره السياسي استمرت اشكالية خاضعة للنقاش، لينتقل زورق التنظيم بين حزب وتيار، ويرسو على صيغة التيار الهجينة، اسماً يعوزهُ العصب الفكري، وثوباً فضفاضاً يضم ويلم دون رابط عضوي وثيق.

رحل رفيق الحريري في ظروف مأساوية، وكان على ورثته تدبر الأمر، فعقدوا اللواء لنجله سعد الدين. بايع التيار رئيسه المقبل حين علا الهتاف له

خلال التشييع، وتقاسمت العائلة الإرث والمهمات. كما في حال وليد جنبلاط إثر اغتيال كمال جنبلاط عام 1977، كان على الوريث تسيير الدفة بلا إبطاء والتأقلم مع المحيط والتعامل مع طاقم المعاونين والمستشارين الذين تحلقوا حول دارة قريطم وبخاصة الانخراط الفوري في انتفاضة الاستقلال من موقع المسؤول عن جمهور عريض وحامل الرسالة المعني مباشرة بالتصدي للنظام الأمني المشتبه به في الأعداد للجريمة.

وجد تيار المستقبل زخماً غير مسبوق، وباتَ بوضوح مشدوداً الى مرجعية عنوانها التركة الحريرية ببُعْديها الإعماري والكياني، وصاحب قضية اسمها اغتيال الرمز العملاق. سوى أنّ هول المكيدة أجهز على اسلوب المهادنة العزيز على قلب ملهمه الشهيد، وأسقط كل التحفظات حيال معركة مكشوفة، ثبت بالملموس أن محاولات تجنبها باءت بالفشل بدليل دم الضحايا المسفوك والعبث الفوري بمسرح الجريمة.

مع وليد جنبلاط، استقرَّ الرأي على هندسة الحلف الرباعي مع أمل وحزب الله في سعي جاد (محرج وحتى مؤذ لسائر الحلفاء) لكسب ودّ الكتلة الشيعية والتحوّط لتهدئة جبهة الداخل، وضمان إجراء الانتخابات التشريعية. كان الحرص على طمأنة المقاومة حاضراً بقوة في ذهن الحليفين، لكن حسابات الحقل سمحت فقط بتمرير الاستحقاق النيابي واجتياز مرحلة صعبة، حالما تبينت حدود التفاهم الممكن الذي أرسته بعد الانجاز المحقق في اجتماع ضغط الداخل والمجتمع الدولي وفرض انسحاب القوات السورية من كامل الأراضي اللبنانية.

بدأت المشاغلة مع طرح المحكمة الدولية، وانتقلت تباعاً الى حرد الفريق المتحالف مع دمشق والمشاغبة المكشوفة، انشغل الحوار الوطني باحتوائها، وهوى مع قرار حزب الله بإطلاق عملية 12 تموز وما تبعها من حرب اسرائيلية مدمِّرة على لبنان. مذاك تعطَّلت لغة التواصل، رغم ذهاب سعد الحريري الى جلسات متواصلة مع رئيس المجلس النيابي المفوّض من المعارضة، في محاولة يائسة لفك الاشتباك.

فرضت متغيرات الداخل على تيار المستقبل الاسراع في رفع وتيرة الحشد وتمتين التنظيم بما ملكت يداه أولاً في بيئته الطبيعية وحاضنته التاريخية، عنيت الوسط السني. فعل ذلك تحت وطأة الأحداث، تحسباً للمباغتة، ونزولاً عند

مطلب جمهوره وحراكه المعنوي وبياناً لثقله الشعبي في غالب المناطق. واستعجل ذلك أيضاً مخافة تمدد التيارات الأصولية والسلفية نتيجة «الصحوة» الاسلامية وما يجري في الخفاء لدفعها الى نخر القاعدة الشعبية وصرفها عن الاعتدال، وتأجّج المشاعر المذهبية وردود الفعل على نبرة خطاب حزب الله المتعالية. بيْدَ أنه لم يعدم الوسيلة في الاتكاء على رافعة اللحمة المذهبية وتوظيفها على نحو الدفاع عن الهوية الخاصة والموقع ونصيب الطائفة من اتفاق الطائف.

يُواجه تيار المستقبل معضلات جمة في صياغة المعادلات وضبطها. فمن غير المستغرب أن تكون ذراعه التنظيمية وأدواتها قاصرة عن تأطير قواعده الوازنة لمجموعة أسباب، أخصّها ضآلة محمول جعبته الفكرية وحداثة التجربة ونوعية المولجين بالعمل «الحزبي»، وأخطرها ذلك الاختلاف العميق في السلم الاجتماعي والواقع الأهلي بين نخبه وجمهوره، إضافة للفوارق المدينية والمناطقية حيث تسجل أعلى نسب الفقر والحرمان، ويشكو مواطنو الأطراف من إهمال الدولة وندرة خدماتها. ان البُنيان المستقبلي قائم على رابطة هشة من ناحية وحدة المصالح والمنظومة «الايديولوجية»، يجد عماده في دائرة الكيانية الجهويّة ومشترك الانتماء المذهبي، تشحنه روح الجماعة بالبعد الوجودي ونازع التكاتف.

شكّلت الحريرية ظاهرة لافتة منذ أولى خطواتها، ولقد امتدت وتأصّلت تعبِّر عن زوجي الحالة والحاجة وتفي بشروط اجتماعهما في لحظة تاريخية معينة أسَّست لحقبة. ونظراً لما لحق بالبُنى التحتية والمرافق العامة من دمار جرّاء الحرب الأهلية الطويلة، غلب الميل لتعريفها بالمشروع الإعماري المهني للنهوض الاقتصادي وإبقاء نسبها الليبرالي الفاقِع، أي غلافها النظري في الظل. استقى الرئيس الشهيد مفاهيمه الاقتصادية وما استتبعها في السياسة من تجربته العملية وتوفيقيته الهادفة الى غرس العروبة المنفتحة (والصادقة) في الحداثة. إنما أسبغ على مراده لون المقاولة التي أتقنها، وافرد الصدارة للقطاع المالي لمعرفته بلزومه وعصبه في عملية النمو، رغم عيوب أربابه وشهيتهم المفرطة، وغربة معظم روّاد تياره عن فلكه ومعاييره القيمية. ولقد استطاعت الحريرية ردم هذه الهوة معنوياً وجزئياً من خلال شبكة العون والرعاية الاجتماعية الخاصة بها، وانفاق الحريري بسخاء مشهود على سبيل المداواة والتعويض.

إنسجمَ خيار الوسطية الذي ألِفَهُ تيار المستقبل مع طبع مؤسسه وأسلوبه

في العمل، الواثق دون استعجال، أي تلك السمة التي تمثل العلامة الفارقة بين رجل الأعمال المقتدر والمضارب. إلاّ أن الحقل السياسي، المحلي والإقليمي، لا يطابق ميدان الأعمال في المنهج والأصول المتبعة والأعراف.

لذا كان على الحريري أن يهادن ويُساوم ويغض الطرف عن الممارسات الأمنية، ويرتضي بمساكنة أخصامه اللدودين وشراء الوقت بالصبر وغيض من فيض المال. وإذ فشلت المرونة والصداقات في إنقاذه من مخالب نقاده وحاسديه، وقع ضحية مشاغلة على مدى سنوات، أودت الى مؤامرة أجهزت عليه جسدياً. وبالتأكيد يمكن اعتبار تاريخ استشهاده يوم 14 شباط 2005 فاصلاً حمل تيار المستقبل الى فضاء جديد وحسم مسألة العلاقة المستحيلة بالنظام السوري وحلفائه في لبنان، ووضع حداً للازدواجية الشكلية والمحنة التي عاشها لعقد ونيِّف. حينئذٍ، تحرّر التيار من المكبوت والضوابط، وجاهر بأولوية السيادة والاستقلال المطلقة والروابط التي سوف تجمعه وثيقاً بشركائه في الداخل، وبالحاضنة العربية التي تقف السعودية في طليعتها.

منذ البدايات، فوّض الرئيس الحريري أمر بناء التيار وتنظيمه الى مقرَّبين مخلصين تعوزهم الخبرة، مستنداً إلى تجارب الماكينة الانتخابية. لم يكن ملحاحاً في طلب الكمال، واكتفى بهيكل عام رائده الولاء لخطِّه والنهوض بالحملات الانتخابية، مشفوعاً بالمؤسسات الخيرية والتعليمية، وبالوسائط الاعلامية على اختلافها. غير أن غيابه المفاجىء، واضطلاع وريثه سعد الدين بمسؤولية اكمال المسيرة والنهج، طرح ضرورة الارتقاء في العمل التنظيمي الى مستوى المهمات الملقاة على عاتق حركة جماهيرية عريضة في ظروف مستجدة لا تخلو من عامل العجلة. أبلى سعد في قيادة التيار الى نتائج مشرِّفة في الانتخابات أسفرت عن كتلة نيابية أوسع من سابقاتها، وعن حضور لافت ومؤثر في صلب الأكثرية الخارجة من صناديق الاقتراع. تـمَّ ذلك بدفع من وقع مأساة اغتيال والده، ما أصعد تيار المستقبل الى زعامة الطائفة السنية بلا منازع، والى مركز قرار ومبادرة ضمن حلقة الأكثرية ودائرة الحلفاء. لكن التيار ما زال مثقلاً بالتركة، ضعيف الأداء، يفتقر الى عنصر الجماعية على سبيل بلورة المواقف وتخطِّي وظيفية المستشارين.

ليس من المتوقع أو المرجو أن ينقلب تيار المستقبل الى تشكيل شديد اللحمة والبأس، يحظى بتكاوين كاملة وبحياة داخلية تراتبية ضابطة بإحكام. ذلك

بعيد المنال عنه، عملاً بطبيعته ومحورية مكانة زعيمه وانبثاق السلطة عن دارته، ورمزيته بالذات. إنما يحتمل التيار قدراً من الاصلاح البُنيوي يلحظ مزيداً من الدور والمسؤولية للناشطين في المناطق والاحياء، القائمين على نبض ومناخ وواقع القواعد المعيشي، بموازاة طاقم الوجهاء والمحنَّطين في الخدمة. وله أن يبحث عن شبكة أمان وتواصل جدِّية ويعمل من أجلها، في صيغة معاونين ذوي كفاءة في السياسة، جديرين في الأداء لا في الوظيفة، وفي تعميم أقنية الايصال والربط الى حد معقول يوسع دائرة المعنيين، حاملي الصفة النظامية، ويشعرهم بالمشاركة في صوغ المواقف على قاعدة الانتماء الأرقى والأفعل من الولاء. ولا يضير التيّـار أن يلتفت الى خاصية بيئات أنصاره، ويبرز لها محاسن جامع الوطنية والثقة به أميناً على مصالحها وخازناً لأمانيها، على وجه عملي ملموس، عوض الاتكال على العصبية والهوية الفئوية والوفاء.

ما مدى إيفاء تيار المستقبل راهنا بمواصفات الكيان السياسي؟ يصعب إعطاء إجابة قاطعة قياساً بالأحزاب. ربما ينطبق عليه عنوان العائلة السياسية بمعنى «الحساسية»، والمشترك في المشاعر، المختلفة، في النشأة والنطاق الجغرافي، عن الاقطاعة التقليدية المعروفة.

يقف التيار بين بين برصيد من إفرازات المعاصرة ورؤى الحداثة، يحاول نفض ثوب المحافظة عن مناصريه، ويخفق في إجلاس مواليه على مقاعد ديوانه. نجح التيار في اسباغ التلاوين على لوحة مجتمعه الخاص، وما زال غير قادر على صهره في بوتقة صريحة المضمون الثقافي والتحكم بالدوافع ومأسسة الحراك، أي استيلاد القناعات الراسخة الموحّدة بديلاً عن التعاطف ومظاهر الولاء.

3
حـــزب اللّـــه

مقدّمة

يحمل خطاب حزب الله وجهيْن متباعدين: وجه حواري يختلج بالهمّ التوحيدي تحت سقف الدولة والمؤسسـات، ووجه أكثر حِدّة ونبرة، يتوسل لهجة مُغايرة يمكن إدراجها في نسق مستحدث يُشبه الإملاء الديمقراطي» ويؤول الى عقد إذعان ظاهره سوية طرفيه وباطنه غلبة أحدهما. يجبل هذا الخطاب، على الدوام، بثنائية تضاضد نحن/ هم، تحظى «نحن» فيها بمزايا المبدئية والشفافية والاخلاص والصلاح، وترمى «هم» بوصمة الشك والضعف والانتهازية والانقلابية بفعل خطيئة أصلية يشار اليها مداورة دون مزيد افصاح. ويكاد لا يخلو، أياً كانت المناسبة، من توكيد على لازمات الفضيلة والشرف (والرجولة) الجالسة حصراً وبديهياً في مقلب الحزب، تسبغ الطهارة على مراده وبيئته وأعماله، وتنزعها، من طرف خفي، غير معلن جهاراً، عن الطرف المقابل الغارق، من حيث الاستنتاج المنطقي في النجاسة وفق القيمية الشرعية.

يقود هذا المنطق الى استحضار الماضي المُشرف وكالة تخوّل صاحبها الامتياز والهيمنة على القرارات. فالتعويل على التضحيات وقرابين الشهادة للاستعلاء يفقد التاريخ معناه المُضيء اذا ما جنـحَ نحو الأسطورة وأقعـد الناس في دوامة عذاباتهم السابقة، مهما علا شأنهـا في ضميرهـم وذاكرتهم. فلكلّ مرحلة موجباتها، وقياس الحاضر معياره الالتزام بالديمقراطية والمهمات المستجدة، والبطولة لا تعفي من سعي متكيف مع حاجات مجتمع السلم، ولا تعطي روّادها جوازاً دائم الصلاحية على مرّ السنين.

ليس من مقاومة تنشط في أرض محررة إلاّ واختـلَّ نصاب عملها وأصيبت بانفصالية كيانية، تلعب دور الشرطي والشقـيّ في آن.

المقاومـــة... وحمايتـــها

طوتْ انجازات المقاومة عهد التراجع، وسجلت علامة فارقة في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي. هكذا غدت مثالاً رائعاً يُحتذى به، ورفعت تضحيات الشعب اللبناني إلى مصاف العربون والشهادة عن جميع العرب. فإلى وطنيتها العضوية الصارخة، وعطائها المديد بدم الشهداء، كرَّست المقاومة جهودها وجهادها في بيئة احتضنت نشاطها وجعلت من سورها البشري درعاً وملاذاً في أرض المعركة وعلى مدى لبنان بأكمله. بهذا المعنى، اكتسبت المقاومة مشروعية مطلقة، وحلَّت في ضمير اللبنانيين جامعاً، بمبادئها وثقافتها ودورها ومكانتها في قلب الشان الوطني وصدارة الحرص والتقدير.

تنامى الحرص على المقاومة منذ انطلاقتها الأولى وكسرها قالب القعود في أسر عامل الخوف المخيِّم جراء تفوق الآلة العسكرية الإسرائيلية. فمن حفنة من المقاتلين انتظموا جنوداً مجهولين حين لفت غيمة السواد فضاء الوطن، بعثت أولى العمليات بصيص أمل ظن انه مفقود، وأخذت رايات الصمود ترتفع في سماء الأرض الجريحة، حملها من ارتضى الاستشهاد طريقاً، في صفوف مقاومة وطنية ولدت من رحم معاناة الكادحين ومن مشتل وصلب يسار عرف سريعاً أن يجعل منها جوهر وجوده ونضاله. في البدايات، جاء الردّ على الهزيمة إيماناً بقدرات شعبنا الكامنة، وهو الخارج من أتون الحرب الأهلية والتطاحن جريحاً مُشرذماً، والمودِّع المقاومة الفلسطينية باكياً بألم وحسرة على أرصفة مرفأ بيروت. آنذاك، عزّت الرجال، وقلّ من صدّق إمكانية مواجهة جحافل الاحتلال بفعالية ونجاح، لكن عزيمة القتال زادت من المؤازرة والاحتضان بتوالي الضربات التي كالتها المقاومة الناشئة للمحتل، وجرأة

عملياتها ضد مواقعه وأرتاله، فاشتدّ ساعد المقاومة الوطنية بعد كل منازلة.

رفدَ لبنان طلائع المقاومة تباعاً، وجعل من خيطها الرفيع في البدء، نهراً رفـدَ بدماء كوكبة الشهداء، قبل أن يحيطها بايمانه ورعايته. قفلت مجموعات المقاومين تعود إلى قواعدها وسط مزيد من التأييد والتقدير، وتجبر الاحتلال على التراجع إلى إن إنكفأ وراء ما عُرفَ بالشريط الحدودي. لكن، وجبَ الاعتراف، بان المبادرة في إعلان التصدي للاحتلال، ومآثر المقاومين في نطاق سرية العمل المطلقة التي أحاطت بخطواتهم، لم تراكم ذلك الالتفاف الشامل على مساحة الوطن، إذا أفقدت الجراح الموروثة من حقبة الصراع الأهلي التي لم تكن لتدمل بعد، إشعاع المقاومة الشامل. وفي تلك الظروف، عطل انتماء المقاومة السياسي بعض مفاعيل هويتها الوطنية المحضة، ولم يفلح زخمها ونموها من تجاوز الألغام التي اعترضت سبيلها حيث عجز الإسرائيليون، لأسباب إقليمية أدّت إلى تطويق نشاطها وكسر اندفاعه قسراً.

اليوم، لم يعد سرّاً أن رفض الانصياع للراعي السوري، وإصرار المقاومة الوطنية على استقلاليتها وحرية عملها، شكلت عاملاً حاسماً في إطفاء جمرتها وتغييبها عن الساحة. أنجبت الممانعة السيادية حصاراً ضربَ عليها وعلى عملياتها، وتنكيلاً لحق بخطوطها الخلفية (وعناصرها في المواجهة) بغية ايقاف مدِّها واسكاتها، تعددت أشكاله ومظاهره وأدوات تنفيذه. هكذا، أضحى على المقاومة أن تدفع ثمن استقلاليتها في شوارع وأزقة العاصمة، ودخلت طور الانكفاء، فجمّدت عملياتها ليقف مقاتلوها على قارعة الانتظار والبطالة. لكن روح المقاومة والمعنويات التي زرعتها في ضمير الناس بقيت حاضرة متوثبة ليبدأ فصل جديد.

صُرعت المقاومة الوطنية من حيث لم تشأ، على مذبح الوصاية المرفوضة وخرجت دامية من الحلبة حين لاحت متغيرات الموازين الدولية في الأفق القريب، ممهّدة لتوكيد التقاطع والغزل بين الراعي الإقليمي وراسمي السياسة الأميركية في المنطقة. التقى نهج الفريقين، كلّ من موقعه ومصالحه، فرسم انعطافاً شديداً في مسلك سوريا إزاء المقاومة الوطنية على خلفية المخاوف من ظاهرة هذه المقاومة النوعية وطبيعة حاملي لواءها. عادت أحقاد دفينة تطفو على السطح بعد أن اختزنت من حقبة الحركة الوطنية بقيادة الشهيد كمال

جنبلاط، فشطبت المقاومة الوطنية عملياً، وأبعدت اليسار لاحقاً عن معادلة الطائف والمسرح السياسي الذي جاءَ به.

إن استذكار الشواهد التاريخية، من الضرورة بمكان، لبلورة موقف جدي وصادق من حماية المقاومة في صيغتها الراهنة. فالترداد الشعاراتي الأجوف يُماثل، بما يحمله المنافقون في طياته، دفع المقاومة إلى غير مقاصدها وايقاعها في دائرة مراميهم. وعوض البحث الموضوعي، في المكان والزمان، تلجأ كثرة من الناصحين المنتفعين على أطرافها، إلى الاحتماء بها، وهي مستهدفة، ترومهم غايات توظيف رصيدها لإشباع نهم الصدارة والسلطة المتأصل في أركانهم.

أما المعالجة الصحيحة فهي في غير مكان، تستدعي الإجابة على جملة من الأسئلة التمهيدية تعريفاً للواقع على حقيقته. فالحديث الهيولي يسكن المقاومة في طبقات السماء، دون متناول البشر، في سكون لا يعرف الحركة والمتغيرات، صورة جامدة، لجسم غير متحوِّل، قائم بذاته ولذاته. الموضوع ليس نظرياً بحتاً يطرح شرعية وسموّ المقاومة في ذاتها وغايتها النبيلة في تحرير التراب الوطني، اذ أن ذلك قاعدة مطلقة خارج دائرة النقاش، أكدها اللبنانيون جميعاً وتخطوا اشكاليتها- اذا ما وجدت - منذ زمن بعيد. والمطروح ليس المقاومة بصيغتها المجرّدة، بل ما آلت إليه المقاومة بعد طول ممارسة وعمق انتصار، أي صيغتها الراهنة وشكل تجلي وجودها ومهماتها.

عرفت المقاومة مرحلتين متعاقبتين، اتخذت لنفسها مسمى الوطنية في المرحلة الأولى، والإسلامية في ما بعده، وعلى مدى المرحلتين تغيرت في الشكل، لا في الجوهر، وحملت صفتها الوطنية في معزل عن التسميات. وإذ دخلت المقاومة الوطنية، كما أسلفنا، حقل التاريخ، فإنّ المقاومة الإسلامية ما زالت قائمة لتاريخه، بتشكيلها وفكرها، بعدتها وعديدها، بقواعدها وقياداتها. وهي اليوم، كما بالأمس، كائن حي له حضوره الفاعل، تحيط به وتحتضنه جماهير عريضة من المنضوين والمناصرين. تأسيساً على هذه المقدمات، حفلت المقاومة بمقوّمات الحيوية، وارتضت لنفسها التكيف مع المتغيرات في المعطى الميداني والسياسي، مع الحفاظ دوماً على الهدف، أي انها أتقنت تبدل التكتيكات بأفق استراتيجي ثابت، تمثل بتحرير كامل الأرض وإنجاز المهمة الوطنية الأساس بطرد الاحتلال.

اجتمعت الغاية والوسيلة في عمل المقاومة بصورة متلازمة. جاء اجبار

إسرائيل على الانسحاب تتويجاً لمرحلة كبرى من الصراع، كلّله نصرٌ مبين في أيار عام 2000، هللت له المقاومة وأهدته لشعب لبنان، وأدخلته في الذاكرة الجمعية لكافة العرب كأول انتصار تحقق بالسلاح والصمود على إسرائيل منذ نكبة 1948. اعترف العرب والعالم بهذا الانتصار وقدروا للمقاومة دورها الريادي والفريد، بما يتجانس كلياً مع الشرعية الدولية ويتلاءم مع تطبيق القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن، أعلى هيئاتها. بيد أن انتصار أيار 2000 لم يُسدِل الستار كاملاً على استمرار المقاومة خلافاً لما توقعه المجتمع الدولي، مما أدخلها دائرة رمادية، وأحاطَ عملها، من الوجهة الدولية، بضبابية، مردّ كلاهما نقص ائتلاف الغاية والوسيلة، ومصدرهما تعارض القانون الخاص مع القانون الدولي العام، اي اصطدام حقيقة لبنانية مزارع شبعا (وتلال كفرشوبا) بخروجها عن السيادة اللبنانية بموجب المنطق الدولي وافتقادها الأسانيد وفقاً للأصول المتعارف عليها.

إن المقاومة اليوم في غير واقع الأمس، وموقعها في نصاب تبدل منذ عام 2000. وهذه المتغيرات لا تنتقص من ثقة المقاومة بذاتها، لكنها تدعوها إلى قراءة مُتأنية متجددة ترافق تطور المشهد الإقليمي والدولي، اذ انه حصيلة ما هو أبعد من قناعتها واراداتها الذاتية. وواجب المكاشفة والمصارحة يستوجب التوقف ملياً عند المعطيات والتدقيق بها في ضوء الانعطاف الحاد الذي شهدته المنطقة، والمرشح للاستمرار على الغالب في المدى المنظور.

أضعف واقع مزارع شبعا منذ عقود مرتكز المقاومة ومدماك نشاطها. كان يمكن تخطي عامل التقادم بوقوع المزارع تحت سلطة الجارة السورية، لو أقدم لبنان على إثبات سيادته الدولتية عليها بالوثائق والمستندات، لكنه تقاعس في ذلك وأحجم، وما هو أخطر منه، أودع الهيئات الدولية خرائط حسب الأصول، تشير في معظمها (إلاّ في حالة واحدة) إلى وجود المزارع وراء الحدود الدولية، ضمن الأراضي السورية. ثم أن غياب مظاهر السلطة اللبنانية عن هذه المزارع منذ أواخر الخمسينات، والاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967 تبعاً للجولان، أدخلا المزارع ضمن نطاق عمليات قوات الفصل العائدة للأمم المتحدة أي رهناً بالقرارين 242 و 338، خارج القرار 425 الخاص بلبنان. إن ضعف الحجج اللبنانية في حقل القانون الدولي صارخ، لا يعوضه التعويل على مستندات الطابو والملكية، او الاتكال على المشاعر والشواهد العاطفية.

على هذه القاعدة الرخوة قام بُنيان المقاومة بعد أيار 2000، فاهتزت غايته تبعاً لأعطابه العضوية الخارجة كلياً عن إرادة الطرف المقاوم. وزادَ الطين بلة، تهاون الفريقين، السوري واللبناني، في القيام بالدور الأساسي الملقى على عاتقهما، والمتمثل في ترسيم الحدود وتنظيم واقرار وتبادل كافة الوثائق المعتمدة في القانون الدولي، والتي تظهر لبنانية المزارع صراحة، وايداعها الأمم المتحدة وفقاً للأصول. وإذ قيل أن المقاومة غير معنية بالاجراءات القانونية، يبقى أن طرفيْ السلطة في سوريا ولبنان تخلاّ عن الواجب وراء ستار كثيف من الدخان والكلام بما لا ينفع بمنظور القانون الدولي ولا يشبع غليل المقاومة لِظلة الشرعة الدولية كما فعلت لغاية أيار 2000. وعلى منوال السلطة في كلا البلدين، سارت أفواج إسناد المقاومة بالمزايدة والشعارات، لتتركها وحيدة في غابة السياسة الدولية، وتضيف لها عبئاً على عبء بدلاً من أن ترفدها بالمعايير الحقوقية المطلوبة.

ولئنْ حظيت لبنانية مزارع شبعا إجماعاً في الداخل وتمسكاً بعودتها إلى كنف الوطن رسخته القناعة بوحدة الأرض والتعاطف العميق مع مسألة من نتاج ظلم تاريخي آخر وقع على لبنان الضعيف في محيطه آنذاك، وسلخَ عن سيادته جزءاً عزيزاً من كيانه بمعزل عن ارادته وفي غفلة عن مشاعره، فان وسيلة المقاومة كأسلوب وحيد لاسترجاع مزارع شبعا أثارت أكثر من تساؤل مشروع. فلقد صعب إخفاء الثغرة القانونية التي دأبَ المجتمع الدولي على التذكير بها وبشروط يقتضي حُكماً توفرها لبيان صحة انتماء المزارع للبنان. خاصة، وأن لبنان الرسمي صمَّ آذانه عن سماعها ونأى عنها بشكل غير مفهوم او مقنع (بمعاونة سوريا التي اكتفت بإعلان لا جدوى منه في المحافل الدولية وأعرافها المتبعة). وأدّى فقدان القاعدة القانونية الصلبة إلى مزيد من الهواجس بشأن المخاطر الناجمة عنه، وعن اعتماد العمل المسلح وسيلة وحيدة ونسقاً نمطياً، واستبعاد وسائل أخرى متوفرة في الحقل العام، كفيلة بارساء ودفع مطالب لبنان نحو الحل المنشود، ديبلوماسية تفاوضية أو تحكيمية على غرار طابا مثلاً. إلى ذلك، ورغم التأكيدات الرسمية، فان ثمة شعوراً مُتنامياً أخذ يُساور شرائح من الرأي العام هالها غياب الدولة الفعلي عن المناطق المُحررة، بحيث باتت تبحث عن مصدر قرار السلم والحرب مخافة انفلات الأمور وبالتالي انسياق لبنان إلى معمعة صراع واسع يتعدى المزارع وحدودها.

لقد انفرطَ عقد الإجماع الوطني حول اعتماد وسيلة أحادية لتحرير مزارع شبعا، (عبر عمليات متقطعة غالبها موسميّ) وانفراد حزب الله، بالقرار في شأن قابل للتحول إلى مواجهة شاملة في الظروف المعقدة التي تجتازها المنطقة. وحيث اعتادَ اللبنانيون على حكمة قيادة حزب الله ودقة ميزانها، إلا أن مواقف وتصريحات عدة لقادة المقاومة ألمحت مؤخراً إلى احتمال تجاوز قضية مزارع شبعا مع ما يحمله ذلك من أعباء وعواقب تتعدى قدرات لبنان وإرادته المجتمعية، وتتجاهل تضحياته منفرداً ولسنوات في المعترك النضالي القومي. ومن نافل القول، أن مجرد التلويح بهذه الاحتمالات يحمل أشد المخاطر في إعادة أحياة مقولة لبنان الساحة والورقة التفاوضية في الصراع الإقليمي، على المقاومة ولبنان بالسواء.

على المقاومة اليوم الخروج من مسالك المخاطرة ودروب المغامرة. ولا يعتقد أن ثمة عاقلاً ينغلق في الكليشيهات «النضالية» الجامدة دون التفات إلى المحيط. ولا ينفع، في هذا المجال، الهروب نحو أوصاف وتقديرات توازي بالمطلق بين مجلس الأمن وحكومة إسرائيل، لأن في هذا التقويم مجانبة للحقيقة وإغفال احتمال اندراج المقاومة مستقبلاً في كنف الدولة، لا رضوخاً لقرار مفروض، بل بموجب إرادة ذاتية محضة عائدها أن حزب الله جزء من النسيج الوطني اللبناني ومكون من مكوناته بإجماع اللبنانيين وحرصهم الأكيد. فحزب الله، كما أراده أبناؤه، باقٍ بوجود المقاومة أو زوالها المرهون باستعادة الأرض وسيادة لبنان، وما قامتَ به المقاومة رصيداً له وارثاً دائماً لا تشوبه شائبة.

مجدداً، يقتضي عدم التسرّع في الأحكام الجاهزة، ومقاربة المقاومة صنَمياً، والعودة بالأساس إلى صفتها الكيانية الحية. فالمطلوب ليس إثبات البسالة – وهو ما لا يعوز المقاومة - بل عدم زجّ المقاومة في خضم الاشتباك الاقليمي وشطبها من المعادلة بذريعة دور مزعوم يتعدى حدود أرض الوطن، أو الباسها مهمة الخط الأول في الدفاع عن الأنظمة أياً كانت. فالتعاطف في الاصطفاف السياسي أو في الرؤية الفكرية وحتى الدينية أمرٌ بديهي مفترض من فصيل يحظى بوزن جماهيري ويتقن العمل الاجتماعي، والنهوض بدور منوط بفصائل أخرى على أرضها أو الحلول محلها في مهماتها أمرٌ آخر، لا يُبرّره واجب التضامن مهما استحضر، لأن المقاومة أدّت قسطها الوافر في الصراع بتضحيات عالية.

تلك خطوط عريضة تؤدي بالأغراض دون تراجع فكري أو معنوي، وهي قابلة للتوضيب في سلّة إجراءات تتخذها المقاومة طوعاً، تندرج ضمن الوظائف التي قامت أصلاً من أجلها. أما دعاة دفعها في غمار التجاذب الداخلي، وبالتالي اسقاط الاجماع الذي قام حولها، فهم يتلطون في حماسهم بغطاء سلاحها ورصيدها المراكم تحقيقاً لمآرب ليست من طبيعتها ولا تعود عليها بالنفع. إنّ بلوغ الوضع ذروة التأزم تحت مجهر المراقبة الدولية يطرح على المقاومة ضرورة توفير اجابات تتناول المرحلة المقبلة، لا تحسم بالقطع او تلغي كيانيتها. فللضرورة أحكام بمقدور العقل السياسي إن يستوعب وطأتها ويتلافى أذيتها المباشرة، وله في الانقشاعات الحاصلة في غير مكان من فلسطين إلى العراق، والحلول البراغماتية التي نجح في استنباطها أكثر من مثال، شريطة إبقائه على مسافة من الخاسرين المحتملين لداء في ذاتهم، وإفلاته من طوق الحسابات الاقليمية الخاطئة التي تراهن على ابقائه طليعة دفاعاتها، قابلة للتحول في لحظات المساومة ورقة تفاوض وعنوان مقايضة.

معجم «حزب الله»:
دونيّة الآخر شرط لرفعة الذات

ينفرد «حزب الله» بين جميع المكوِّنـات اللبنانية، باستخدام مفردات وتعابير من نمط خاص. فعلى مرّ السنين، تأصّل في أدبياتِه ومواقفه وخطاباته، ميل صريح نحو تبني مقولات ونعوت وألفاظ من فضاء فكري جبَلَ الأسطوري بالمذهبي، عمل حثيثاً على تلقين جمهوره وتنشئتهِ وفق مواصفات معيارية مغايرة لمألوف المشهد اللبناني.

سبق لبحّاثة علم الاجتماع أن اعتنوا كفاية بظاهرة تتصل بالمنظومات الأيديولوجية، أطلق عليها ما يسمى بسوسيولوجيا الجماهير. ولقد هدفت دراساتهم الى بيان مدى تطبيع مجموعات تدين بالولاء السياسي، وإسكانها بيئة مُصغرة متميزة ضمن المجتمع الأوسع بحيث تنبض بكلية وانسجام، وتستجيب عفوياً وعضوياً لطروحات قيادتها، وتتسم بردّ فعل موحّـد ونفرة حيال كل مقترح أو خطوة يتقدم بها طرف آخر لوقوعها سلفاً في دائرة الشبهة. ويُجمع معظم الدارسين على أن ناتج هذا المنحى مزدوج المردود، انغلاق على الذات الجمعية واستيلاد هوية عازلة، والقعود بين عاملين يتكاملان ويمدان الواحد الآخر بسعرات الحرارة والغذاء المتبادل.

تسـود هذه المحابس لغة تمتاز بتعبير صادق من المناخ العصبوي الحاضن. لغة لها بُنية عصية على الغريب، مشبعة بالبعد الرمزي والاستعارة من خزانة حافظة للذاكرة، تلتف على الشريك في المواطنة، وتوائم المثيل القائم ما وراء الحدود في مدار نظري مشترك. فعلى وجه العموم، يُستفاد أن حلقة الوصل تقفز فوق الجغرافيا البشرية التي يرسمها الكيان الدولتي، كون رباطها من ألياف عقدية مشدودة إلى أوتاد ركنية تنتصب عليها الرايات بمثابة بطاقة

تعريف للمناداة ولم الشمل.

ينزع الجامع العقيدي الى تمتين وشائج الإلفة وبعث الروح في خلاياه بالنفح الخلاصي. بذلك يعيد انتاج رابطة شبيهة برابطة الدم القبلية باستحضار مسوِّغات من الحقل اللاهوتي/ الأيديولوجي وإنزالها مقام النصرة وتوحد المسار والمصير. عملياً، تؤول هذه الصناعة الرؤيوية الى ايقاظ «وعي جهوي» على خلفية انتماء يتربع في صدر المحددات وسلم الأولويات، وتدثر مخلوقها النظامي بهالة الصحوة والهوية المشروطة وقفاً على المريدين، مرادفاً لعصبية مستترة وانطوائية بخط عريض.

أما الوجه الآخر لهذا المبتغى فيتمثَّل بالنفي الكياني واقصاء المجاميع المجاورة عن حظوة الانتماء والائتلاف وبالتالي التأسيس لخصومة دهرية ومسببات فراق.

كل تعريف حصري مدخل لتصنيف وتوصيف المقابل في خانة النقائض، على قاعدة حكمية معيارية لا تقبل الاجتهاد. ويتدرج الفصل الذهني والتعاملي ليبلغ حد ذوي القربى، في بحث دائم عن النقاوة والالتزام المطلق بصحيح العقيدة وفق أقانيم قاطعة يسهر عليها حراس الهيكل. هكذا حلَّ الطلاق بين أمميتين عمّاليتين خرجتا من رحم طبقي واحد، ثم انفصل البلاشفة عن المناشفة داخل الحزب الاشتراكي العمالي الروسي، ومن ثم سار تروتسكي وحيداً من الاتحاد السوفياتي والتف حوله أنصار أممية جديدة.

ولئن حكيَ عن الأمة (العربية أو الإسلامية) وضرورة درء المخاطر التي تحيق بها، يُكتشف أن أحزاباً شمولية صادرت الميراث وأسبغت على نفسها صفة الرقيب والمُشرف الأمين، فيما شطبت اعتباطياً دولاً وتيارات وسلخت عنها نعمة الرسو في حضن الأمة. كذكل تتنافس وتتعارض حركات تدعي كل منها النطق باسم الأمة الاسلامية، على قاعدة مذهبية، وتختلف فتاوى الجهاد حسب هوية الأطراف القائلة بها، كلّ ينسب لمرجعه تفويضاً يخوّله الإفتاء من لدن القوامة على مصالح الأمة، وغالباً ما ينتهي الأمر تقاذفاً بالحرم والجرم، وتميّزاً بالمظهر والملبس، وتشديداً واقتباساً من مصادر فقهية مرجعية على وجه الخلاف.

تعمل المنظومات المعقدنة على تحصين دارها وتصليب عدد أتباعها، وتنهل من بئر تعاليم موثوقـة يقتدى بها على سبيل الأمانة والوفاء. تُـحاط هذه

المُحدّدات «النظرية» بأسمى الشهادات، وترفع إلى مصاف الحقائق الكنسية لدى رافضي الإكليروس، والى رتبة المقدس عند الملتزمين بالغيبي المغلف دينياً. وفي كلا الحالين يبرز منطوق أسطوري هيولي يلف الخطاب ويقيه مشقة الامتحان في نطاق الواقع المعاش، خشية النقد أو مجرد المراجعة، وعليه تملي الرسالة الموعودة ضوابط وموانع للحدّ من حركية مربكة، وينساق المريد إلى احترام طوعي للطقوس، ويقنع بمضار المساءلة، كأنما القيود حجاب الوقوع في الخطيئة، وحاجة لصفاء النيّة، ودرع واقٍ من السقـطات والإنحراف.

بدأ «حزب الله» في لبنان من حيث انتهت الثورة الإسلامية في إيران بعد تنظيف صفوفها من الحواشي العلمانية والليبرالية والطاقم الأول الذي تأهل على تماس مع المقاومة الفلسطينية. كان عليه، بادئاً، المواءمة بين إرث الإمام الصدر والولاء للمرشد الأعلى، وتوضيب رزمة أدوات لاحتلال مساحة مناسبة على الرقعة الشيعية على حساب حركة « أمل» ذات الأبوة الصدرية المنادية بالاستمرار على خط الإمام المؤسس المغيب.

اقتضى ذلك صراعاً مريراً على المواقع، وتمايزاً بائناً دفع «حزب الله» إلى اعتماد مرجعية الثورة الاسلامية، والدعوة لقيام جمهورية اسلامية مماثلة في لبنان، غير أن الحزب تنبَّهَ لاحقاً، إلى ضرورة وجدوى طي هذا الشعار / الهدف، واختراق النسيج اللبناني تحت راية المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي. لكنه، وان تمكن من ممارسة وقيادة المقاومة بصبر ونجاح، فإنه، واقعاً، بلور نمطاً حسينياً صرفاً ونهجاً كربلائياً بغية الامساك بجمهور الطائفة الشيعية، وتجذير وجوده الطاغي في حضنها. هذا ما دفعه الى توكيد طابع المقاومة الاسلامي، بينما اختارت حركة « امل» اساساً الصبغة اللبنانية، متجاوزاً ودافناً المقاومة الوطنية التي أطلقت الشرارة الأولى وأجبرت الاحتلال الإسرائيلي على الإنكفاء نحو الشريط الحدودي.

توالت مظاهر التعبئة والانتشار، وحصد «حزب الله» رصيداً مرموقاً بتضحيات مقاوميه وعمل على دعائية رفدت الجهد العسكري وعظُمت مكانة الحزب وإنجازاته. استطاع الحزب اجتياز المراحل وتظهير دعواته وسياساته بكفاءة للتمويه على هويته الأصلية وتوليف جهاديته المشتقة من جعبة ولاية الفقيه ومستحضراتها السلطوية، وللدلالة، أنجب انسحاب إسرائيل من جنوبي لبنان وتحرير الأرض، انتصاراً مشهوداً، اعتقد لوهلة أنه خاتمة العمل

المقاوم الملازم لاستعادة التراب الوطني. بيدَ أن الحملة المحمومة التي أطلقت قبيل الانسحاب، وذهبت إلى اعتبار الانسحاب الإسرائيلي المتوقع بمثابة المؤامرة (في ضوء العهد المقطوع من باراك خلال الحملة الانتخابية بالانسحاب من جانب واحد في غضون سنة من تاريخ فوزه)، وجدت تفسيرها اللاحق، خاصة بعد رسم الخط الأزرق، في نبش قضية مزارع شبعا من حافظة السكون، والدفع بها الى الواجهة والمفصلية عنواناً لاستمرار الحاجة للمقاومة وامتلاكها السلاح.

وبتعبير آخر، يتبيَّن أن الأصل في بقاء صيغة المقاومة بعهدة فريق جهادي يتناول المسألة من منطلق الرسالة التي أوكلها الى ذاته، وما الأرض إلاّ ذلك العنصر الموصول بالمهمة. وعليه، وكما تقدمت مزارع شبعا على مصلحة لبنان الشاملة في التقاط الأنفاس والاستقرار عقب التحرير عام 2000 (رغم ان العمليات في قطاعها تقطعت موسمية تذكيرية)، كذلك أضحى سلاح المقاومة (الصاروخي بخاصة) غاية في ذاته، أسفر بحثاً عقيماً عن مخارج داخلية حول طاولة الحوار لتفادي مفاعيل القرار رقم 1559، دمّرته حرب دامت 33 يوماً، ورافعة غير معلنة للتحكم بالقرار اللبناني الشامل على صعيد السلطة سنداً للصمود المحقق المسمى انتصاراً. ومن زهِد بالمناصب والحكم وتفرُّغ سام للعمل المقاوم، انتقل «حزب الله» تدريجياً الى معترك الانتخابات بدخول الندوة النيابية واجتياح المجالس البلدية، ومن ثم الاشتراك في الحكومة، توطئة للمطالبة بالنصاب المعطل، والاّ الاعتكاف والحرد والاستقالة تحت طائلة العصيان المغلف بوسائل الديمقراطية.

عرف «حزب الله» أهمية الكلمة وأتقن استخدامها تماماً كالرصاصة. وليس بغافل أنه قد أنشأ جهازاً في هذا السبيل، وطوّر أساليب المخاطبة تبعاً للظرف والمكان بإخراج درامي متوسلاً وسائط التقنيات كافة. والملاحظ، وفق التسلسل الزمني، تبدّل تلاوين الخطاب المعتمد حول ثابت المقاومة المحوري، عامود لغة الحزب الفقري ولبّ إنشغاله. لهذا، يسجل ذلك الاصرار على تعبير المقاومة بديلاً عن الحزب لإضفاء مسحة التضحية عليه والقداسة على أفعاله، وايقاع مهمة خلاصية على عاتقه نيابة عن الشعب والأمة. إلاّ أن الحزب يلجأ إلى صريح المقال في مجالسه ويمهر أحاديثه ومطوّلات التعبئة والاستنهاض بالطرق على الموروث الكربلائي ومرجعية أهل البيت، باعتباره مكمّلاً وفياً

للشهادة وربيباً للدوحة الحسينية يجمع بين عاشوراء والقدس السليب وينيط بذاته النهوض بواجب الأمة ازاء تقاعس الآخرين وخيانة من ارتضى السير على خطى معاوية ويزيد.

ان مقاربة التاريخ على هذا النحو تضع فاصلاً بين الذات والآخر، وتجعل من دونية الآخر شرطاً لرفعة الذات، ينسحب هذا المضمر القيمي ويتمظهر في ثنايا لغة «حزب الله» وتحت عباءة وصفاته عند لحظات الشدّة والمواقيت المفصلية. فوفق قراءة مؤدلجة بامتياز، يتردد ان الحزب مشروع شهادة بلا مقابل، يستوي في موقع المظلوم لتفانيه وعفته وارتفاعه عن الصغائر ونهوضه بقدر الرسالة عوضاً عن المتخاذلين الضعفاء وهو، بلا جدال، منبت رجولة وصدق القول والفعل يفي عند الوعد من دون منة، لأن تلك قسمته، وغايته وعلّة وجوده، يقف سيداً خادماً للناس، ويجسد مفهوم الامامة والرجاء ملكه الجنّات والخلود في تقشفه وازدرائه بالموت والحياة الرغيدة. أما الظالم فهو عدو يقاتله بشرف، وهو جائـر متآمر في الخفاء، نكبت به الأمة وجرجرت أحابيله منذ زمن بعيد.

يطيب لـ «حزب الله» تكرار تمنطقه بالشفافية وكأنما يوجه التهمة لسواه، يقينه أن دونه معشر المخادعين الخائفين من انتصاراته والعاملين على جني ثمارها وانتزاعها منه. ورغم نفوره الكياني من التسويات، البغيضة من منظوره والغريبة عن ثقافته، يقرّ باحتمالها خياراً بين السيء والأسوأ، حتى اذا ما فرضتها الضرورات، لجأ الى التفلت منها بالنسج على الالتباس وتأويل المضامين كيفياً والنيل من مسبّبيـها وتوريطهم تبعاً لغايات دفينة حاقدة. في هذا السبيل، يكمن وراء الاستدلال، ويخرج الدلالات المُستنبطة من دائرة التقية والحذر المشروع، ليسقط على كل مخالف شبهة التزمت واللهث وراء المكاسب الرخيصة من سلطة وحماية وطلب وصاية ومراهنة على العدوان وكيـد الأسرة الدولية والمشاريع الاستئثارية. وكما أبلى في رصد تحركات العدو وفاجـأه ونال منه، يطبق «حزب الله» الدرس عينه، راصداً في حقل السياسة مستعيراً مقتطفاً ما يؤيد احتراسه ويدعم تفسيراته، كيفما وحيثما تسنى له ذلك من سوقه على لسان وبقلم المراقبين ليقيم الحجة القاطعة ويجلس في مقعد الاتهام.

رسم «حزب الله» خريطة العالم على مقاس مراده، وهو يتهيأ لما جانب البوح به طويلاً وتعفف عنه في أدبياته، عنيت القبض على السلطة وتمدد

دولته المصغرة الى الفضاء اللبناني الشامل، ولا شك أنه يحفز لجولة جديدة بالمعايير كافة على حلبة الداخل بعد انتفاء تماسه المادي مع العدو الإسرائيلي نتيجة لعودة الجيش الى الجنوب وتمركز القوات الدولية وفق القرار 1701. يعي الحزب أن فرصة سنحت له، على خلفية اشعاعه العربي المكتسب بفعل الصمود، يعوِّض ما «خسره» من إمكانية المواجهة والعمليات العسكرية، وان هذه الفرصة الذهبية قد لا تدوم. لذلك تعمل بطاريات هجومه بكل طاقاتها، مما استوجب نزع أقنعة الستر والتخلي عن صيغ المهادنة، والغوص في خضم خطاب سياسي متشنِّج تسوده اللاءات، قوامه الإملاء والتحذير، غابت عنه وعود النصر المبين والتغنِّي بالدرع الواقي والبشائر، وحطّ فيه وعيد النفق المظلم والتنديد بأنصاف الرجال.

حــزب اللّه: ضلــعٌ فـي المثلّث الماســيّ

طوتْ الجمهورية الإسلامية أناقة خاتمي وهجرت بسرعة أسلوبه في المخاطبة ولغته المُتأنية. صحيح أن رئيس جمهورية إيران قلّما عهد إليه رسم الخيوط العريضة لسياساتها الخارجية والدفاعية، فبقيت خارج حقله وصلاحياته، إنما أنيطت به مهمة الإخراج والتسويق في المحافل الإقليمية والدولية. لكن الرئيس الجديد أحمدي نجاد قفز إلى الواجهة مُضفياً لونه الحاد إلى الدور الموكل، بنبرة عالية، وأضحى سبّاقاً في الرمي المباشر والمباغتة بإعلان المواقف الجذرية المتصلة بصلب النظام.

من السائِد أنّ ليس ثمَّة تحوّلاً أو انعطافاً في الثوابت الإيرانية. فالقواعد التي أرساها الإمام الخميني استمرّت على مرّ السنوات والعهود مسلمات لا فكاك منها أو مراجعة. ويحفل المشهد الإيراني بمعالم الأصول التي حافظت على تكاوينه المؤسسة.

وثبت إيران الى موقع المواجهة منذ بدايات الثورة الإسلامية وإرساء دعائم حكم نوعيّ جديد طمحت إلى تصدير مضامينه ومعانيه واختراق الطوق الذي فرض عليها وتمثل بالحرب المكشوفة مع العراق على الجبهة الغربية وعمليات الطالبان شرقاً للقضاء على معقل الموالين لها في حيرات. لم تنكسر شوكتها يوماً رغم التضحيات الجسيمة، ونهضت تراكم الخبرات وتشدّ التحالفات مع سوريا دوماً إلى أن رمّمت علاقاتها المعقدة مع الجار الشمالي الخارج من رحم الإتحاد السوفياتي والقوة الصينية المتعاظمة في أقصى شرق آسيا. ومع مطالع الألفية الثالثة تبدّلت الصورة الإقليمية نتيجة سقوط نظامي صدّام وطالبان. وخرجت الجمهورية الإسلامية برصيد صاف من الأرباح وظفته بمرونة على

حساب اندفاعة الولايات المتحدة وحلفائها وخسائرهم مجتمعين، وعلى مسافة ناقدة من مشاريعهم، فيما أفادت إلى الحدّ الأقصى من ارتفاع سعر البترول وازدياد الحاجة إليه لتحصين وتوسيع شبكة الأمان والعلاقات.

على غرار المعسكر الإشتراكي المنهار، ضاعفت إيران المجهود العسكري بغية تطوير قدراتها، وأعطته الأولوية نسبة للبناء الإقتصادي والرفاه الاجتماعي. فإلى القوات النظامية والتقليدية، حافظت على تشكيلات الباسيج والبسدران الشعبية حماية للداخل، واقتحمت مجال الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى بنجاح وبمعونة مختلف المُناوئين للدرع الأميركي. وعبر السنوات، تمكّنت بدراية من انتهاز فرصة دخول النادي النووي.

تعتقد إيران أن قدراتها وامتداداتها خارج الحدود، باتت تخولها النهوض بدور محوري على المسرح الإقليمي، من أواسط آسيا إلى شطآن البحر المتوسط. فمن حلقة الناطقين بالفارسية أي شرق أفغانستان ومجموعات انسلختْ عن الإتحاد السوفياتي إلى العراق حيث تتشعب شبكة أصدقائها المجرّبين، وصولاً إلى الحليف السوري الثابت، تتطلع طهران إلى الانتشار الشيعي في دول الخليج وتدعم نشاط حزب الله اللبناني وتمدّه بالمساعدة. وفق هذه اللوحة تعمل القيادة الإيرانية على ترسيخ حضورها ونفوذها. وتبعاً لهذه المعطيات سارت قدماً في الإفصاح عن تكاوين دفاعاتها، استناداً إلى عنصرين متكاملين يُعرَّف عنهما بالمثلث الماسي والتوسّع في مفهوم الأمن القومي وشموليّته.

المثلث الماسي حلف صريح مثلث الأضلاع قوامه محور طهران/ دمشق/ بيروت. الملاحظة تتناول إدراج بيروت أي حزب الله طرفاً كاملاً في معادلة استراتيجية تتجاهل الدولة اللبنانية وتكتفي بشراكة فريق دون سواه. لكنها تنبىء بمراهنة (وسعي حثيث) مكشوفة على استمرار الإمساك بورقة المقاومة وترسانة السلاح، وحرمان السلطات اللبنانية من قرار الحرب والسلم.

في مسألة الأمن القومي، ثمة نقلة خطيرة. يرشح أن تتفاعل لاحقاً وتتوضح مراميها، فلقد وسع الخطاب الرسمي الإيراني رقعة الأمن القومي للجمهورية الاسلامية إلى أمن حلفائها، وجمع عضوياً بين مهمات الدفاع المشتركة. إن ترجمة هذا المفهوم على أرض الواقع، تحمل في طياتها أسئلة لا تحصى، بدءاً بالتوقيت وانتهاءاً بالمفاعيل. إن شمولية مفهوم الأمن القومي تقحم حلفاء إيران في تبادلية محفوفة بالمخاطر وحبلى بالتزامات حيال ملفها النووي ومشاغبات

رئيسها أحمدي نجاد وتهديده بمحو إسرائيل من الوجود، مع ما يستتبع ذلك من مهمّات وتقلبات قد تلقى على عاتق حليفين، أحدهما، سوريا، اختار عملية السلام العادل نهجاً واستراتيجية ثابتة، وثانيهما، حزب الله.

لقد اعتدنا التفريق بين الخطاب الإيراني ذي النبرة العالية الجارفة والسياسة الحذرة البراغماتية المتحركة التي أتبعتها طهران بتكتيكات مرنة عرفت الإفادة من الثغرات والتعويل على مصاعب الولايات المتحدة في المنطقة واستثمار نتائجها. إلاّ أن الراهن لا يُشبه معطى الأمس، فإيران الآن على تخوم جولة صراعية شائكة وتناقض (على حافة الخصام) مع أطراف عِدَّة، إقليمياً ودولياً، فيما تدق نظرية الأمن القومي الإيراني أسفيناً إضافياً في نظام أمن قومي عربي مفترض، يجعل من أرض لبنان منطلق شرارة ومسرح عمليات.

القسم الثالث

إشكاليَّات ومتغيِّرات

1
الأحزاب في كنف الوصاية السورية

لم يُبدِّد تعامل الأحزاب العقائديَّة مع القائمين على النظام في سوريا يوماً ضبابية وغموض مراد سياسة دمشق في لبنان ومنه، واستمر، في صعوده وهبوطه، في التحامه وابتعاده، أسير دائرة الشك؛ فلبس السياسة السورية سمة عامة، لا يحدّها مصطلح المصالح المشروعة، تتجاوز معطى الجوار والعلاقات المميزة. عبثاً حاولت تجربة اليسار الطويلة في هذا المضمار البحث عن المسائل العقدية وتلمس سبل إرضاء قيادة أفرطت دوماً بمزيد من المطالب واستنبطت سيلاً من المسوغات خدمة لأهدافها. إلى ذلك، رصدْ اليسار قطبة مخفية لازمت سلوك أقطاب البعث الحاكم، وما غابت يوماً، حتى في ذروة التحالف، ولا تمكنت أخوة السلاح العابرة من تعطيل مفاعليها.

على هذا النحو، أضمر الجانب السوري في مختلف الظروف، الريبة من نجاح حليفه/ محاوره اللبناني في سعيه لاقتطاع مساحة من الحركة والاحتفاظ بحرية القرار، وبادره بالالتفاف على كل نزعة «انفصالية» عن دقائق وصاية تستسيغ منحى الإملاء وتنفر من كل ما ينمّ عن علاقة متساويين. واذا جازَ لسوريا، وهي الطرف الأقوى موقعاً وتأثيراً، الاحتفاظ بخيارات عدة في جعبتها، والتحوط لكافة الاحتمالات من موقع الدولة ومنطقها، فان ابقاءها لعبة التحالفات مفتوحة دون اي ضابط أو معيار، مهّد لتبدلات خاطفة وانقلابات في المواقف اطاحت بكل إمكانية علاقة مبدئية سليمة مع الأطراف اللبنانية، وجعلت منها مطية لأهوائها وحاجاتها الظرفية. من هذا المنظور، سادت ماكيافيلية باردة جوهر العلاقات، عطلت البوصلة القومية وحاصرت الأطراف اللبنانية جميعها، يميناً ويساراً، في مصيدة الرضوخ والامتثال تحت

عاقبة الحرم ونزع هويتها القومية (والوطنية)، والتضييق على نشاطها والنيل منها عبر مروحة من الأدوات امتدت من صراع الأخوة الدامي إلى ذراع المخابرات الطويل، مروراً بصنوف الاقتتال.

شيّد الرئيس حافظ الأسد نظامه وفق هندسة استلهمت شعارات البعث وأعادت صياغة الحزب من خلال الحركة التصحيحية. انتزع مقاليد السلطة من جناح حزبي «يساري» غالى ايديولوجياً، وتفرَّد بها ببراغماتية خالصة قطعت مع ماضي الحزب القريب وتعلمت دروس التجارب الانقلابية في سوريا والحاجة للخروج من حقبة عدم الاستقرار. لذا، سرعان ما هـمّ بنزع فتيل الصراع الفكري ومواقع القوى متمثلة بالأجنحة العسكرية، وقضى دفعة واحدة على مكامن الخطر المحتمل في دائرة السلطة. لهذه الغاية طوّع شرعية الحزب «الدستورية» في قيادة المجتمع، وحوّله جهازاً في هيكلية النظام وعبَّارةَ نفاذ أفكاره وقراراته من قمة الهرم إلى القاعدة.

أضحى الحزب ديوان السلطة ونادي مريديها الأوفياء يسهر على تأطير جمهور عريض من المنتظمين في حلقاته الدنيا، ويُعمّم الفوائد بتراتبية. وحيث دعت الحاجة، ضمن الحزب جانب جبهة وطنية تقدمية زيّنت المشهد السياسي دون فعل يذكر، وعصب مجلس شعب تمت خياطته على مقاس قطاعي شكلي جمع تحت قبته عيّنـة «تمثيلية» منزوعة المبادرة، وارتضى بوظيفة دائرة التسجيل وقاعة الاحتفالات.

بحنكة وطول أناة، اخذ الأسد بادارة سوريا مؤسسة من صنعه عنـى بتفاصيلها، وقابله عهد أعضائها له وولاؤهم لباني ما وصف بسوريا الحديثة. باتَ مرصد السياسة حكراً على رأس الهرم، ومعيارها ميزان الأرباح والخسائر يسعـى إلى تقويمه بحزم بارد لا يعرف اللين وعقل لا يتوقف عند تفاصيل الأفراد والجماعات. فتوخِّي النتائج يُعفي من تدقيق الوسائل، وهو الأصل والنهاية.

إنعطف النظام الجديد بشكل حاد؛ ارتضى التجريبية والحلول العملية الظرفية بديلاً عن مسالك الايديولوجيا الوعرة ومطباتها، وأبقى خياراته مفتوحة في الحقل الخارجي، يصادق الاتحاد السوفياتي ويطمئن الولايات المتحدة والغرب، يتقرب من «الأنظمة التقدمية» ويساير العربية السعودية. وفي دائرة نفوذه الأضيق، أخضع الأسد كل خطوات سوريا لما رأى فيه مصلحة

النظام. لذلك، أهمل نمو البعث في الأقطار المحيطة بسوريا، ولم يعره الاهتمام، لكنه ترجم رسالته القومية نفوذاً اقليمياً، ومضى في تحالفات انتقائية تنوّعت وتبدّلت حسب المكان والزمان، وشملت القوس السياسي بكل أطيافه من حماس إلى قوى الرفض «العلمانية» في فلسطين، ومن حزب الله إلى اقصى اليمين واليسار في لبنان.

لتحقيق هذا المنهج، ارسى الأسد معادلات مصلحية فجّة، نَسَجَ شبكة كاملة التقت خيوطها عنده، وأقام عليها نظّاراً موثوقين يعنون بالملفات على رأس أجهزتهم المختلفة. وهذا ما يفسر ضعف (وغالباً انعدام) تعاطي الحلفاء مع مدنيين من مسؤولي حزب البعث في سوريا، واقتصار علاقتهم المباشرة بالأمنيين المؤتمنين. ونجم عن هذا الواقع غلبة العلاقة الوظيفية العملانية المنفردة مع الحلفاء، وتعدد المرجعيات المقابلة لهم والحذر الشديد من ضمهم في سلة واحدة، أي اعتماد مبدأ العمل بالمفرق وهذا ما ظل قائماً بالنسبة للبنان إلى أن جرى تكليف عنجر بالتمثيل الحصري لاعتبارات خاصة بالمركز لا بالحلفاء.

ترتدي مقاربة النظام السوري للشأن اللبناني خاصية مميزة اختزلها شعار الشعب الواحد في دولتين، المستغرب من دولة وحدوية تنادي بالعروبة الشاملة. والحال، أن موقع لبنان في الوجدان السوري يختلف نوعاً عن سائر أقطار العرب، ويضعه في مركز اهتمام متقدم، زادته رفعة حيوية لبنان الاقتصادية والسياسية بعد اقتتال واحتراب طويل، وعمّقهُ الوجود العسكري السوري على أراضيه. هذه الأسباب مجتمعة حطت بلبنان من الوجهة السورية في حقل داخلي، ملفاً من ملفاتها، وأدمجت قواه السياسية، إلى حد كبير بنظيراتها السورية الراكدة في كنف الجبهة التقدمية بلا حياة تذكر. وأكثر من ذلك، نظرت سوريا إلى الحراك السياسي اللبناني كنوع من المشاكسة المرفهة غير المألوفة في زمن السلم، ووجدت في سابقة الصراع الأهلي الطويل سنداً لرؤيتها. أما في غمار حرب التحرير، وتحديداً صيغة المقاومة، فلقد استخلصت سوريا ضرورة حيازة الدور المتحكم بها والموظف لانجازاتها، ورقة تضاف إلى رصيدها في الحلبة الأوسع. وعليه، استمرت اشكالية علاقة سوريا بالأطراف اللبنانية في التعريف الكياني لا في المسميّات، ولم يكن بمستطاع قالبها الفكري استيعاب فرادة هذه التشكيلات أو أفراد أي دور مستقل لها على غرار ما خبرته

ورسمته في سوريا بالذات.

صوتٌ واحد في الداخل (بما يشمل لبنان ضمناً) غير مقرون بنقد أو محدود بمعارضة، خير ضمان لسياسة مرنة ونشطة تعكس مكانة النظام وقامته الإقليمية في الخارج. والحقيقة إن الإمساك بالقرار بلا منازع يولد حتمياً القدرة على إدارة دفة السياسة الخارجية بجلد ومرونة تسمح بالمباغته وبانعطافات فجائية تجاري تقلبات الرياح، دون الالتفات لمساءلة معدومة أصلاً. أتقن نظام الأسد لعبة المصالح الدولية، ومارسها في نطاق الرقعة الاقليمية كراً وفراً، مناوشات وتفاهمات، حيَّـد سوريا عن دفع أثمانها المباشرة وحول أغنامها لحساب رصيدها قدر المستطاع. هكذا مارس الواقعية السياسية بأروع صيغها، وأفاد طويلاً من اغراءات قطبي التوازن الدولي وحاجتهما، ومن كل فرصة سنحت له لتقديم خدماته. بيد إن أحادية الولايات المتحدة القطبية بعد زوال الاتحاد السوفياتي، حرمت الأسد من حليف موثوق غض النظر عن بعض صفقاته، ومن استخدام التراجع التكتيكي منصة للقفز من جديد.

وبغياب الرئيس المؤسّس، تضافرت عوامل التضييق على مجال السياسة السورية الحيوي فسدّ شارون منافذ المفاوضات، وروّضت تركيا جارتها بالترغيب والتهديد، وحطّت أميركا بجيوشها في العراق، وبمطالبها في سوريا.

سارت سوريا على نمط عهدته الأنظمة المتشددة حيثما كان، قضى بالرضوخ للخارج بديلاً عن التنازل في الداخل، أتى هذا الخيار من منطق القوة الصافي وازدراء الديمقراطية وما تفترضه من استماع الناس والإقرار بحقهم في المشاركة. هذا ما جرى في لبنان حيث فوَّتَ العناد السوري فرصة ذهبية للتفاهم مع المعارضة حول سبل تطبيق اتفاق الطائف ومواعيد الانسحاب، وانتهى إلى ورقة تيـن تجسِّر الطائف بالقرار رقم 1559، وتعطي الدليل الملموس على خطأ تقدير الموازين الدولية واتساع الهوّة الفاصلة بين سياسات النظام السوري وجيرانه، والخسارة المجانية لصداقتهم على مذبح الكيديّة والتسلط وشطب قادتهم.

تساقطت أوراق النظام السوري، الواحدة تلو الأخرى، خلال العقد الأخير. ضاق مجال ديبلوماسيته، وضاقت المحافل الدولية ذرعاً بادعاءاتها ومراوغتها في موضوع الإرهاب. فاللعب في الساحة الإقليمية له مبرّراته وقدر

من حظوظ النجاح. أما التلاعب من موقع القهقرى فهو ليس ممكناً وحسب، بل شديد المخاطر وقليل الفاعلية بدليل فشل سوريا في تحريك عملية السلام مجدداً بعد تمسك جامد بشكليات غير جوهرية (لأسباب مجهولة) سمحت لإسرائيل بالتفلت. نامت سوريا على وسادة رصيد حافظ الأسد بعد غيابه، فيما موازين القوى في تبدل عميق، وافتقدت، في الظروف المفصلية المستجدة، الحِنكة والحكمة، فأثارت حفيظة (وعداء) الولايات المتحدة، وخسرت تفهم الاتحاد الأوروبي والعطف الروسي، وأخيراً المظلة العربية الواقية.

تحرَّرَ جنوب لبنان عام 2000 بسواعد أبنائه. غير أن سوريا (الجديدة) غرقت في تبجيل المنافقين وتمجيد ذاتها، دون قلب صفحة الماضي. وحيث أحجمت عن الاقتداء بمقاومته، أمعنت في قهر إرادة الشعب اللبناني بحجج واهية أسقطها نضاله وتضحياته. أفاقت سوريا متأخرة على اتفاق الطائف – وهي التي أودعته لسنوات أدراج المحفوظات - على وخز القرار الدولي 1559 ووطأته، وحاولت مقايضة لفظية تحترم ولا تلتزم، ستؤول حتماً إلى الفشل ولو تسربلت بالمجلس الأعلى اللبناني - السوري.

غيَّـرَ شعب لبنان الصغير، في الوطن والمغتربات، صورة الشرق النمطية الهامدة، وأهدى أشقاءه العرب أجمل نموذج ومِثال في المقاومة والنضال السلمي الديمقراطي الحضاري على السواء؛ نهض بدوره كاملاً وحطم قيوداً وأسقط أعذاراً أرادها الشقيق وصاية دائمة بطابع مخابراتي، وذرائع قـزَّمَتْ همّته الوطنية، وألحقت بالوجود السوري مذلة القذف بجيش احتلال.

تغيَّرَ المشهـد، بعد الإنسحاب، وعاود النظام السوري تدخله ومحاولة الإملاء حتى صحّ فيه القول أنـه لم يتعلم شيئاً ولم ينسَ شيئاً...

2
اليسار التاريخي، ذلك الرجل المريض

لمن استسلم اليساريون العرب؟ ولماذا انكفأ أصحاب المنهج الماركسي عن ساحة المحاججة وخفتت أصواتهم؟ ما هو حجم الخسائر الفعلي الذي لحق بصفوفهم وإلى من تؤول التركة المفتوحة بغياب الورثة المباشرين؟

هذه عينات من أسئلة تطرح بخفر، تراود العديدين وتلقى أصداء لدى أجيال اعتادت على تلك القراءة النقدية الجذرية لأحوال المجتمع، وهي بالتأكيد، تؤرق من بات يصم أذنيه من المكابرين كيفما اختلفت دوافعهم وتوزعت بين أصوليين كنسيين وحالمين مسافرين على مركب النوستالجيا والحنين إلى عهد الاشتراكية المحققة.

لكنها حقائق التاريخ المؤلمة في حقبة امتزج فيها انهيار المعسكر الاشتراكي بجدرانه ومتاريسه باستواء الولايات المتحدة الأميركية في أحادية قطبية جارفة، أمسك بزمامها محافظون ملؤهم النشوة بالانتصار والاعتداد بنموذجهم سبيلاً أوحد للبشرية جمعاء.

كان من المتوقع تراجع مواقع اليسار حيال ما عصف بالعالم من مُستجدات وارهاصات معولمة. تلك مسلمة بديهية نابعة من تداعيات الاختلال الفاضح في ميزان القوى راهناً، طاولت بالمناسبة، مجمل قوى الممانعة والاعتراض المنضوية في حركة التحرر الوطني سابقاً أو الباحثة عن أممية جديدة في بوتقة مناهضة العولمة. بيد أن اليسار العربي المنهك اصلاً من إشكاليات العلاقة مع الحركة القومية وعبء علمانيته «الكافرة» في وسط تقليدي محافظ، إضافة لارتباط معظمه المتحجر بالعجلة السوفياتية، فقد القدرة على احتواء الصدمة والتراجع المنظم، فتمكنت البعثرة منه وفككت أوصاله الحافلة بالمناكفات.

واللافت أن التيارات التي اتخذت موقف النقد من التجربة الاشتراكية على أطراف اليسار التقليدي، وجاهرت بانتمائها التروتسكي أو الماوي أم تعاطفت مع «العالم ثالثية» الغيفارية واستلهمت منها، خبت بدورها واشتركت في دفع ضريبة الانكسار أمام الزهو الليبرالي، رغم أنها لطالما شاكست من أسمتهم الأحزاب الشيوعية الرسمية وتميزت عن سياساتهم «التحريفية».

وجد القنوط اليساري مقدماته منذ ما قبل انهيار جدار برلين، إتخذت لوناً من المساومة النظرية حيال أنظمة لا ديمقراطية طبقاً لمقولة انتهاج الطريق اللارأسمالي التي خرجت بها المدرسة السوفياتية الباحِثة عن تخريجات فكرية تؤطّر تحالفاً عريضاً. بذلك تبنّـى اليسار العربي نظريةً هجينة بمثابة وصفة للعالم الثالث، أسبغت الوطنية على نظم ضعيفة الأهلية (وقمعية في الغالب)؛ واستوجب هذا التحول تطويعاً للفكر الماركسي المؤسس وتغييباً لجملة من المبادىء/ القواعد، ساعد في استيعابه واضفاء المشروعية عليه صمت (أو حياء) اليسار وتعاميه عن غياب الحريات وفقدان الحياة الديمقراطية وضمور دور الفرد والمؤسسات في البلدان الاشتراكية المختلفة المرفوعة إلى مكانة المرجع والمثال. وعليه، جنحت أطياف اليسار إلى المهادنة، وغلّبت ظرفية التحالفات الفوقية - بمعنى ضرورات التمحور بمواجهة الغرب - على معاينة الواقع الاجتماعي المعاش، أي أنها ارتهنت الحراك الاجتماعي/ السياسي عملياً لصالح سياسات عليا رسمت في المركز، وصادقت عليها - بدورها - باعتبارها الأصل والغاية.

أرهقت علة الجمود عافية الاشتراكية ونقلت حقبة بريجينيف العدوى إلى قطاعات اليسار في العالم، فأضعفت مناعتها وقطعت عليها سُبل التجديد والنشاط الخلاق. لا بل انها نظرت بعين الريبة إلى محاولات وطنية محلية نهضت بها فصائل منفردة، فأجهضت بعضها وحجّمت طموحات وإندفاعة ونتائج بعضها الآخر. مذ ذاك، بان أن الانحدار لا محال منه، إن العصر الذهبي قد فات، إلى أن حتم تهاوي المنظومة الاشتراكية السريع بعثرة قوى اليسار وحطم الحيِّز الأوفر، من الآمال المعقودة وأودى بصخرة الملاذ.

حلّت الصدمة بيسار عربي تاريخي مأزوم تخلّى طوْعاً عن تحديث هويته الكفاحية وآثر الصنميّة الكيانية بديلاً. ذبلت أفكاره من شدة التماهي مع المثال/ المرجع ومسايرة «الأنظمة التقدمية» والامتثال للمصالح فوق الوطنية؛ ذوَّبَ ذاته المميزة في بحر من صيغ وحدة قوى شكلية زائفة، مخافة الاضطلاع

بالمسؤولية والمجاهرة بالنقد، في ما شبه له انه ذودٌ عن بقائه وقارب نجاته من العزلة. وأخطر من ذلك كله، سكت عن التجاوزات النازلة بمجتمعه دون حسيب (الا ما نـدر ممّن حاول أو يحاول بجرأة إعادة الاعتبار ورفض الانزلاق المهين فانتهى إلى بُعد وجفاء). في هذا المنحى، يمكن رصد ما يؤشر إلى بلوغه حافة الاستسلام بعد أن ركن لفكر لاهوتي حنَّـطَ الجدلية الحية، واستبدل الممارسة بطقوسية مملة وبلغة خشبية ترفض رؤية المتغيّرات.

اختار اليسار العربي محاذرة التعارض مع التوجهات القومية الصرفة ورموزها في السلطة لمحو تهمة الشعوبية والأفكار المستوردة، وإخماد جمر الريبة والعداء. ولئن أنهى مرحلة اتسمت بالصراع والصدام (والتخوين المتبادل) مع المدّ القومي، فقد خفض سقف طموحاته، وارتضى برفقة الدرب وبدور الشريك الثانوي الناصح الحذر والمقيم تحت عباءة جبهوية أسندت قيادتها لسواه. وفي معظم الأقطار العربية انتقل من زاوية مجافاته للإمبريالية والرأسمالية، إلى لغة تنضح بالعداء للغرب عموماً، واستعار قوالب قوموية ظناً بأنها تعزز التقارب واللحمة مع حلفائه عوض الإقرار بتعثر حركة التحرر الوطني العربية ونقد الأسباب الذاتية التي أدت إلى إخفاقها وشرذمتها. وفي واقع الأمر، فشل فصيل اليسار التاريخي في تموضعه الجديد ولم يحصد إلا المراوحة والنزف البشري والمزيد من التهميش والبعد عن الواقعية والحداثة، فاضحى الخاسر الأكبر بعد تضحيات امتدت لعقود.

تجاوزت كبوة اليسار هذه سِمة المرحلية، وهي تضعه اليوم أمام استحقاق مصيري. فللتجديد الذاتي شروط افتقدها مع الزمن منذ أن أخذ يراوح مكانه، ومواصفات ابتعد عنها بفعل عدم اكتراثه بالمتغيرات الحاصلة على مختلف الصعد في العالم واكتفائه بترداد مقولات مترهلة طُعِّمَت بلقاحات المزايدة اللفظية والسوداوية. وأياً تكن التفسيرات التي يسوقها حول مراد الهجمة الاستعمارية وأطماعها، ووقوفه بالمرصاد لها، فانه، عملياً، وواقعياً، يخوض حرباً بالوكالة، ضبابية الأهداف، تنمو على ميمنتها الدعوات الشوفينية، وتغذي منحى التقوقـع والانغلاق. واليوم، باتَ اليسار العربي التاريخي أشبه بمقعد ينتظر الفرج الآتي، ويُعوِّل على أعجوبة الخلاص. وكلاعب خسر معظم رصيده لم يبق له، من منظورهِ، سوى الرهان.

فاقت مراهنة اليسار التاريخي على قوى تخطَّتْ حدود المعقول، بقدر ما

تعمقت أزمته البنيوية واستأصلت البدائل من رحمه. فمن غلوٍّ في استنساب علاجات العقاقير «القومية» التي فقدت فعاليتها وصلاحيتها، أمعنَ في الهروب إلى الأمام ومزاملة الحركات الاسلامية بأصولها الإخوانية وفروعها الأصولية. ووجد مقدمات الانعطافة في ضرورة الانفتاح على التيارات الدينية الآخذة بمناهضة الولايات المتحدة (والغرب عموماً) بعيد خروج القوات السوفياتية من أفغانستان. لكنه غالى في تقييم ايجابيات الصحوة الإسلامية، وانزلق تدريجياً من المقبول نظرياً وسياسياً، إلى تجاهل التناقضات معها والسكوت إزاء عدائها المستحكم للمجتمع المدني والعلمنة وزعمها التفرد بالحقيقة المطلقة. بذا وصل بين الجائز والمحظور، وأغمض الطرف عن سلوكيات دموية لينتهي إلى تبرير مجاني للعنف والعشوائية بذريعة الخسائر الجانبية التي تحدثها المقاومة المسلحة المشروعة.

قدر اليسار وعلة وجوده أن يكون خلاّقاً طليعياً تستشرف طروحاته آفاق المستقبل بثقة واعدة للضعفاء، ومتى هرمت همته وخبتت قناعاته بالعلم والتطور فتح بابه على مصراعيه لكل التأويلات الغيبية والردّة عن المبادئ. وحيال ممارسة اليسار التاريخي في المرحلة المنصرمة، وقوامها انشداد ملموس لقافلة المنادين بالمؤامرة الدائمة من أرباب القومية الماضوية والتعصب الديني، وجلّهم يحتقر الديمقراطية ويطعن بحسناتها، يميل الاستنتاج إلى سيره في طريق انحداري، لا يملك هذا اليسار مقومات التحكم بمساره. فلقد استسلم عملياً لرائج شعبوي بعصب غيبي استبدادي والتحق بقاطرته على وقع هجاء «الأجنبي» الغريب وإسقاط قيمه.

على هذا المنوال لن يكون بمستطاعه إكمال المشوار ولن يستعيد هيكله بادِرة عافية تذكر. وسيمضي التنازع على اقتسام تركته من داخل مؤسساته ومن خارجها قدماً، وقد يعود لمدارس ومنظمات بعيدة عن تعاليم الاشتراكية حصة ونصيباً من «الرجل المريض». أما يسار التجديد والحداثة، فله منه أرومة وذكريات، وله عليه حسرة من ضياع الفرص والاضمحلال، بداعي القرابة البعيدة ومخزون التاريخ. فلا أبوّة من هنا ولا بنوّة من هناك، في افتراق دقَّ أجراس الاشتراكية الديمقراطية وشرّعَ الويتها الإصلاحية، هو بمثابة العودة إلى الجذور بحلة الحاضر وقطعٌ مع ماركسية طغتْ عليها اللينينيّة وأطبقتْ على حيويتها وعصريّتها المنفتحة.

3
حــــزب البيئــة الصــغيــر القــادم

تنادى رهط من الناشطين البيئيّين، التقوا على تأسيس حزب البيئة اللبناني، والانتقال من صيغة الجمعيات الأهلية إلى العمل السياسي المباشر بتشكيل من نمط جديد أرادوا له إسم حزب البيئة حصراً، تمايزاً عن تسمية الخضر في غير مكان، وتوكيداً لانبثاقه من رحم الواقع الوطني وانتمائه للحقل السياسي أصالة.

لا غروْ أن يشهد المسرح اللبناني (ويحتضن) ولادة أول تنظيم يهدف إلى حماية البيئة ويستحفز نداءاتها وحاجاتها إلى الملعب الأبرز، توطئة وقناعة بضرورة استوائها في صدر المعادلة، وتخطياً للمعمول به لتاريخه من مألوف الجمعيات في هذا الحقل. فهذه الجمعيات، التي تعدت المائتين، استولدتها مبادرات غلبت عليها الفئوية والرعاية التقليدية، فاستبطنَتْ غايات لا تخلو من التوظيف الانتقائي وقصرت عن حمل الرسالة بفعالية وإخراج المسألة إلى الفضاء الشامل. ولبنان على جاري التاريخ المعاصر، لطالما كان سبَّاقاً في دنيا العرب كمختبر ومخمر أفكار وتجارب تتصل بالحداثة وتدخل مفاهيمها وشؤونها إلى صلب نسيجه الاجتماعي

تذخر اللوحة السياسية في لبنان بالتنظيمات القادمة من مختلف المشارب حاملة الهويات الايديولوجية والفكرية المتنوعة. وقلما غاب رافد من أصول قومية أم يسارية أم ليبرالية رأسمالية عن القوس السياسي العريض العامل فيه، إلى حد تنازع فصائل متعددة على إرث مشترك، وبعثرة معظم المكوِّنات طائفياً ومناطقياً أو ارتباطها بمشاريع فردية أو زعامة من هنا أو هناك. لذا يُطرح تلقائياً السؤال عن الحاجة لمزيد من الأحزاب، وعن الفسحة المتبقاة

للمولود الجديد من مساحة تعج باللاعبين وحيثُ ينمّ الواقع الراهن عن بروز تكتلات يحتمل أن تشكل محاور التفاف وأحلاف، يضحي السؤال أكثر الحاحاً ووجاهة، ويحيلنا إلى مقدار حظوظ الحزب الناشيء من الفعل والتأثير ناهيك عن التغيير النمطي الذي يصبو إليه كما جاء في وثيقته التأسيسية.

إن كثرة التشكيلات السياسية ظاهرة حَمَّالة وجهين؛ تجمع في قالبها معاني حرية المعتقد والتعدد إلى لون من ضعف العافية والشرذمة. فالتفتيت السياسي يعجز عن احتكار المميزات، ويحمل بذور الاختلاف إلى حده الأقصى، فيحول الأحزاب عن مهمة الناظم لنزاعات المجتمع ويدفعها نحو الغلوّ في التمايز ويأسر الحياة السياسية في حلبة عدم الاستقرار والمشاكسة. ولئن جاءَ حزب البيئة معبراً عن التحولات العاصفة باضطراد في صلب الحياة اليومية وما يرافقها من تهديدات تطال البشر والمسكونة في حاضرها ومستقبلها، جازَ له المطالبة بحق الوجود والمراهنة على نشر الوعي بمخاطر الشر المتعاظم العابر للحدود ومفاعليه المدمّرة على صعيد الوطن الصغير بأرضه وشعبه وشواطئهِ وسمائه على السواء.

إن حزب البيئة، بهذا المعنى، يندرج خارج السياق التقليدي، ويكتسب مشروعيته وأوراق اعتماده من معطى الحياة وما آلت اليه عولمة اجتاحت الكون والتاريخ في دورته الحالية، بمنجزاتها ومصائبها المثقلة لكاهل البلدان الضعيفة ولبنان منها. وعليه باتَ لزاماً عليه أن لا يعدم وسيلة بغية التصدي لآثارها ونتائجها القريبة والبعيدة. والأفدح أن البلد الضحية والشاكي موضوعياً من وطأة انفلاشها (من تلوث فضائي إلى تصدير النفايات، مروراً بالتعديل المناخي والخوف من الكائنات المعدلة وراثياً)، والمعني مباشرة بالاطار المتوسطي الواسع، يُمعِن في تشويه المعالم وتدمير بيئة غنية منَّتْ الطبيعة بها عليه، بتكافل ناديه السياسي مع هاجس الربحية بأي ثمن لدى غلاة أرباب الصناعة والأعمال. إلى ذلك، تتفاقم المعاناة بسلوكيات اجتماعية تغذيها موجات هجرة ريفية اقتحمت المجال المديني، وتؤطّرها أفكار محافظة وذهنية ماضَويّة منبتها التخلف والظلامية.

تلك مُعَوِّقات سوف تقيم السدود أمام انتشار الوعي البيئي وتضيِّق الحصار على مسعى حزب البيئة فمعظم الطبقة السياسية التي ينوي هذا الحزب منافستها سوف يرميه باستقاء فكره وعمله من الخارج بعيداً عن العادات

والتقاليد، على نحو ما واجهته أحزاب حملت لواء النهضويّة والتغيير ووصلت حركتها بخيط جامع تواصل مع مناهضة الرأسمالية ما وراء الحدود بصيغتها الثورية أو الاشتراكية. ولسوف يصطدم حزب البيئة حُكماً بمنطق سياسي غالب جعل من الطائفية والزبائنية مُتكئاً له، وانحنى أمام مصالحها كسباً للود والتأييد، على حساب طبيعة لحقَ بها التشويه والأذى غير القابل للتعويض، وفي هذا المجال، يمكن إدراج رُزمة من الكوارث القائمة والمستمرة، من مقالع وكسارات ومطامِر ونفايات صناعية سائلة أو صلبة طاولت أذيتها الأرض والبحر، ووقود ومنشآت صناعية لوَّثت الأجواء وأنزلت أعلى نسبة من الأمراض الصدرية في مناطق عدة من لبنان.

لقد فقدَ لبنان حسنة الحرص الفطري الفلاحي على بيئته المحيطة وانسجام الحياة الريفية معها. وانتقلَ أبناؤه من المزاوجة بين المواطن الخفير (في الحقل البيئي) وعامل التلويث بالقوة، إلى حال سلبية من عدم التكافؤ بين الحقوق والواجبات بفعل سيطرة علاقات السوق على القطاع الزراعي واللهث وراء الريعية والهجرة الريفية الكثيفة إلى المدينة ومحيطها القريب. فثمة إشكالية حقيقية في بلد صغير المساحة (لا تتعدى حجم محمية في دول كبرى) مكتظ سكانياً، بين حاجات النمو الاقتصادي وغايات الحفاظ على بيئة نظيفة، خاصة أنه لم يبلغ عتبة مستوى يخوِّلهُ التخصص في الصناعات غير الملوثة أو إقامة منشآتهِ الإنتاجية وفق معايير بيئية محترمة (مع ما يستتبع ذلك من مزيد أنفاق في النطاق الترسملي والتشغيلي، وصيانة وتحديث) وأثقال كلفة الإنتاج دون المساس بقدرتها التنافسية. إضافة لذلك فان المناخ السائد في دوائر الصناعيين ورجال الأعمال قلما طبع بمفاهيم رعاية البيئة وحمايتها واعتبارها عاملاً مُلازماً لعملية الإنتاج.

بيْدَ أن الطّامة الكبرى تكمن عموماً في ضعف الثقافة البيئية وشيوعها بين الناس. هنا، يلعب التفاوت الاجتماعي العميق وما يرافقه من بؤس وحرمان شرائح واسعة من المقيمين، دور المسرع للتدهور البيئي إذ تدفعها تلبية الحاجات المعيشية والسكنية والترفيهية أحياناً إلى امتشاق معول الهدم عن غير وعي، يُؤازرها إهمال الدولة وغض الطرف عن التجاوزات لاعتبارات مصلحية زبائنيّة وحسابات مذهبية. هكذا يتم تبادل المنافع والمكاسب السياسية دون وازع وكأنما السيبان علاج فيما هو مجرد مسكن آني

لمطالب اجتماعية ومصالح فئوية لا يُخفي إلحاق ندوب جديدة مُتعاظمة في المنظومة البيئية والإخلال المتواصل بتوازنها.

ينهض حزب البيئة الوليد بأعباء هي من الجسامة بمكان. وقد يكون ثقل المهام الملقاة على عاتقهِ من دوافع الترحيب بدخوله إلى حلبة السياسة علّهُ يردم فجوة في العمل السياسي حان أوان كشف خطورة تبعاتها. حماسة الناشطين البيئيّيـن بادية وآمالهم كبيرة، تحفزهم الريادة في التجربة، رصيدهم الجرأة ورفض الشعارية التي جعلت من موضع البيئة مسؤولية الغير ومخلفات أعماله وتبرّأت من معالجته بحجة طابعه الشمولي المعولم. وبطموح غير مضمون النتائج يعرض الحزب الجديد دون مهادنة لقضية شائكة معاصرة بامتياز، بأبعادها المحلية واتصالها بالأعم الكوني، من موقع المناهضة والنقد الجذري. هل تحقق راديكاليته ومقامه الطبيعي بالمشيئة والتصنيف في صفوف يسار مأزوم لبنانياً وعربياً، غاية مزدوجة تتمثل في أهدافه الذاتية وفي مسعاه التجديدي لحركة يسارية علمانية تعددية ؟ أم أنه سيكون إضافة هامشية ضعيفة الأثر تزيّن المشهد السياسي، وتنضم إلى قافلة الأحزاب المراوحة في مكانها، تمتهن المعارضة ويُحجب عنها التمثيل في الندوة النيابية؛ تلك هي المسألة، وذلك هو الرهان الصعب.

4
صُنّاع الصورة والثورات

سلّطت الدراسات والإحصاءات المقارنة الضوء على ظاهرة آخذة في الشيوع غرباً، ترسّخت بفعل عقود ثلاثة من التجربة، بحيث باتت تتصدّر مشهد السياسة والعمليات الانتخابية من أميركا إلى اليابان، مروراً بأوروبا بالطبع. فلم يعد خافياً أن خبراء تظهير الصورة وإعداد ما يسمى بالمناسب (والمنتج) سياسياً، ورثوا إلى حد بعيد، بفضل معارفهم التقنية وإلمامهم بسوسيولوجيا الجماهير، معظم الدور الذي كان يعود تقليدياً إلى أصحاب الخزائن الفكرية من أقطاب المؤسسات السياسية، وفي طليعتها الأحزاب.

أظهرت مجموعة من البيانات الموثقة بالأرقام والنتائج إنّ عصر أيديولوجيّي التشكيلات السياسية إلى تراجع محتوم أمام أصحاب الرؤى الانتقائية العاملين بالقطعة من بلد إلى آخر، بمعزل عن أي التزام سياسي. فغالباً ما يلجأ مرشحو المناصب الكبرى التي تخوِّل إدارة دفة السلطة، إلى خدمات مأجورة لأخصائيين ساهموا في بلورة وترسيم حملات أخصامهم مما أضفى المزيد من النجاعة والمقدرة على قدراتهم وخبراتهم في اختيار العناوين وتوليف الصورة الأمثل في المكان والزمان، واعتماد الشعارات واللقطات بغية تقديم وجبة جاهزة بحلة ومظهرية جذابة لجمهور الناخبين. هكذا، استقرت مهاراتهم العلمية، المشفوعة بأحدث التقنيات السمعية والبصرية، على وصفات مقتضبة واقتباس ما قلَّ من العبارات للنفاذ إلى قلوب القواعد في سعي إلى تملك عواطفها، واستباق ردود فعلها، وتهيئة مناخات استمالتها بالتشديد على مكوّنات الذات المسطحة والتلاعب بحاجاتها وإيقاظ وعي بدائي يزرع في حقل الغرائز ويتمتع بالإصغاء إلى ندائها.

يتمعّن المتشاورون بلوحة المجتمع وحركته لتحسّس والتقاط نبضه في ظرفيته ولحظته، يتفحَّصوا ويتقصّوا شخصية كل شريحة منه في مخاطبة شواغلها وهواجسها، انطلاقاً من مقولة ثابتة تقضي بالتوجه إلى عقر دار الخصم أي مريديه التقليديين والعمل على استمالتهم وترويض ولائهم توطئة لحسم خياراتهم ودفعها باتجاه «حصانهم» في السباق اي المرشح العاملين في خدمة حملته. والاستخلاص البديهي يؤول إلى ضرورة تشويه صورة الخصم بالوسائل المتاحة مع مراعاة قدر من الموضوعية المصطنعة مخافة اجتياز الخط الأحمر والوقوع تحت طائلة القانون. وعليه، ثبتَ لهم أن عهد الصياغات البرنامجية المطولة قد ولّى، وان حاجات المجتمعات الحديثة(وإدارة اقتصادها وسياساتها) تجد تعبيراتها في شخصية المرشح وما يوحي به من ثقة في تناولها، مع جرعات من الاقتراحات المحددة، يسلط عليها الضوء بصخب إعلاني وتكرار. بذلك، تنتفي الحاجة، لا إلى الحاضنة الأيديولوجية وحسب، بل إلى أربابها أي الناشطين السياسيّين، أصحاب الأرض وبيادق المعركة، فتصبح الحملة الانتخابية مجرد عملية تقنية استئصل منها كل ما يبعد، واستبقيَ فيها كل ما يدعو إلى القراءة المبسَّطَة ويزكّي التفاؤل والحلم.

إنّ محترفي الصورة عيِّنة من صانعي الأحداث (بارادة الناخبين «الحرة») أثبتت جدارتها بامتياز في غير مكان، ودخلت قاموس السياسة منذ زمن. واليوم، تزاحمها في مضمار السياسة العريض، طلائع من صنع مُبتكر، نقلت نشاطها إلى خارج الحدود، ذات قابلية للتنقل من بلد إلى آخر، في دول هي بالنتيجة حقول اختبار لفاعليتها ونشاطها. ويحلو لهؤلاء الرواد أن يطلق عليهم وصف صنّاع الثورات، أو على الأقل مُفجّري وصواعق التغييرات السياسية الكبرى التي تعصف بمجتمعات طرية العود بالممارسة الديمقراطية. ولقد شكّلَ لبنان مهد تجربتها الأولى في العالم العربي، إذ جمعت (واجتمعت) وتداخلت فيه كافة المهمات، بقديمها من توضيب وإخراج للحملة الانتخابية، وجديدها بما اختير له من مسمى انتفاضة الاستقلال.

قلما يعلن صنَّاع الصورة عن هويتهم؛ فهم محترفون لا حاجة لهم بمزالق السياسة وبهرجة السلطة، يؤدون خدمات مهنية خالصة حسب الطلب. وإذا كان هذا الوصف يصح جزئياً وظاهرياً من حيث دفتر المهمات، فان لبّ نشاطهم، في العمق، يتكىء على معطى أشمل مفادهُ أن المجتمعات عجينة مرنة

على أبواب الانعطافات يكفي التقاط لحظتها وتوجيهها في مسار مدروس، على غرار اللحظة التاريخية وفق المقولة الثورية لكن بمنطق مقلوب. فالأساس (والفارق) أن قاعدة التغيير لا تُعوِّلْ على الوعي الشعبي الراسخ، بل على المطواعية والانقياد إذا ما زُيِّـنَ الأمر بالغايات السامية، وغلف بطبقة سميكة من المنتوج الدعائي، التعبوي في آن، أي انها تضع علم الاجتماع في خدمة آلة دعائية شعارية ضخمة لكسب القلوب، واختزال الصورة بحيث تنحو العقول في مجرى تأملي يحاصر المراجعة والتساؤل والقراءة الهادئة بصخب الإخراج الإعلامي والإعلاني ومزيّة لغة الحداثة وقيم الديمقراطية.

يدرك المحترفون أهمية الطقوسية في استنهاض الهمم الشعبية، ويتفننون في توليفها واستحضار أدواتها، وفي سبيل ذلك، إنما يتآلفون مع مكنونات الطبقات الكامنة في عمق المشاعر، بدراية وتصميم، فيأتي نتاج أفكارهم على صورة الحراك العفوي الجماهيري، وما هو أبلغ، بقناعة مؤدي الأدوار وتلبّسهم ما أوصي لهم به وما عمل له لمباهاة الفرد بالشخصية المرسومة.

دقّتْ رياح الحملات المنظمة أبواب العالم العربي بعد أن اجتاحته القفزة الهائلة في دائرة الثورة السمعية-البصرية، ولن تفلح الإرادات في لجم اندفاعاتها والتفلت من مألوفها. وعليه، يمكن التكهّن، مع بعض التوكيد، بان صنع السياسة (والتغيير والثورات) سيصاب حتماً بعدوى وصفات المحترف الجاهزة، وسوف يكون لصنّاع الصورة والثورات أبلغ الأثر في توضيب تكاوين وتلاوين الشخصيات الطامحة والمؤهلة لصدارة العمل السياسي في بلدانها، وفي التزام جانب التخطيط والمواكبة المؤطّرة الفاعِلة لأكثر من تشكيل في طريقه نحو السلطة.

تلك هي رياح لن تقوى عليها السدود، وقد آلَ لها دارسوها وصانعوها أن تكون عابرة لحدود الدول والمجتمعات في زمن العولمة وانتصار التقنيات.

القسم الرابع

الدولة

1
الدولة المدنية وواجب الاستدراك

هل يدرك «**المثقفون**» العرب ما سيؤول إليه الوضع الإقليمي مستقبلاً، وهل ثمّة من مقارنات يفترض بهم معاينتها والاتعاظ من درسها مع فارق المكان والزمان؟ ومن أولى من الذين عايشوا واختبروا انهيار المنظومة الاشتراكية في التحذير من مخاطر الانجراف وراء القراءة الأيديولوجية البحتة، والتعويل على متانة الأنظمة انطلاقاً من ظاهر تماسكها واعتدادها بموقعها من اللعبة الاستراتيجية وثوابت إنجازاتها في الحقلين الأمني والسياسي بمعزل عن تقادم البُنى الاجتماعية ورسوبها في امتحان المنافسة الاقتصادية والحريات وتوفير قاعدة صلبة وحديثة تؤهّل وتؤسس لإشاعة الرفاه وتعميمه بأوسع قدر؟ وما معنى التمسك والتشبث بأطروحات نظرية بحتة تؤطر وتسيّج منطقاً مغلقاً على ذاته، لا حراك له، وتتجاهل المتغيرات؟ وكيف يجاز لمفكّرينا إهمال التحولات الكبرى التي عصفت بموازين القوى وقلبت المعادلات، لنخوض حرب طواحين محتومة الفشل بمواجهة عالم نعترض على حقيقته من حيث القدرات والقوة وإمكانات التأثير بمسار الأحداث حيثما استجدت؟

يحق للمرء التساؤل عن مغزى موقف أصحاب الرأي المشدود (والمُهادن في أحسن الأحوال) إلى نظم وأنظمة باتت تسكن خارج التاريخ. الموضوع لا يعني المجادلة في القناعات والدوافع، وهي تعود لأصحابها، على افتراض قرينة البراءة من مصلحة أو منفعة، لكنه يتناول المنطلقات والمعطيات المغلوطة التي تؤسس لانحيازهم وتودي بمواقفهم إلى الغلو الصريح والمراهنة العبثية القائمة على سلوكيات تنافي منطق الدراية والالتزام بالحقائق. فمن معادلة جدلية (بمعنى الصراع) بين المصالح القومية وسياسات العالم، على غرار سائر

الأمم، أي من معيار حركي أساسي محدد، يقفز الاجتهاد عبر قنوات شوفينية ضيقة ومرتابة إلى مشارف التشكيك اللامحدود ويهيء لمناخ القطيعة والانعزال. ووفق هذا المنهج، ثمة خلاصة واحدة مستقاة من نمط العلاقة غير المتكافىء، العائدة مسؤولية أسبابه البعيدة والقريبة للآخر حصراً، تفيد بالاحتراز من غايات دفينة تستبطن كل تعامل وتنافس وتثاقف، وتسقط التبعية على كل تفاعل، فتحيل اليقظة والتحوّط إلى مجرد الرفض بتشابك عنصري ضعف المناعة والحذر من كل مستجد غريب.

تستنجد المنظومة الفكرية المتزمتة بالتاريخ، وتستحضر القديم منه والحديث على السواء دلالة على صحة مقولاتها. وبالاتكاء على قراءة مبسّطة أحادية الجانب، تنمط الأحداث سلسلة مأساوية متمادية. فحسب قراءة ميتولوجية غالبة ترتدّ إلى ما قبل النهضة، يُرتاب من ما خلص إليه الشيخ محمد عبده في عصره، وما صبا إليه الأفغاني، ناهيك بالمتنوّرين الطليعيين من دعاة التحديث في الفترة الدستورية التي سبقت ثورة يوليو تحديداً.

ثمّة حياء بالمقابل في التطرق إلى العناوين الأساسية والمواضيع الجوهرية خشية إغضاب «الشارع» العربي واستثارة نقاش لا بدّ منه لوضع النقاط على الحروف والإشارة إلى مكامن الخلل البُنيوي وإفرازاتهِ في الحقل الفكري والاجتماعي بخاصة.

يسكن المجتمعات العربية الخوف من كل تنقيب جدي والإمساك بالمعضلات من أساسها درءاً للسقطات. فالبحث عن حلول للمشكلات القائمة يستوجب، أساساً، الإقدام على تشريح القوالب المتوارثة والرجوع إلى أصل الداء ومنبته عوض التلطي وراء الغيبيات وترحيل المصاعب وحصرها بالعوامل الخارجية واختزال السياسة والسياسات بالصمود الأجوف المطهر من كل عيب ذاتي.

إنّ السائد في الفضاء العربي، اليوم، على نقيض مستلزمات وقواعد الدولة المدنية. تلك حقيقة ساطعة ومؤلمة تعترض كل محاولة تتوسل التحديث والبناء. فعلى صخرة التقليد المحافظ الصمّاء تتكسّر موجات الإصلاح الجزئي الآخذ بقشور الدولة العصرية وآلياتها والتقنيات المستحدثة، والنافي لمضامينها من مساواة (بخلاف الامتياز الذكوري) ومواطنة ومساءلة وقطع مع الغيبي والكف صراحة عن التلاعب بالمقدس واستحضار المؤسسة الدينية في الشأن

السياسي، غِلافاً له أو سنداً أو مرجعاً. ومن العبث توقع النهوض والمكانة بين الأمم طالما استمرت هذه الإشكالية قائمة، مهما استدلّ بقيم كفاحية أو استخدم من عبارات منمّقة تمجد الماضي وتقيّمه في صلب الحاضر طوق نجاة على سبيل الاستغاثة والهروب إلى الأمام.

يحفل الواقع العربي بافرازات من نتاج مجانبة هذه المسألة المفصلية. فلا غرو، والحال هـذه، أن أوساطاً عريقة من صانعي الرأي العالمين بحقيقة المشهد، تغازل المنحى الأصولي ونهج اشتغالهِ بالحروب الدينية وتُعوِّل على استخداماته في الصراع الإقليمي كونه المتوفر الأبرز المُتاح.

بموازاة ذلك، أفضت التعبيرات القادمة من هذه الأرومة الفكرية إلى لون من الانبهارية الدائمة بالأنظمة المسماة قويّة، الاستبدادية واقعاً، روَّجَ لها حماة ترسانة قومية مترهّلة جنباً إلى جنب مع أيتام «رؤىً ثورية» هالهم انحسار المد التحرّري بصيغِهِ القديمة وانضموا الى المراهنين على بدائل سلطوية. لقد أعادتهم دورة التاريخ الحالية إلى الاحتماء في مربع المزايدة اللفظية ومسايرة القوى الظلامية تعويضاً عن حلم مفقود، واستقراراً تحت خيمة نضالية مزعومة. وعليه، يسخِّر الاحتراف «الفكري» أدواته المعرفية وكفاءته المهنية في إسناد طروحات أصولية راديكالية مذهبية، والتعتيم على شططها العنفي العبثي بغية تعظيم دورها الاعتراضي وإدراجها اصطناعياً ضمن جبهة مناوئة للغزوة الاستعمارية والتوسع الصهيوني بأفق تحرّري، واعتبارها قادرة بأساليبها العشوائية الدموية، على توفير الردّ المناسب ظرفياً وإبقاء شعلة النضال متوقدّة.

تلف مأساة حقيقية العمل الشعبي العربي على مختلف مستوياته، خلفيتها المرارة من كثرة الهزائم وتراكم الصعوبات؛ وينادي كثيرون بالردّ الانتقامي جواباً على «سلبية» العالم تجاه قضايانا وإمعان الولايات المتحدة في الاستهتار بمصالحنا. غير أن مشروعية الأمر (وعقلانية التصرف) تضيعان وسط غابة الشعارات الثأرية والتفنيدات النظرية العدمية التي ترادف انعزالية مطلقة تغذي العصبيات والغرائزية وترسم لوحة سوداوية للمعاصرة تطيح بكل مضيء وتنفيه إلى دائرة المستورد البغيض. عملياً، ولبنة لبنة، تسهم أقلام وحناجر، في تشييد جسر عبور الغلاة إلى قلب الحدث، وتسدد رميهم المتواصل على الحداثة لخروجها على القيم والتقاليد وتعارضها مع مستلزمات الانعتاق

من سيطرة الصهيونية والاستكبار العالمي.

غزت ضبابية جارفة الجمهور العربي، وهي آيلة في السيطرة تدريجياً على المشهد برمّتهِ، بهمة «نضالية» عنيدة تشهر سيف الغاية تبريراً لكل وسيلة مهما ابتعدت عن معايير السلوكية وفرَّطت برصيد التنور والواقعية أم ارتهنت مستقبلاً للعداء المستحكم مع الديمقراطية والسياسة بمفهومها النبيل. وإذا ما قيّـضَ لها نجاح، فلن يتعدّى إشاعة البدائية الشعبوية والعفوية وتمجيد ثقافة عبثية تغلب الموت على الحياة، وتنتصر للتضحية بالذات على إرادة العيش وحاجات البشر في بناء المؤسسات وتوفير مقوّمات البقاء المجتمعي والكياني. وفي ذلك، اذا لم يستدرك، ردّة مؤكّدة إلى ما دون المفهوم الدولتي، وشـرود متعمّـد عن دروب الدولة المدنية وعودة لعهدة الغيبي الأسطوري حيث لا ينفع الندم ولا يقف التدهـور عند حدود.

2
دولة الرعاية أمْ دولة الريوع

وُلد مفهوم دولة الرعاية تاريخياً من رحم المدرسة الاشتراكية. وجاء امتداداً لنضالات عمالية متواصلة على خلفية معاناة طبقية مزمنة كان لها الإسهام الأعمق في تمتين البنية الاقتصادية وبعث طاقاتها. عجَّل بزوغ فجر دولة العمال والفلاحين في روسيا التحولات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية، ودفع فئات من خارج الثقافة الاشتراكية إلى البحث عن نقاط التلاقي مع الحركة العمالية بالعودة إلى مرجعية تعاليم الكنيسة بأفق إصلاحي صرف. وحيث ضرب الكساد الاقتصادي الدول الصناعية الأكثر تقدماً أثر الأزمة الجارفة مطلع الثلاثينات، أخرجت مبادئ العقد الجديد الولايات المتحدة إلى حقل الإصلاحات البنيوية بغية تكيُّف معقل الرأسمالية مع المعطيات المستجدة، فيما أخذت ألمانيا النازية بنهج اشتراكية قومية متعصبة معادٍ للرأسمالية في الشكل وعامل على لجم الصراع الطبقي وتذويبه قسراً.

هكذا تضافرت مجموعة عوامل على أبواب الحرب العالمية الثانية، دفعت الديمقراطيين والجمهوريين إلى التقارب (والعمل المشترك) مع الأحزاب العمالية في مواجهة الفاشية ونزعتها التوسعية العسكرية، وأنضجت معادلة متقدمة في العلاقات الاجتماعية، اثمرت، بعد الانتصار، منظومة حقوقية ذات مروحة عريضة من الضمانات والتقديمات لمجموع الأجراء والفئات الشعبية، عرفت منذئذٍ بمصطلح دولة الرعاية.

تقاطعت الدعوة الإصلاحية مع النزعات الجذرية الثورية في كنف الديمقراطية فحقَّقت قفزة تاريخية في ميدان الحياة الاجتماعية وعلاقة المواطن بالدولة، عزَّزتها مكانة الأدوات السياسية والنقابية ودأبها على تقاسم الرفاه

العام الناجم عن تطور القاعدة العلمية والإنتاجية إزاء مواقع أرباب العمل، وإرساء قطاع عام في عهدة الدولة الجامعة.

وتطلبت هذه النقلة غير المسبوقة درجة عالية من الوعي والمسؤولية المتبادلة والالتزام بقواعد ثابتة، أخصها معايير القطاع العام المثلثة (خدمة متواصلة بمستوى عالٍ من الأداء، متكافئة ومضبوطة الأكلاف) واعتماد الحوار الاجتماعي الجاد القائم على معطيات رقمية غير مشكوك بعلميتها، والتكافل في توزيع أعباء التقديمات والمشاركة النقابية الثنائية (أجراء وأرباب عمل) في إدارة المرافق الاجتماعية وتصويب المسارات وإعادة النظر بمساهمة السلطات العامة كطرف ناظم مساعد. ترافقت هذه المنجزات وتزامنت مع شيوع وترسيخ المفاهيم الديمقراطية في مختلف المجالات وحسم مسائل الهوية والوطنية والانتماء بقبول الآخر وإخراج التقاذف من التداول والاحتكام حصراً إلى صناديق الاقتراع وتعميم تداول السلطة بين المشاركين السياسيين تبعاً لنتائج الانتخابات. بذلك اتسعت قنوات المراقبة الشعبية والمساءلة ورست على صيغ مرنة متحركة جوهرها ثابت ديمقراطي، وآلياتها في تطور مستمر على إيقاع حركية المجتمع ومبتكرات التقنية والعلوم.

إنَّ ثمة علاقة رحمية بين الرعاية ودولة المؤسسات، تتسع الأولى بقدر محاكاة المجتمع المدني للسلطة وتأصل التعبير الجماعي المنظم. فالديمقراطية الاجتماعية تفترض رافعات حزبية ونقابية تطبق نهجاً ديمقراطياً على صعيدي الحياة الداخلية والممارسة بسواء، وتغرس العمل المطلبي والنقابي ضمن المعطى الأشمل، الممثل بالصالح العام وتحرر القوى المنتجة من قيود البطالة والتخلف التقني وتفرد أصحاب رأس المال بالقرارات العائدة لعملية الإنتاج وتنظيم مسارها وتطورها. أي أن استقرار القوى العاملة، بمنتجيها وطالبي دخول سوق العمل والمتقاعدين، في حمى الرعاية المستدامة رهن باجتماع الحداثة (في المفاهيم والتطبيق) والحريات الفردية والعامة ومستوى التطور العلمي والتقني والاجتماعي التي تشكّل أركان دولة الرعاية المنشودة. فالأصل إنما يكمن في تلك الثقافة المعممة والراسخة. إنَّ إعادة التوزيع المحققة عبر شبكة الضمانات والحوافز المعززة للرفاه هي مصدر تنمية وترسيخ القدرات بمجملها وحاضن وثبة المجتمع، تعزز فرص الإنتاج والمنافسة والجودة واحترام العمل والكفاءة وتحد من استحكام المنحى الصراعي في دائرة العمل والاقتصاد. والخلاصة أن

الكفاية ذات مردود إيجابي مباشر، تنخرط ضمن عملية دائمة تطمح للمزيد من التكافؤ في مضمار الحاجات الأساسية وسبل العيش المحترمة، وإن المحرك الاجتماعي أداة تصحيح مسؤولة وضرورة بعهدة الطرف العامل، بالأصالة عن ذاته، وبالنيابة عن المؤسسة المجتمعية جمعاء.

إنَّ استحضار دولة الرعاية بمعزل عن مقوماتها خطأ في الجوهر وهرطقة شعبوية لطالما انزلقت إلى مسخ مفهومها وحرفها عن غاياتها. فشتان بين الطبعة الأصلية بنشأتها وسيرورتها وصورتها الراهنة، وذلك الانحراف المقيت الآيل إلى دولة الريوع بذريعة المعالجة الاجتماعية، كما هو الحال في لبنان.

وتقضي الأمانة الفكرية بإعلان أن النسق المطلبي القائم على فصل التقديمات والضمانات الاجتماعية عن التوليفة الإصلاحية ومقتضيات الاقتصاد السوقي، وإغفال علاقتها بوتائر النمو حاضراً وفي المدى المنظور أي عزل سلة المكاسب عن مصادر تغذيتها وإهمال تأثيرات البيئة الإقليمية على واقع العمالة الوافدة والمنافسة والبطالة ومستوى الأجور، يستولد نتائج عكسية في المستقبل، ويستبطن عوامل أزمة لاحقة تستهلك المنجزات الظرفية.

كما أن مندرجات قوانين العمل وملاحقها والعقود الجماعية وصناديق الضمان الاجتماعي ولوائح قياس مؤشرات الغلاء وسلم الأجور، على أهمية النصوص التشريعية المؤسسة والناظمة، تعوزها دوماً، كشبكة حماية اجتماعية فاعلة، المشاركة النزيهة في التسيير والمراقبة ـ من مجالس العمل التحكيمية إلى اللجان النقابية المؤسسية والقطاعية، مروراً بوحدات الأبحاث في الاتحادات النقابية، وصولاً إلى إدارة صندوق أو صناديق الضمان والتقاعد والتعاضد وسواها من الآليات المرافقة ـ مما يخوِّل ممثلي الأجراء أهلية الضلوع بالمسؤولية والكفاءة كطرف اجتماعي ندِّي ناضج معبِّر عن عالم العمل ومصالح الأجراء من عمال وموظفين وكادحين، موقن للحوار والحراك الاجتماعي من موقعه المميز بالذات.

يقود «المنطق» الشعبوي الصرف إلى اختزال الصعوبات وتغييب دعائم تشييد منظومة الرعاية، الموضوعية والذاتية. فإذا صحَّ أن مدخل دولة الرعاية وقف على القرار السياسي، فإنَّ بنيانها يستوجب اجتماع شروطها من ممهدات وأركان في متن الاقتصاد وطاقاته وبلوغه عتبة التماسك ومستوى تطور قاعدة الإنتاج تقنياً ومادياً وبشرياً ووفرة آليات التصميم والتوجيه.

ولقد رسمت مرحلة الشهابية معالم الطريق، وأرست مداميك مؤسسية معتبرة، فرَّطت بها السلطات المتعاقبة وأنهكتها الحرب الأهلية وتوابعها، جاعلة من هيئات الرقابة وصندوق الضمان الاجتماعي والتنظيمات النقابية وكل ما يحيط بحقل العمل والشؤون الاجتماعية، شبه هياكل ترزح تحت الخلل الإداري العميق والعجز المتمادي. وأجهزت حقبة الوصاية السورية على المعايير القيمية والسلوكية، فيما شهدت الطبقة العاملة تفككاً بنيوياً مزَّق أوصالها وشرَّد شرائح منها نتيجة إقفال وانهيار مصانع ومنشآت وقطاعات صناعية بأكملها. وعليه غدا لبنان الرازح تحت دين عام بالغ الثقل في مرتبة المركب المثقوب يبحث عن مخارج وتعويذات لسد الثغرات وإيقاف النزف والهدر، بعد أن قلصت الطبقة المتوسطة إلى حدودها الدنيا فأفقدته عامل توازن وكفالة نهضة، وازدادت صفوف الفئات المهمَّشة من البروليتاريا الرثة.

أصيبت البنى الاجتماعية باختلالات عميقة في ظل تنامي الدين العام وضمور الطبقة المتوسطة وتنعم أقلية بالثروات جراء الدورة المالية حصراً وجني الفوائد، رفدت بالمحظوظين ذوي النفوذ السياسي والشلل الزبائنية. في هذه الظروف المتفاقمة، بات من المتوقع تراجع العقلانية المرادفة للوعي الطبقي الكلاسيكي، أنماط قراءة اقتصادية-اجتماعية ونشكيلات نقابية ووسائل مواجهة، وازدياد البطالة السافرة والمقنعة في سوق للعمل أغرقت بالعمالة الأجنبية المنافسة والرخيصة. وتباعاً أنتج واقع اللوحة الاجتماعية ما كان مقدراً له من ضبابية بناء فوقي فكري خيَّم عليها منطق شعبوي، ومكَّن أطرافاً سياسية من التوظيف الديماغوجي والشعاري المغالي بغطاء اتحاد عمالي عام فقد صفته التمثيلية وأضحى مطية للأهداف السياسية ودمية نقابية محتضرة.

ليس التلاعب بحاجات الجمهور بجديد. فلقد تعدّدت أشكاله تاريخياً، وكان على الدوام مغرياً للمزايدين الضاربين على الوتر الاجتماعي بغية المكاسب دونما طرح بدائل ممكنة عملية.

إنَّ دولة الرعاية على طرف نقيض من دولة الريوع الخارجة من حقبة نظام الوصاية وأداته الأمنية. ريوع استثنت العاملين المنتجين من جنتها، يتقاسمها، وهذه ليست مفارقة، كسالى موصوفون معدودون في أعلى الهرم الاقتصادي-المالي بهمة نزعة التعويل على المدرسة النقدية العابرة للأيديولوجيات، فوق

كل اعتبار، وزبائن/ أنصار يشكِّلون قاعدة عريضة من ذوي الامتيازات المحدودة في كنف أصحاب العهدة الوطنية ومحتكري شاراتها. فعلى من يبحث عن دولة الرعاية التي ستبقى غائبة في المدى المنظور لانتفاء مكوناتها وعناصر استدامتها، أن ينفض، بادئاً، غبار الشعبوية الرخيصة، وأن يجاهر بإزالة أنظمة الريوع والزبائنية الاقتصادية، مهما علا شأن سدنتها ومنظريها. فلا اقتصاد الفخامة وعشق الاستثمار توطئة لها، ولا تمزيق محاولات الإصلاح كفيل بنيلها بل مجرد سراب، وكلاهما يضمر ما لا يقول، انسياق إلى إهمال المظالم وعامل توزيع العبء الضريبي كرافعة ومطلب عدالة بديهي وحصرية الحوافز للميسورين من هنا، ورضاء باستمرار أسلوب المنافع الزبائنية بمسوغات مذهبية ومناطقية، وغربة كاملة عن مفهوم الاقتصاد المعاصر وحاجات النمو من هناك.

أما الدفاع عن المصالح الحقيقية لعامة المجتمع وجيش الضعفاء، فدونه الجعالات/ الأتاوات كيفما زيِّنت وأخرجت للناس، ودونه حكماً تحويل مؤسسات القطاع العام الخدمتية إلى هياكل عظيمة ومزارع فقدت القدرة على النهوض بغايتها وتقديماتها المنتظرة بحماية من يرفع رايتها ويلوِّح بالعليل عماداً لبناء اقتصادي وطني متين.

3
الدولة وملوك الطوائف

لو لم يكن للطوائف ملوك وأمراء، لكان لها، في السياسة، مفتون وبطاركة، مشايخ وأساقفة. هذه مراياها، اذ أردنا ولوج مسألة الدولة من بابها. يستوي الملوك على عروشها لحقبة، حالة تمثيلية زائلة مداورةً، منهم مديد الإقامة في سدتها، ومنهم نيازك عابرة. فكم من ارث سار إلى ضياع لتبدل الظروف وانتفاء كاريسما الوريث أو ضعف أدائه، والقليل منه عرف الثبات في القمة في حالات معدودة أبرزها بيت جنبلاط، فيما تراجع آخرون إلى مصاف أمراء العشرة أو المائة او الألف وفق التسميات العتيقة القادمة من زمن المماليك. ملوك الطوائف سمتهم التربع المرحلي وتبوء ناصيتها، بانتظار انضاج البديل، والأمراء بقايا سلالات وبيوتات يصعب على الوجدان الشرقي شطبهم من ذاكرته ويبقيهم قطعاً في متحفه الدائم يعيشون على أمجاد غابرة أملاً بعودة المناصب وإحياء الدور المفقود.

الطوائف في لبنان نعمة من ماضي رقعة جغرافية متواضعة احتمت بملاذ جبالها اقليات دينية، ووفدت إلى سفوحها أقوام اختلطت بها وتنازعت معها، واستقرت على وئام مضيفة ألوانها للموزاييك الديني والمذهبي. لكن الطوائف أيضاً علة حاضر يأسره نظام الملل بعد أن أخرجت السياسة، بالمعنى الحديث، المواطن الفرد من قفص الجماعة، وأحلَّته مرجعاً تحتكم إلى إرادته الحرة لرسم مسارها واختيار نجومها. فثمّة تناقض جوهري بين الدولة ككيان سياسي أوحد يتعالى عن البناء الاجتماعي بالنتيجة، وزعم الطوائف تجسيد البوتقة الحاضنة للخيارات السياسية، وإقامة الملوك للتعبير عنها وتفويضهم شأن اتباعها حصراً. التمثيل الشعبي الصادر عن صندوق الاقتراع، على صحته، لا

يعني سلطاناً ولا يجد نهايته بذاته بل في اندراجه تحت سقف المؤسسة الدولتية الجامعة، وإلاّ أضحى تفرداً في النوع ومصادرة غير شرعية لصفة مشتركة بين أقران جاؤوا من دوائر مختلفة لتكتمل بهم الندوة النيابية وتحقق وجودها وتمامها بهم جميعاً دون استثناء.

***

السنّـة عضد الدولة وسعدها

للدولة ولاية (وغاية) شاملة موحِدة. وكلّ اقتناص لمسؤوليات أو صلاحيات من حقلها العام، إنما يعني اقتطاعاً من جسدها وإضعافاً للحمتها. الدولة مبتدأوها طوعي رضائي حديثاً وإلحاقي بقوة السيف أو قسري بالضم والخضوع تاريخياً. وأياً كانت صيغة ولادتها الأصلية، فهي منظومة الحقوق والواجبات على أرض معينة تكره مشاطرة أحاديتها والمشاركة في امتيازاتها. لها حصريّة الأحكام والمرجعية شرطاً لمناعتها، وحاصلاً أرفع من مجموع مكوّناتها بدرجات.

صحيح أن الدولة، بالمفهوم الحديث، وجدت نشأتها وسددت أولى خطاها في بيئة متوثبة صاعدة حينما كان الشرق في ظلمة عصر الانحطاط. ولئن جاءت الدولة وليدة مجتمعات في سيرورة بلوغها ورشدها، فلحالما اصطدمت بقوالبها المتقادمة وإزاحتها في خضم عملية معقدة من التدرّج حيناً والثورة أحياناً. بيْـدَ أن الشرق المتخلف عن الركب آنذاك، والمستيقظ في ما بعد، لم يقارب المسألة من عدم، إذ حفل تاريخه بأسبقية كللتها حضارة مجلية أرست مداميك مؤسسية كفلت السلم الاجتماعي وحافظت على مقومات وبُنـى قبلية تقليدية عايشت الثقافة المدينية. على نقيض ذلك، منيت العرب بمشرقها ومغربها، بحكام من غير جلدتها غرباء عن مناخها الثقافي، اقتطعوا دويلات وإمارات متناحرة قلما عمَّرت أو اعتنت ببناء دولتي متين، إلى أن ورثها المماليك وتوارثوهـا أسباطاً، لتنتقل وتذوب برمّتها في حضن سلطنة بني عثمان وخلافتهم على مدى أربعمائة سنة وحتى مطالع القرن العشرين.

يشكو تقييم اللبنانيين للحقبة العثمانية الطويلة من مجانبة الموضوعية وانعدام الدقة في القياس. فتعداد المظالم التي لحقت بأجدادهم يكـاد يُنسيهم الملامح الإيجابية التي اختزنتها الإمبراطورية المترامية الأطراف في الإدارة والاقتصاد

والاجتماع بمعايير ذلك العصر. كما يتجاهلون الكمّ البشـري الذي استقدمته ورفدت وطمعت به الجغرافيا السكانية المحلية على غرار المماليك فشاركت برسم اللوحة الحالية للعائلات اللبنانية، وحيثما حط هؤلاء القادمون غلب التعريب تباعاً على التتريك، وأسهم في زيادة ملحوظة للمكوّن السني عامة، والمسيحي غير الماروني بمقدار أقل.

إنّ استذكار التحولات التاريخية من الأهمية بمكان لتبيـان الظواهر الاجتماعية، وما يطلق عليه مسمى ذهنية الجماعات. ومن الثابت أنّ السنة، بعامل التاريخ العربي الإسلامي البعيد المُعزّز بمكانتهم في السلطنة العثمانية، قد استشعروا باكراً امتزاجهم العضوي بالدولة، وهم أصحابها وأبناؤها، فكيف لهم الارتداد إلى مصاف الملّة/ الطائفة وتبني منطق الأقلية المنافي لطبيعتهم وللصورة المحفورة فيهم عن ذاتهم؟ والسنة في لبنان أهل مدينة بامتياز، يطلون من عواصمه البحرية على العالم الفسيح ويقيمون في عقر المبادلة والتسويق والاتجار. وهم فوق ذلك كله حفظة نظام اعتادوا على منافعه وحراس سلطة/ ضرورة تتماهى لديهم مع الدولة دون سواها كما خبروها وظنوا خيراً بها على الدوام. لذلك ناصر السنة كل مشروع أو دعوة احيائية واعدة على مساحة قناعاتهم المتوارثة وانتشارهم في دنيا العرب، وانحازوا بالسليقة إلى الناصرية/ الوعد العربي وإلى الثورة الفلسطينية/ القضية بغية إعادة الأوصال المقطعة والأرض السليب، وأحجموا ككتلة، عن الانغماس في جنون الحرب الأهلية والتمثل بأطرافها واقتناء أداتهم المسلحة الذاتية، وفي كل ذلك راودتهم وسطية محافظة تخشى الإنعطافات السريعة وتحاذر المراهنة. لذلك أيضاً، تخيِّم على السنة عقلية الأكثرية الواثقة البعيدة عن الانفعالات، فلا حاجة لهم بها (كما على مرّ الزمان) وهم الحريصـون على ميزان السلطة، لدرجة الائتمان، برعاية عربية عريضة تربطهم بها أخوة فطرية من نوع مميز، بدون مباهاة أو استئثار.

إنّ فضاء السنة قد أوكل إليهم بامتياز وديعة الماضي في الحاضر واستودعهم اتزان الحركة في الأمر السياسي، فتأصَّل لديهم ذلك الميل الدائم إلى الاستظلال بحياض الدولة المرسى/ الحامية الواجبة الوجود لترسيخ مكانة الوطن والأمة إزاء الأجنبي، محط الارتياب وقطب الحسد الجذاب. على هذه الحال، أخفقت الأحزاب العقائدية على تنوعّها، في اختراق الجماعة السنية عميقاً، التي عقدت لواءها لعائلات معدودة تبوأ معظم ممثليها رئاسة الوزراء، توزعوا الزعامة في

المدن الكبرى وتناوبوا على الحكم. وحده الشهيد رفيق الحريري خرق القاعدة واختصر الزعامة السنّية بمفرده أبعد من رياض الصلح سليل الباشـاوات (وتجاوز حدود لبنان أكيداً)، جمع المال وصورة المقهور ورجل الاعمار والبر والإحسان بين يديه، وجلس بين قادة الميليشيـات يُلملم دولة الطائف من ركام الحرب على سبيل المقاولة وبوسائلها، تحوّط للمحاصصة والزبائنية وشهية المحترفين تحت المجهر السوري، فساير وقايض وهادن وانفق وقاوم، ليخرج بدولة قاصرة وملكاً منقوصاً. من خلال هذا الأداء في ظروف وصاية بالغة التعقيد، اكتسب الحريري دون شكّ صفة رجل الدولة تعويضاً عن رجل دولة أقام بموازاتها جهازه الخاص ومشيخته، وحاكـى من خلالهما معاً مجتمعاً دولياً، عضواً مرموقاً في ناديه وصديقاً حميماً لأبرز قادته. ومن المفارقة، بعد مماته أنّ وريثه بُويعَ ملكاً على قوم هبّوا بدافع الإخلاص للجمهورية والذود عن الدولة والكيان.

***

الموارنـة: عربٌ بلباس الفرنجة

مُفاخرة الموازنة بالدولة (دولتهم) لون من النوستالجيا بخلاف شركائهم السنة الذين انخرطوا بعد مرحلة التأسيس. يصعب القول أن جمهورهم فقه يوماً وظيفة الدولة العتيـدة. وجدوا فيها مضافاً إلى جبلهم آل إليهم بالتملك. فما كانوا عليه لهم وحدهم، وما اصبحوا عليه امتداداً لملعبهم. الساحل بمدنه ضاحية الجبل ومهبطه في ذاكرتهم الجمعية، فرع من أصل، تاجر مقابل فارس. للأمس القريب ساروا على اعتقاد أنّ ما لنا لنا، وما لكم لنا ولكم. هكذا نظروا إلى الدولة بعد الخروج من محابسهم، واستهجنوا استكثار المسلمين عليهم بوطن للمسيحيين في بحرهم العربي.

لا يُؤخذ العقال بجريرة الجهلة، ولا المتنوّرون والطليعيون الموارنة الكثر بخطأ المتزمّتين. حتى أنّ هؤلاء، في عصبيتهم الريفية (غالب الموارنة أقحاح من أصول قبلية عربية) يجدون بعض الأسباب التخفيفية في زوايا تاريخ هجرته السعادة وكثرت فيه إراقة الدم، فاستولد الإنطوائية والثأرية. ومن بلا خطيئة فليرمهم بحجر. الجبليّون في حوض البحر المتوسط لهم خصائص متقاربة كما بيَّـنَ فرنان بردويل. أضف إليها ذهنية الملجأ/ الملاذ التي طبعت

الموارنـة عبر تاريخهم وزرعت في وجدانهم مثلث الأرض/ الطائفة/ الأمة وفق وصف الرحّالة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تجد نزعة الكيان مُتأصّلة عندهم. حال جبل لبنان (الاستقلال النسبي بمعنى العزلة النسبية لوعورة المسالك وصعوبة نجاح عمليات التأديب) ليست فريدة في السلطنة العثمانية على ما يظن البعض، ويكفي معاينة الجبل الأسود وكريت والأوراس وغيرها.

هذه المجتمعات المُصغَّرة وجدت دائماً أن دنياها هي حدود الدنيا، إلى إن ضاق بها العيش فأخذت تفرغ فائضها في السواحل والمهاجر خاصة. وفي كل محط نقلت الرابطة الكنسية وحافظت عليها لحمة وهوية وانتماء.

في بيئة ريفية مهددة (أو هكذا شعرت) توسّل الموارنة كتابة هجينة سميت بالكرشونية حفاظاً على سرّية تراث ديني باللغة السريانية الأصلية لم يعد للعامة إلمام بها. عاش الموارنة في «عالم» محدود مليء بحكايات البطولة وسيرة البطاركة. هؤلاء القادة وأولئك الشجعان. علّمتهم الكنيسة الأبجدية في ظلال السنديان والشجر الوافر، وحملت إليهم الإرساليات تعاليم روما لإزالة رواسب الهرطقة والانضواء في رحاب الكثلكة، وعلوم ومعارف الغرب لتنشر التعليم واسعاً وتؤسس لسبق حسده الروم الأرثوذكس. اجتمعت العوامل من فورة ديمغرافية وانتشار في الجبل الجنوبي وتماسّ معرفي وهجرة واعدة وإدخال نظام المانيفاتورة إلى الجبل، عبر قرنين ونيف، فودع الموارنة دائرة العوز والقوقعة، واقتحمت أفكار جديدة جماعتهم بزي العصر. هكذا، توسّعت رقعة طموحاتهم وأحلامهم، واستوعبت تعثر صعودهم من حملة ابراهيم باشا إلى أحداث 1860، حتى اذا ما سقطت دولة بني عثمان وجاء الانتداب الفرنسي، كانت تجربة المتصرفية تمريناً عملياً لهم في السياسة والإدارة، مهّدَ لصدارتهم منذ فجر الانتداب، وترجم المارونية السياسية إلى واقع.

إنّ في دمج سائر المسيحيين بالموارنة شيئاً من الاختزال يُؤدِّي إلى عيب في فهم الدوافع والأصول والفوارق التاريخية في العيش ورؤية الذات. تخيِّم أجواء المارونية على مجمل المسيحيين في «لحظات» تقاطع وتعبئة ظرفية تنشد شحذ همّة المسيحيين عموماً، ثم تخبو. ثمة جوامع مشتركة بين الطوائف المسيحية، بدون نكران، منها الأصيل وبعضها حديث نسبياً. إنها عنوان المشترك/ الأساس خارج دائرة السياسة الصرفة، أقرب لما يمكن تعريفه

بنموذج مجتمعي، وهو حاصل لاندماج الموارنة في عالم المدينة أي « تمدنهم» ونتاج لمشرقية زادت تمسكها بالكيان اللبناني، قياساً بأمثلة المحيط الاقليمي. من هنا نتلمّس ذلك البون بين مستوى ثقافة المسيحيين وسلوكهم السياسي «البدائي». لكن حذار التعميم، فشتّان بين طائفية الضرورة العابرة المؤقتة والتحجر الديني الاصولي. فالمسيحيون، والموارنة في مقدمهم، شيع سياسية متخاصمة في حالات الاسترخاء، وكتلة (غير متراصّة) في أوقات الشدّة وزمن الأحلاف الطائفية. وفي أقسى ظروف التحشيد الطائفي، ثابر كثر بينهم، وباستمرار، على الوقوف عكس التيار ونبذ توظيف المشاعر والمخاوف في خدمة مآرب الانعزال.

أخطأ الموارنة في السياسة. اعتمدوا درء المخاطر قاعدة – هي صحيحة – لكنهم حددوا رياحها شرقاً واستصغروا لفحاتها جنوباً. أخطأوا لأنهم حكموا واستخطئوا لصفتهم وإقامتهم الاقتصاد بديلاً عن المشاركة السياسية، خارج الوعاء الإقليمي. حوكموا أيضاً على مقاصدهم ونواياهم التي غالباً ما ترجموها بجلافة واعتداد، فضاعت حسناتهم في مرآة شركائهم في المواطنة. هكذا التاريخ يسلط الضوء على السقطات النائتـة. في قراءة سياسية محضة، يفشل الموارنة في الامتحان. لأكثر من نصف قرن، كانوا شياطين لبنان وملائكته، واعتقدوا على الدوام أن اللعبة السياسية محكومة بصراعاتهم، فلم يتركوا للآخرين مكاناً يذكر بين اللاعبين. جمهوريون هم، بمشايخهم ومقدميهم وأرباب الصناعة والتجارة من صفوفهم (بقدر أقل نسبياً من الأروام) وأحزابهم وعائلاتهم السياسية، ينصبون ملوكاً عند كل منعطف عناوين لقدراتهم ورموزاً لتجييشهم. وفخورون كيانياً بكنيستهم ومقامها باجلال، يناهض – يا للمفارقة – قائدهم الصرح البطريركي، ويسعى إلى أسقفية زمنية علمانية الهوى. علاقة مغلوطة تشدهم إلى الدولة (بمنطق يقف على رأسه تشبهاً بقول ماركس)، فحيث هم تكون الدولة أو لا تكون، يطمئنون إليها أو يحترزون من ماضيهم وماضيها، ونسياناً لواقع الأمر. ليسوا إذاً من مناوئي الدولة، الغرباء عنها، بل بالأحرى من ناكري تبدل الأحوال، فطروا على وسادة السلطة وجعلوا من رئاستها قضية وموضوع عراك دائم فيما بينهم.

هل يبكي الموارنة اليوم ملكاً أضاعوه؟ كلاّ بالتأكيد، أو هكذا يجب أن يكون الجواب دون إغفال بعض من مرارة أندلسية لديهم. عيبهم الأكبر انهم

لا يعون كفاية تبدل الصورة. فإلى خسارة مواقع وبعض من صلاحيات، كم يجهل الموارنة حسن ظن الآخرين الفاعلين بهم وبدورهم المطلوب والحاجة إليهم لبناء الدولة (الحديثة) بعد طول احتراب.

***

الشيعـة: امتحان الدولة المدنية وولاية الفقيه

عمر هوية الشيعة في لبنان حوالي الربع قرن. فاصل قصير من الزمن خلع عنهم لباس المتاولة وأحلهم في صلب المعادلة اللبنانية. استعادوا تاريخا حشرهم رافضة في جبل عامل، ودنيا العشائر بأعلامهم وعلمائهم، ونقلوا متاعهم وشبابهم المقاوم (وبعضاً من قراهم) إلى واجهة الأحداث على مشارف المدينة وفي قلب حياتها اليومية. انتهت. إلى غير رجعة، مقولة الهوامش والملحقات النائية يروضها زعيم من هنا ويكبح جماحها ضابط من هناك.

دخل الشيعة إلى لبنان مجدداً من الباب العريض. مجازون بعشرات الآلاف ومقاومون يلوّحون بأعلام حملها مئات الشهداء، ورجال أعمال ومال، حديثو العهد حيناً بسحر ساحر ومغتربون من أقاصي أفريقيا والبرازيل. ما من أحد نسيَ شتـلات التبغ ومعتقل الخيام. تحول الجنوب إلى أسطورة حية بأبنائه، وسقى ترابه بدماء البقاعيين. وفي المخيّلة روايات وأخبار بطولات، وعلى الشفاه أناشيد النصر والزغاريد. طليعة مقاتلة اسمها حزب الله تجاور حركة أسسها الإمام موسى الصدر واختارت الأمل شعاراً وبيرقاً. وبقايا خزان بشري رفد اليسار والأحزاب القومية بطواقم ومقاتلين.

عرف عن الشيعة الانتظام والإخلاص والعمل الدؤوب في المصانع والحرف والمؤسسات، غالباً في أسفل السلم الاجتماعي. انفجر البركان الصامت منذ ذلك اليوم الذي أطلقت فيه صيحة «السلاح زينة الرجال»، وبدأت رحلة سريعة قادت طائفة عبر التضحيات إلى المعترك السياسي بكامل عدتها ومشروعيتها، تتمثل بمن كان لا صوت لهم، وتمسك بعصا تعطيل القرار على صعيد السلطة التنفيذية وبمطرقة السماح في الندوة النيابية.

لم يكن الشيعة خارج الدولة خيارياً في الأصل، كانوا كمّـاً منسياً من الدولة، على هامش أعمالها وحضورها ومؤسساتها. ومن صام الدهر تفتحت شهيته. هكذا، بدفع ذاتي وإحاطة من سلطة الوصاية قبل الطائف وبعده.

أغارت أمل على الإدارات والمؤسسات توظيفاً وحشواً لتعويض ما فات، وتربّع حزب الله على قرار المقاومة بامتياز وعلى حيازة السلاح بتصرف وعلى التحكم بقرار الحرب والسلم برعاية.

عهد الشيعة بالدولة طري العود. لذا، اختصروا المسافة ونالوا البراءة من كل أخطاء دولة الاستقلال، لأنهم، بغالبيتهم، كانوا محرومين، والمحروم صنو المتفرج في عدم المسؤولية. بالمقابل، فان علاقتهم العضوية بالدولة لصيقة بحقبة الطائف ومحصورة بتجربة حفّها الشحن المذهبي من كل صوب. وقد يشوب تقييم هذه العلاقة المستجدة بعض من الاستنتاج المتسرع لعدم نضوجها كاملاً، وبقائها مفتوحة على الاحتمالات وحبلى بالتطورات (على صعيد حزب الله تحديداً). ومع ذلك، ثمة ملامح ماثلة وتكاوين تستدعي خلاصات، وتندرج في سياق النهج العام.

تنطوي علاقة قطبي الطائفة الشيعية بالدولة على جملة إشكاليات، فالهرم الشيعي بناء ذو تركيبة خاصة ومؤثرات تميزه عن سواه، من أسفله إلى أعلاه.

تماسك اجتماعي شبه محكم ورابط عقيدي دافق في شرايينه. نمط سلوكيات معمم تؤطره مؤسسات تغطي معظم مناحي الحياة. مسيحانية قتالية من عمق موروث الرافضة، تعبىء وتستنهض، تنادي وتلبّـى تعظم الشهادة وتقربها من يوميات الحياة؛ تمثل بالجمهورية الإسلامية في إيران والتزام بولاية الفقيه لا يترك مجالاً لتبيان من هو صاحب الأمر ومن أين تستقى أعلى سلطة. ومن قاعدة الهرم إلى قمته، رهـط من العلماء (رجال الدين بالتبويب العام) يمسك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتولـى الشرح من الشأن الحياتي إلى السياسة الدولية. إنّ جوّاً يعبق بالمقدس الديني ويعتنق مبدأ التراتبيّة والتكليف الشرعي والانصياع لولاة الأمر، أي يقيم منظومة متكاملة لكتلة معينة يجمعها الرابط المذهبي، يضعف إمكانية الاندماج في مُتحدٍّ مجتمعي متنوع، كما ينزع عن السلطة المدنية «مشروعيتها» وفاعليتها ويبقيها في دائرة التشريف والمجاملات. ولئن توفرت رموز مدنيَّة في الدولة من صلب هذه الكتلة (الرئيس نبيه بري أولاً وسائر نواب ووزراء أمل وحزب الله)، فإنها واقعاً تستلهم المعطى الجماعي وتنهل من مدرسته، وتنقل بعضاً من أدبيّاته وسلوكياته إلى حقل الدولة بالذات. محك علاقة الشيعة بالدولة في نطاق الأفعال لا الأقوال. فخطاب حزب الله، لهذه الناحية، لا تشوبه شائبة من

حيث الحرص على مكانة الدولة وحضورها. لكن واقع معاقله يدلي بالعكس، والشواهـد لا تحصى من الصور والشعارات والإعلام إلى معارض الكتب، مروراً بالتشكيلات والاستعراضات العسكرية في الشوارع (رغم أن عمل المقاومة سري بالكامل) وتوسل الاحتفالات الدينية للخطب السياسية.

إنّ طائفة رئيسية بحجم الطائفة الشيعية مكون أساسي نال موقعه بجدارة في النسيج الاجتماعي، وله من الحيوية والتراث الكربلائي ما يؤهله لاجتياز أقسى الصعوبات عند الامتحان. أحرز بكفاحِهِ أو بالأحرى انتزع مكانة محورية في رسم مستقبل الوطن الصغير دون مِنَّـةٍ وباعتراف سائر الأطراف. وعلى عاتقه مسؤولية خاصة لاتصاله المباشر بأخطر التطورات الإقليمية القادمة ووقوفه على تقاطع استحقاقات سوف تلقي بظلالها على مجمل علاقته بالدولة، وهي علاقة شائكة ومعقدة لتاريخه. فالثنائي الممسك بدفة الطائفة معني ببلورة وإيضاح خياراته وأهدافه البعيد في الميادين الاجتماعية والاستراتيجية والعسكرية، وبعض مظاهرها مقلقة بصراحة، لشركائه في المصير الواحد. وعليه التبصّر الحكيم بكيفية بناء دولة مشتركة جامعة انطلاقاً بالضبط من رصيده الثمين في الدفاع عن الأرض والوطن. ولا مناص من القول، على فظاظتِهِ، أن هذا المطلب/ الحاجة يحيل إلى لبّ مسألة لبنَنَـة الهوية وإزالة كل التباس يرافق تظهيرهما وتطهير الخطاب والسلوكيات من كل إشارة أو مراهنة توحي بالعكس.

***

الـدروز: مَنْ يستبدل جبلاً بحصة ومقعد؟

ما من داعٍ للسفر إليهم والتجوال في جبلهم على طريقة فولني أو الاقامة في ربوعهم مثل الليدي ستانهوب، لمعرفتهم والاطلاع على أحوالهم. فللدروز في قصر المختارة عنوان لا يخطىء، ينوب عن الجرد والغرب وحاصبيا والشوف والمناصف، ولهم في وليد جنبلاط رمزٌ يختزل المناصب القديمة ويجمع في شخصه امتيازات عائلاتهم من نكد إلى تلحوق وعبد الملك والقاضي وسواهم.

ورثَ وليد جنبلاط إمارة المعني والشهابي، يرمم قصور دير القمر ويعيد الحياة إلى قصر بيت الدين، يصول في الثقافة ويجول في التراث. ارستقراطي يعجن لغة شكسبير وموليير متنقلاً من موقع إنترنت إلى استقبال موفد او

سفير، وخادم للقوم (سيدهم) يقف ساعات بينهم، راعياً مصالحات، معلماً تكتيكاتـِه وكشافاً للطريق. هو المبتدأ والخبر، هو الألف والياء في كل شأن درزي وفي شأن جماعة الدروز.

بنـو معروف ليسوا مجرد أقلية أو طائفة. فالموحِّدون الدروز هامة تاريخية وأصحاب همة ونخوة جعلت من معاقلهم نواة الاستقلال بالحكم الذاتي، وعبروا بالموارنة إلى أرض ميعادهم الصغرى. أشـداء لدرجة عدم احتمال وصاية من شقيق أو حليف أو حتى من الدولة، وصوفيون متعبّدون يرضون بقسمتهم بهدي الحكمة. عضدهم اجتماعهم وزعيمهم عمود السماء. وجهاؤهم ونوابهم أجرام في مدار كوكب المختارة. هكذا هم سياسياً يتحلَّقون حول صاحب القصر، الرئيس والرفيق الأول والمرجع. وفي مكان آخر زعامة يزبكية تشد شريحة من مناصرين، رصيد عصبية أصيلة منافسة يوماً، تمكن ابن جنبلاط من استمالة مداميك منها بعامل القيادة في الحرب والحنكة السياسية في السلم.

فُطِمَ الدّروز على الزعامة. نازعَ بشير جنبلاط البشير الشهابي الآخر، أمير الجبل وبقي سعيد جنبلاط من بعده صاحب الكلمة الفصل رغم الملاحقة. المسألة أن الدروز، على مرّ العهود، يضعون زعاماتهم في أعلى المراتب ويتوارثـون هذه الذهنية. لا ضغينة لهم إزاء الدولة اللبنانية، يحملون مطالبهم الحياتية وما يعود لوظائف الدولة إلى المختارة، وهي تتكفل بالأمر. المختارة ممرّ اجباري لهمومهم، وفي المختارة تحسم الأمور أو ترحل. هنا مركز القرار فكيف الخلود إلى غيره. الدولة دخيلة على البيئة الدرزية منافسة لبيوتاتهـا، وغالباً ما كان حضورها للأذية والإكراه. هكذا على الدوام تقضم الدولة من نصيب الطائفة وتنمو على حسابها إلى أن جاء كمال جنبلاط.

الوزارة (أو الاشتراك في الحكم) وسيلة لا غاية، دون الزعامة. الأولى تستولد منافع والثانية مصدر السلطة. الدولة لا تعلو على الزعامة والصدارة للزعيم أكان داخل السلطة الرسمية أم خارجها.

استوعب وليد جنبلاط الدرس عاجلاً. آلت إليه الزعامة في ظروف عصيبة أليمة، فتدبّر أمره، وبنجاح، عاد إلى حضن الطائفة وحصنها (استشهد والده لابتعاده عن حصرية الطائفة وطموحه الأشمل)، بوليصة تأمين له ولدوره المقبل. وكان له ما أراد، بالضرورة والبراغماتية والولاء. مذذاك، حاور الوليد

وعادى وقاتل من دست الطائفة، وأقام في مناطق نفوذه إدارة بديلة للدولة، خوَّلتهُ التفاوض من موقع «الكيان المستقل» والولوج إلى الدولة الجامعة إذا ما قامت بحصة محفوظة في كل معادلة. فإذا ما استشعر انتقاصاً من دوره ومكانته في بوتقة الدولة (أو خطراً على نفوذه)، ارتدّ واعتصم في المختارة، بعد أن زيَّـنَ الجبل بالمصالحة وعودة المسيحيين (بعضهم). ولمزيد من ضمان في لعبة السلطة، حرصَ وحافظ على شبكة أمان «إسلامية» متحركة، عين على السنة، مفتاح المدينة في بيروت خاصة، و(صيدا) وعين على الشيعة الصاعدة، يتناغم ويستحضر تاريخ النضال المشترك مع كل من الفريقين حسب الظروف ويتغنَّـى بالعروبة.

يُقذف جنبلاط بتهمة التقلب في المواقف، وهذا خطأ شائع لدى «حلفائه» المسيحيين. الواقع أن لحركيته اللولبية فضيلة من زاوية مصالح الطائفة الصغرى وقدرتها على التأثير. فهي الثابت الدائم الذي يملي التحالفات وينوعها وينقلها إلى دائرة الضوء. ولأن جنبلاط أمير الجبل في جمهورية الطائف - بالتفاف درزي عريض محضه المصادقة المسبقة على مُناوراتِه وبايعه تحشداً وتصفيقاً في المختارة في كل مناسبة - جـازَ له التحكّم بمعايير ومقادير التعامل مع الدولة، انخراطاً دون ذوبان، وحرداً دون قطيعة. لـذا يجلس (وتجلس معه عامة الدروز) في ما يشبه الما بين عند سلاطين بني عثمان، العام من أمامه أي الدولة والخاص من ورائه أي الطائفة (والجبل إذا أمكن)، يفتح باب هذه ويغلق باب تلك، وكلا الخيارين رهن إرادته. ليست رياح الدولة ما يخشاه وليد جنبلاط، فقد تفوق في التحوّط لها. إنّ ما يخشاه حقيقة هو ذلك القادم المنافس لا على الطائفة بل على الجبل باسم الكرامة السياسية للمسيحيين الذين كان لبيت جنبلاط الأثر الأكبر في حلهم وترحالهم منذ البدء وفي تهجيرهم القسري وعودتهم ومصالحتهم.

4
إغتيال الدولة

يفيدنا تاريخ لبنان الحديث أن كلّ مفصل منه طرح وتصدّى (وعالج) وتنازع قضية ذات أهمية محورية، فما أن تحلّ مسألة حتى ترى المسار يستولد تابعتها، وكأن الأزمات تتدرج وتتوالى قبل أن يبلغ الوطن شاطئ الأمان.

فمنذ ولادته، عرف لبنان إشكاليات خمس على مراحل، وكلما حسمت مسألة، اجتمعت عوامل إنضاج مسألة تعقبها وتحتل واجهة النقاش والتنافس والصراع.

تصدَّر شأن الكيان حقبة طويلة دامت من إعلان لبنان الكبير عام 1920 إلى ميثاق الاستقلال عام 1943، تخلَّلها تحفُّظ شديد سار به الفيصليون أولاً وتوِّج لاحقاً بمؤتمر الساحل. وغداة الاستقلال، برز عاملان قويان نجما عن نكبة استيلاء الصهاينة على فلسطين وما تبعها من انقلابات عسكرية في غير بلد، وعن سياسة الأحلاف وصراع الناصرية مع الهاشميين، فكانت أحداث عام 1958 ومحورها موقع لبنان من التجاذب القائم. وما لبث لبنان أن واجه تداعيات العمل الفلسطيني وانتقال قيادات المنظمات الفلسطينية إلى بيروت عقب أيلول الأسود عام 1970، ونجم عن الأمر مؤازرة الحركة الوطنية للثورة الفلسطينية، تطورت إلى طرح مسألة النظام وانتهت إلى الحرب الأهلية عام 1975.

استمر النزاع بين مدّ وجزر، واتخذ شكلاً طائفياً صارخاً آل إلى صدامات فئوية داخل المعسكر الواحد، حتى حسم اتفاق الطائف قضية الهوية ووضع حداً لمعضلة شائكة برعاية عربية ودولية. ورغم الإقرار بضرورة السلم الأهلي، فشلت تركيبة الطائف في إرسائه نهائياً، ومهّدَ الانسحاب الإسرائيلي

من جنوبي لبنان بفعل المقاومة لتعزيزات عسكرية جديدة استحدثت تحت الوصاية السورية، إلى أن انفجر الوضع بين حزب الله وإسرائيل، فتوسلت الدولة العبرية حادثة اختطاف جنديين لها من وراء الخط الأزرق المرسوم من الأمم المتحدة وشنت عدواناً شاملاً على لبنان، أوقفه القرار 1701، وزخَّم السجال حول الدولة الذي يخيِّم على مجمل الحياة السياسية راهناً.

لقد عرفت كل من هذه المحطات نهوض قوى معنيّـة بالمقارعة والمنازعة، تبدَّلت على مر الأزمات. هيمنت نخب قدمت من حضن اللامركزيين إلى الاستقلاليين، وزرعت بواكير أعمالها في منتديات اسطنبول والقاهرة وباريس ـ على مسرح السياسة وتوافقت بعد حين على صياغة كيان الاستقلال، واستعادت المقاومة الشعبية ضد حلف بغداد منطق الجماهير تيمناً باللغة الناصرية، وخاض اليسار وحلفاؤه غمار معركة تغيير النظام عام 75. وفي ما يشبه القهقرة، ارتدَّ الطائف إلى تسوية بين الطوائف، ليستوي النقاش حالياً حول الدولة في دائرة الحشد المذهبي والتراشق من عيار ثقيل.

وكما أفضت أحداث 1860 إلى إقامة نظام خاص للبنان، عُرف بالمتصرفية، بإرادة الدول الكبرى، تطرح مسألة الدولة اليوم في خضم تفاعلات وتداعيات حرب مدمرة اضطلعت بها إسرائيل، أصالة ووكالة، وأصابت اللبنانيين جميعاً، وإن بتفاوت، بالعمد (تبعاً لإرادة القتال) والقصد (بغية تدمير البنى التحتية واجتماع أسباب النيل من النموذج اللبناني).

يمكن التطرَّق بإسهاب لعامل الاصطفافات الإقليمية والدولية المتأجج سجاله ولكل اجتهاده في ما يعود لنوازع وتوصيف المحورين، عنيت الإسرائيلي/ الأميركي مقابل الإيراني/ السوري ومدى مطابقة المجريات، أو بالأحرى التصاقها، بالعامل الصراعي الأوسع. تكفي الإشارة إلى أن ثمة معالم وملامح مشتركة بين البدايات والنهايات، بالمعنى التاريخي وقراءة سيرورته الحلزونية وتحديداً لناحية «العناية» الدولية الملحوظة بالتركة (من الرجل المريض ـ السلطنة العثمانية) إلى النظام المنكفئ (سوريا المنسحبة تحت وطأة القرار 1559) وعلى قاعدة (أو مقدمات) سياسة فرِّق تسد العثمانية والألغام التي خلفتها الوصاية الأمنية السورية والشرذمة التي مارسها.

تبدّلت العناوين وأوصاف المرجعيات الفاعلة، فدخلت دول نادي العظام، وتبوَّأت دول ناصية التأثير الإقليمي. وعلى غرار النمسا عام 1860، صاحبة

الحصة الضئيلة في القرار الدولي المشترك، تقدمت دول أوروبية (إيطاليا، إسبانيا) تبحث عن دور ثانوي، في التحالف الدولي. مع أوجه الاختلاف بين قواعد القرن التاسع عشر الموضوعة برعاية مترنيخ (التي مزَّقتها ألمانيا الصاعدة والسائرة نحو التوحد) وقرارات الأمم المتحدة التي تحرك شرعتها الولايات المتحدة الأميركية.

أولاً: تعرضت أركان الدولة الثلاثة باستمرار لهزَّات وطعن...

أي إنَّ الأرض والشعب والمؤسسات كانت مادة جدل وتفسير عنوان واختلاف. والأمثلة ماثلة تستخلص من المعطى التاريخي، وإن سلَّطت كل حقبة الضوء على مكوِّن أو أكثر منها، حيث لم يمنع تعريف الدولة الثابت تقلب الوظائف وتبدُّل الأوصاف وتأثُّر مراميها بحركة المتغيرات وأحوال العالم. خرجت الدولة من كنف حصرية القول «بأنا الدولة» النابع من الحكم المطلق الإلهي المسبغ على الأوتوقراط، إلى نطاق الإرادة الشعبية والتكليف المؤقت. وانتقلت من دولة التراتبية الطبقية والديمقراطية المحصورة بالملاَّك ومن ثم الأوليفارشية إلى دولة الحقوق والواجبات وصولاً إلى دولة الرعاية ومن السيطرة الطبقية إلى الاشتراكية.

وعاشت على مسلمة السيادة المطلقة والاستقلال الاقتصادي (وحتى العزلة)، لتعايش اليوم واقع التداخل والسيادة النسبية والعولمة الاقتصادية.

إلاّ أن عصب القضية المطروحة معلوم مثبت. تعلو الدولة كافة المكونات الاجتماعية وتظللها، فما دون الدولتي عضوي اجتماعي وحصيلة تاريخ، وخصائص مجتمع بعينه لا يجوز تجاهله، ولا يجوز فرضه قيداً مكبلاً للمؤسسة الأم الحاضنة والمستوعبة لتناقضاته وصراعاته. ولأنَّ الدولة مدنية بامتياز، فهي وحدها القادرة على الاستيعاب لأنَّها تتجاوز الجزئيات، ووحدها الناظمة لأنها على مسافة واحدة من الجميع، أو هكذا يجب أن تكون.

ولئن كان الأحوج اليوم الدفاع عن الجامع المدني المؤسسي، فإن ثمة شطحاً في هذا السياق، يقترب من النهج المثالي الهيغلي، مصدره، على الغالب، مساوئ وسقطات المكوِّنات ما دون الدولتية (أحزاب، وطوائف ونقابات..).

واستطراداً، يغيب عن البال، ما هو جار منظور من تقلص في وظائف الدولة، وانسحابها عملياً من حقول وقطاعات أشرفت طويلاً عليها. لذا وجب علينا التنبيه من تحجُّر وتكلُّس أيديولوجي في هذا المجال، يقف على

نقيض الفرضية القائلة بالاحتكام الدائم إلى الواقع الملموس، ويعمل على إغراق الدولة في استحلاب من نمط الأتاوات واستنزاف مواردها فرضاً ومكافأة فئوية، وهو في هذا السياق، يرفض تحرير مرافق ذات وظائف تجارية بحتة من مونوبول الدولة وحصريته، والحرص على المبادئ التي ترعى القطاع العام، وهي جميعها تكاد لا تتوافر في العديد من المؤسسات العاملة في كنف الدولة كما أثبتت التجارب.

نصل إلى نقطة مفصلية تخص التعامل مع المفهوم وتستدعي بادئاً دحض الشائع في السجالات القائمة، وتحديداً الخطأ المتداول بصيغة الدخول إلى الدولة، وهو مقولة غريبة فارغة تجعل من الدولة جسماً منفصلاً متدلياً في الهواء. فما من دخول إلى الدولة، وما من باب للدخول منه، لأنَّ الشعب، كل الشعب، أحد أعمدتها وعمادها ودعامتها. أما الخروج، فعلى الدولة، لا منها، تعريفه العصيان وعاقبته التمزق والتفريط الكياني. ومن الأسلم والأصح مقاربة الأمر من زاوية السلطة حيث حلبة الصراع والتنافس، يعود للمعارضة احتلال مساحة خارجها لتستقيم الديمقراطية.

لذا يقرأ عنوان «اغتيال الدولة» بأنه حاصل محتمل لتراكم الطعون بعناصرها، أي ما يتعدى الصراع على السلطة إلى تمزيق وحدة الشعب والتفريط بالأرض. ولنا في محفظة التاريخ الحديث، يميناً ويساراً، ما يدعونا إلى قلق مشروع. فعلى سبيل التعداد لا الحصر، يقتضي التعبير والمراجعة حيال ما أفسدته العلاقة العدمية بين الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية إبان الحرب الأهلية واستقالة الحركة من واجب ومسؤولية قيادة العمل الوطني دون شريك. كذلك لنا في تبعية الطبقة السياسية وخضوعها للوصاية السورية بعد الطائف، أياً تكن المبررات، مثالاً على الإساءة إلى جوهر الدولة وديمومتها. وقريباً منا، كادت حرب عدوانية مدمرة أن تطيح بمقومات الدولة لأن فريقاً أسقطها من اعتباراته وانفرد في قراراته، وأعني بذلك مجمل نهج امتدَّ لسنوات.

إنَّ المعضلة الراهنة التي تواجه لبنان تبدأ من تعريف الداء قبل وصف العلاج. فالدولة قائمة، شئنا أم ابينا، بأرضها وشعبها وكيانها، لكن الخلل الفاضح في طابقها العلوي أي المؤسسات. فما من طرح سليم بفترض قيام الدولة من عدم وينفي وجودها. وليس الإقرار بوجوب الإصلاح والتصويب

بمرادف دقيق لعملية بناء الدولة لأن أسساً لها معروفة وقائمة، ومحسومة تحظى بكامل المشروعية التاريخية، وقد تم جلاء غوامضها منذ زمن، بانتظار إصلاح المؤسسات المرجأ باستمرار. غير أن للإصلاح وجهة وطريقاً لا حياد عنه، يتعدى الجهر بالدولة إلى رابطها المدني الملازم لها بالضرورة، الضامن لصلاحها وديمومتها، وهو يتقدم ويعلو كل توصيف مضاف. إلى ذلك، على الدولة العتيدة أن تتصالح مع العصر ومتطلباته، فتقترن بالحداثة وتندرج في أسرة البشرية الوسع. وعلى قاعدة الديمقراطية تتحدد الخيارات وتتحقق المواصفات.

ماذا يعني ذلك صراحة؟ يعني أولاً عدم الدمج الآلي بين الدولة والسلطة، لناحية الصراع على الأخص. ويعني ثانياً أن ما ينبثق عن مفهوم الدولة أو ما يسمى بالحقول السيادية - الأمن والدفاع والسياسة الخارجية والمالية - موقوف عليها دون سواها، مقامه في دائرة حصرية لا تقبل الازدواجية، ومعدنه مختلف عن سائر الوظائف (اجتماعية، ثقافية، تعليمية، صحية، خدمتية) التي يمكن للمجتمع المدني وهيئاته ما دون الدولتية، المشاركة فيه وتقاسم التقديمات والعطاءات بمنسوب ومعايير ومواصفات تكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

يعني تكيّف مبدأ المواطنة والمواطن الفرد كأساس مع الديمقراطية المركبة، وما يسبغ عليه خطأ فيدرالية الطوائف (لأنَّ الفيدرالية تقوم على الجغرافيا وتعيد إنتاج الولاءات المختلفة ضمن الإطار الجغرافي الواحد). لذلك يتعين قراءة حقوق الطوائف في التاريخ عوض الجغرافيا، وما استحداث مجلس للشيوخ كما نصَّ عليه اتفاق الطائف إلاَّ ذلك الواقي للضمير الجامع والحافظ للتاريخ، وهو يشكل إضافة دستورية ومعنوية لا تنال من التعبير الديمقراطي الأول المناط بمجلس النواب.

ويعني أخيراً وليس آخراً أنَّ الدولة ليست مجرد جسم سياسي، بل هي منظومة اقتصادية واجتماعية وحضارية ودستورية. من هنا لا فصل للسياسة عن الاقتصاد والاجتماع واللمسة الحضارية والاحترام الدستوري، فلفظة السياسة، على إطلاقها تتخطى المستوى السياسي المحض، إلى النموذج الاجتماعي/ الاقتصادي، في مكان وزمان محددين. مع العلم أن صنَّاع السياسة، اليوم، يفصحون الكثير عن مرادهم السياسي ورغباتهم الإصلاحية

(والتغييرية) وقلما يكشفون مآل رؤيتهم وإدارتهم للاقتصاد والمجتمع الشامل، ما يجعل معظم السجالات مشفَّراً عقيماً، وما يجعل الوعود السياسية والتبخير اليومي للدولة والحاجة إليها، حبالاً من رمال. وفي مطلق الحال، يجدر العزوف عن أوهام متأصلة تشترط الكمال في قيام دولة المؤسسات (والعدالة والرعاية والإنماء المتوازن والمقاومة والقوة والقدرة)، من رحم السياسة الفوقية، والالتفات إلى مقوماتها «الأرضية» الغائبة عن خطاب بات شعبوياً بامتياز، غرق فيه اليسار منذ أمد بذريعة كفاية النقد والاعتراض، وامتشقه مالكو أبواب السماء، القانعون بفعل ربَّاني، وتلاعب به على الدوام ممهِّدو الحكم الفردي والديكتاتورية الضاربون بسيوف العفة ونظافة الكف بانتظار المخلص، وقد غابت عن بالهم قيم العمل والإنتاج وقوانين الاقتصاد، وأسباب الترقي المادية الفعلية المجبولة بعرق الناس وكدِّهم وعلمهم، لا بالدعاءات والترانيم الأيديولوجية الخلاصية والإنشاء «الثوري» القديم والجديد.

الواقعية، ليست عيباً بل نهجاً عقلانياً إلاَّ لدى رافعي الشعارات.

Printed in Lebanon by
Heidelberg Press - Lebanon

درجت الحياة السياسية في لبنان على الحماوة والصخب، استوعب مفاعليها النظام البرلماني الديمقراطي، وتمكن، في أحلك المراحل، من تجاوز مطباتها، عازياً المساوىء إلى تداخلها بالعنصر الخارجي، وملقياً مسؤولية تأجيج الخصام على الآخرين الغرباء. بالفعل، وجدت هذه الرواية المخففة من الأسباب العضوية، بعضاً من سند ومسوِّغ، على امتداداً الاحتقانات السابقة، إذ أنّ جوهر المسألة الصراعية إتّصل بخلفية اقليمية، تعاقب أصحابها على اقتحام الحقل الداخلي، من باكورة ناصرية (1958) الى هيمنة سورية شاملة لغاية 2005، مروراً بتموضع منظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها وأجهزتها قرابة جيل كامل. غير أن الجاري حالياً، رغم عدم بلوغه حد السلاح على غرار الحقبات المنطوية، يحفل ببذور من صنع المجتمع اللبناني.

نشط نسيم ضاهر في العمل الحزبي منذ نهاية الستينات من القرن العشرين. وهو اليوم باحث في الفكر السياسي.



ISBN 978-9953-74-192-5
